

د. الزامل رئيس الغرف السعودية لـ (آراء حول الخليج):

- طموحات الخليجيين أكبر مما حققه مجلس التعاون
- عصر النفط لن يستمر وانخفاض أسعاره فرصة لا أزمة
- التكامل لا يقوم على غلب ومفلوب والجميع مستفيد

الانتخابات الأمريكية 2016 بتكلفة 6 مليارات دولار

الجمهوريون يهاجمون المسلمين ..
والديمقراطيون يؤيدون إيران

سلطنة عمان: 45 عاماً من النهضة وبناء الإنسان

الخليج
العدد 101
نوفمبر - 2015
حول الخليج



ملف العدد:

رؤية مستقبلية للاقتصاد الخليجي

- تريليونا دولار استثمارات الصناديق الخليجية .. متى العودة إلى الداخل؟
- صندوق النقد الدولي: لا خوف على الاقتصاد السعودي و6 نصائح تقشفية لقطر
- نصيب الفرد الخليجي الأقل عالمياً من المياه والزراعة المائية أهم الحلول
- حجم التجارة البينية الخليجية 7.1٪ من حجم تجارة دول التعاون الدولية
- العقار الملاذ الآمن وتملك الخليجيين ارتفع 493٪ خلال 10 سنوات
- القطاع الخاص الخليجي يعاني من ندرة التمويل والأراضي والمنافسة والإغراق



نسابق الزمن لبناء الوطن



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة - 21443 المملكة العربية السعودية - تلفون : - 966126511999 فاكس : 966126531375

6

افتتاحية العدد

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
الاقتصاد الخليجي: التحديات والحلول

8

متابعات خليجية

15

الصناديق السيادية الخليجية
تأثير انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة

20

اليوم الوطني لسلطنة عمان

22

قضية العدد



الإنجازات والتحديات الخليجية في ظل الاتفاقية الاقتصادية المشتركة
أ.د. حبيب الله بن محمد التركستاني

30

حوار

د. عبد الرحمن الزامل رئيس مجلس
الغرف السعودية لـ (آراء حول الخليج):
طموحات الخليجيين أكبر مما
حققه مجلس التعاون



38

دراسة العدد

الوحدة الاقتصادية الخليجية: المقومات والمعضلات
د. نوزاد عبد الرحمن الهيبي

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً
يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع
حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك
باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن

مركز الخليج للأبحاث

تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

مدير التحرير

جمال أمين همام

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير

أحمد صلاح

asalah@grc.net

التصميم الفني

سالم عبد الله

s.i.abdullah@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر

أ.د. عبد الخالق عبد الله

أ.د. عبد الله خليفة الشايجي

د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع

د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة:

تمت الطباعة في مؤسسة

المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان
التالي:

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

هذا العدد

العدد المائل بين أيديكم هو العدد رقم ١٠١ من مجلة آراء حول الخليج التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث، ويركز هذا العدد على قضية حيوية تهم دول مجلس التعاون الخليجي، بل تهم المنطقة والعالم، ألا وهي قضية الاقتصاد الخليجي على ضوء التطورات الإقليمية والدولية خاصة المرتبطة بالاقتصاد نظراً لأهمية الاقتصاد الخليجي، وثقله، وتأثيره وعلاقته بالاقتصادات العالمية، كون الاقتصاد على المستوى الدولي يؤثر ويتأثر ببقيّة الاقتصادات الأخرى خاصة المهمة منها وذات الثقل في حجم التجارة الدولية.

لذلك جاء الملف الرئيسي لهذا العدد تحت عنوان «رؤية مستقبلية للاقتصاد الخليجي على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية» وتضمن معالجة صحافية موضوعية لهذه القضية على ضوء هبوط أسعار النفط، هذه السلعة التي تمثل حوالي ٩٠٪ من موارد موازنات دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك يؤثر هذا الهبوط بشكل أو آخر، وفي مدد زمنية متفاوتة على الموازنات الخليجية خاصة في ظل الإنفاق الخليجي الكبير وغير المسبوق على إنشاء المشاريع الكبرى سواء الخدمية، أو مشروعات البنى التحتية.

ويتضمن هذا الملف رؤى لمتخصصين خليجيين وعرب ودوليين حول واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي في حال استمرار هبوط أسعار النفط، وكذلك الخيارات والبدائل المتاحة لدول مجلس التعاون للتعامل مع متطلبات وتحديات المستقبل على الصعيد الاقتصادي، وتصب جميع هذه الرؤى تقريباً في خانة أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي من أجل الصمود والقدرة على المنافسة الإقليمية والدولية، والحفاظ على المكتسبات التي حققها اقتصاد هذه الدول، وأيضاً مستوى الرفاهية التي يعيشها المواطن الخليجي.

الملف يطرح مزايا الاقتصاد الخليجي بواقعية، ويستعرض التحديات بموضوعية، كما يقدم رؤية لتطوير هذا الاقتصاد تركز على معالجة مواطن القصور، والبناء على مواطن القوة وتطويرها، وجاء ذلك عبر الحوار، والدراسة، والمقال، والتقرير، والمتابعة من مختلف العواصم الخليجية والعالمية. واعتباراً من هذا العدد تقدم (آراء حول الخليج) رؤية وتحليلات ومتابعة متأنية وعميقة للانتخابات الأمريكية ٢٠١٦م، نظراً لأهمية هذه الانتخابات وتأثيرها على القضايا الإقليمية التي تهم دول الخليج والمنطقة العربية برمتها.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

- يصدر العدد المقبل في مطلع شهر ديسمبر أي مع نهاية العام الميلادي الحالي وكذلك يصدر في الشهر الذي تنعقد فيه القمة الخليجية السنوية الدورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتعقد في دورتها المقبلة بالرياض، لذلك يركز العدد القادم على حصاد العام المنصرم وأهم تحديات العام المقبل، وعليه يتضمن الملف المحاور الآتية:
- قمم دول مجلس التعاون ١٩٨١ - ٢٠١٥م .. المكاسب والإخفاقات.
 - الدورة المقبلة للقمة الخليجية ٢٠١٦م .. التحديات والحلول.
 - رؤية للتوازن العسكري لمنطقة الخليج على ضوء المتغيرات والتحديات.
 - الأمن الخليجي أمام الإرهاب العابر للحدود .. القدرة على المواجهة ومتطلباتها.
 - الاقتصاد الخليجي عام ٢٠١٦م .. المتغيرات والحلول.
 - مستقبل أسعار النفط وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي.
 - تحول دول الخليج من «التعاون» إلى «الاتحاد» .. المعوقات والفرص.
 - الولايات المتحدة ودول الخليج .. شراكة استراتيجية أم متحولة.
 - الأمن المجتمعي الداخلي الخليجي .. المهددات والحلول.
 - دول الخليج واليمن - إيران - العراق - سوريا .. إلى أين؟

ملف العدد

- ٤٦ د. عبدالله عبدالرزاق باحجام
٥٠ أ. د. جياكومو لوتشيانيني
٥٥ أ. د. محمد البنا
٥٩ حسين سليمان
٦٣ د. ستيفن هيرتوغ
٦٨ د. ناجي أبي عاد
٧٢ راجو ماندا جولاتور
٧٨ د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
٨٣ د. قتيبة العاني
٨٧ د. محمد عبد الرؤوف عبد الحميد - هديد بنجر
٩٣ محمد علي محروس

تقارير دولية

٩٨



«آراء حول الخليج» تفتح ملف الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦م

إصدارات

١٠٣

فهم العلاقات الدولية

وقفه

١٠٤

توسيع القاعدة الاقتصادية .. وتوازن الاقتصاد الخليجي

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ♦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ♦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر.
- ♦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- ♦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ♦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الاقتصاد الخليجي: التحديات والحلول

إذ تخصص مجلة آراء حول الخليج الملف الرئيس لهذا العدد حول واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، وتقدم رؤية استشرافية لتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية وانخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون وعلى الموازنات العامة لحكومات هذه الدول، وأيضاً على مدى تأثير المشروعات الكبرى سواء الخدمية والاستثمارية، والتنمية في المنطقة. فإننا ندرك أهمية الاقتصاد كمحور رئيسي لنهضة دول مجلس التعاون التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية ما جعلها السوق الاقتصادية الأكبر في الشرق الأوسط، وكذلك ندرك خطورة التأثيرات الاقتصادية الحالية والمرتبقة على منطقة الخليج في المدى البعيد لا سيما فيما يتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط، وإن كانت هذه المعضلة لا تمثل مشكلة آنية على المدى القصير بسبب الاحتياطات المالية الضخمة التي حققتها دول مجلس التعاون جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أننا نرى من الأهمية بمكان طرح رؤية متكاملة ومتخصصة تناقش واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، وتحدد التحديات والمخاطر بدقة، وتتطرق إلى كيفية تعظيم الفوائد من الفرص المتاحة والمواتية، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتميز بها اقتصادات كل دولة من هذه الدول، والبناء على الإنجازات وتلافي السلبيات، ووضع الحلول المثلى والتصورات الواقعية التي تمكن اقتصاد دول مجلس التعاون من الاستمرار في ريادته وتقدمه ونسب نموه المرتفعة، وتجاوز أي تحديات قد تواجهه أو تعرقل استكمال خطط التنمية وإقامة المشروعات الكبرى التي تصب جميعها في خدمة المواطن الخليجي وترفع مستوى رفاهيته الذي تحقق خلال السنوات الماضية.

ورغم ضخامة اقتصادات دول مجلس التعاون، وارتفاع معدلات النمو، والاستثمارات المتاحة وتوسعها وتعدد فرصها، إلا أنها تتأثر بالاقتصادات العالمية لأن الأولى ليست جزراً معزولة، حيث تتأثر الاقتصادات بعضها ببعض، بل تربط



د.عبدالعزیز بن عثمان بن صقر*

sager@grc.net

الصناديق السيادية الخليجية:

الاستثمار الآمن لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية

تعتبر الصناديق الاستثمارية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ركيزة أساسية في اقتصاديات هذه الدول، وازدادت أهمية هذه الصناديق بعد انخفاض أسعار النفط عالميا باعتبارها أداة استثمارية مهمة ووسيلة من وسائل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل. وفي السنوات الماضية، أي في مرحلة ما بعد الطفرة خلال السنوات الماضية، تمكنت دول الخليج من تمويل الصناديق السيادية بفضل العوائد المالية المرتفعة، وهذه الصناديق نجحت في توسيع حجم استثماراتها في الداخل والخارج وحقت أرباحاً طائلة بل حققت تواجداً خارجياً ومكاسباً سياسية.

آراء حول الخليج . جدة



مساهم رئيسي في الحفاظ على القدرة المالية العالية التي تتمتع بها الدولة السعودية حيث يساعدها على تنوع مصادر الدخل ويجعلها تحافظ على قدراتها المالية، وتبتعد عن خطر انخفاض أسعار النفط وعدم ثباتها في الأسواق العالمية، خاصة أن النفط يمثل مصدر الدخل الرئيسي للموازنة العامة في السعودية. ووصف أحد خبراء الاقتصاد الصندوق السيادي السعودي بأنه يساعده المملكة على الادخار وتوفير الإيرادات الضخمة للمستقبل، وكذلك يساعد على تنفيذ المشاريع في السوق المحلية، موضحاً أن الصندوق، الذي تديره مؤسسة النقد السعودي «ساما» أثبت قدرته على إنجاح المشاريع خصوصاً وأنه يوفر قروضاً طويلة الأجل للمقترضين من المواطنين السعوديين بهدف مساعدتهم على المساهمة في الناتج المحلي للدولة، مشيراً إلى أن مؤسسة النقد السعودي تتولى إدارة الصندوق السيادي للدولة، وتنفيذ الاستثمارات بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية في الدولة، موضحاً أن وجود هذا الصندوق يساعد على تنوع مصادر الدخل، بدلاً من الاعتماد فقط على النفط، كسلعة رئيسية ومرتكز مهم للاقتصاد الوطني السعودي والذي

٢٣٠ مليار دولار استثمارات الصندوق السعودي

لقد تمكنت المملكة العربية السعودية من توظيف ٨٠٪ من احتياطياتها المالية في العالم عبر مؤسسة النقد السعودي (ساما)، التي تقوم بدور البنك المركزي في المملكة، وتتولى مهمة إدارة الصندوق السيادي للدولة، في حين تستثمر ٢٠٪ من هذه الاحتياطيات في تنفيذ المشاريع داخل السعودية، وتستفيد منها في اقامة مشروعات البنى التحتية المختلفة أو تطويرها. وتبلغ قيمة أصول مؤسسة النقد العربي السعودي حوالي ٧٤٠ مليار دولار وهذه القيمة جعلت المملكة تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين أكبر الصناديق السيادية، وتستثمر نحو ٢٠٪ منها داخل المملكة، وتعد قطاعات النفط والاتصالات والصناعة والبورصة السعودية من أبرز القطاعات التي تتوزع عليها استثمارات الصندوق السيادي السعودي محلياً، والتي تصل قيمتها إلى ٢٣٠ مليار دولار، وسط توقعات بإنشاء صندوق جديد خلال العامين المقبلين للدخل السعودي برأسمال يصل إلى ٢٢٠ مليار دولار تقريباً.

ويرى خبراء في السوق السعودية أن الصندوق السيادي



السعودي، وقال الخبير الاقتصادي، عبد الوهاب أبو داهش: إن انخفاض أسعار النفط جعل الجهات المعنية بالملكة تخشى تداعيات وتأثيرات الانخفاض في إيراداتها النفطية، مما جعلها تفكر في تأسيس صندوق سيادي مستقل للداخل السعودي، متوقفاً أن يتم تأسيس هذا الصندوق خلال العامين المقبلين، على أن يكون دوره قاصراً على تعزيز النشاط الاقتصادي داخل المملكة، مع تأمين الإيرادات اللازمة لتنفيذ ودعم المشاريع وتطوير المرافق المتنوعة. وذكر الخبير الاقتصادي السعودي أنه من المقدر أن يصل رأسمال الصندوق الجديد إلى نحو ٢٣٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٢٠٪ من أصول مؤسسة النقد السعودي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة توظيف الاحتياطيات المالية للدولة في السوق المحلية بدلاً من توظيفها في الخارج، خصوصاً وأن ٨٠٪ من الاحتياطيات توظفها الدولة اليوم في دول العالم. ومن المرجح أن يساهم الصندوق الجديد في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية.

الصندوق الكويتي .. السادس عالمياً

في العام ١٩٥٢م، أسست الكويت أول صندوق سيادي على مستوى العالم بهدف توفير إيرادات متنوعة عبر الاستثمار في أسهم الشركات على المستوى المحلي والعالمي. واستمرت الهيئة العامة للاستثمار في الكويت تدير هذا الصندوق في ضخ الاستثمارات إلى أن وصلت الأصول إلى حوالي ٤١٠ مليارات دولار نهاية العام ٢٠١٤م، محتلاً بذلك المركز السادس عالمياً، ويدخل حوالي ١٥٪ من عائدات هذا الصندوق سنوياً لصالح صندوق الأجيال المقبلة، وتحويل المتبقي إلى تنفيذ المشاريع، مع ضخ سيولة في البورصة الكويتية التي تعد الواجهة الأساسية للاقتصاد الكويتي. ويرى خبراء اقتصاديون أن الهيئة العامة للاستثمار نجحت في الفترة الماضية في تحقيق العوائد المختلفة من خلال استثماراتها الناجحة بالأسواق المحلية والخارجية، منوهين بأن استثماراتها محلياً تتوزع على قطاعات المصارف والاتصالات والمعارض. ويرى هؤلاء الخبراء أن الصندوق السيادي الكويتي يعد من أكبر الصناديق على مستوى العالم، ويستفيد من الإيرادات النفطية العالية التي تحصل عليها الكويت، وتحويل جزء كبير منها إليه، لتوزيع استثماراته داخلياً وخارجياً، بما يساعد على الحفاظ على «الديمومة» المالية على المدى المتوسط والبعيد، وأن استثمارات الصندوق الكويتي تتوزع على المستويين المحلي والعالمي، تحت إدارة الهيئة العامة للاستثمار التي تعد هي المسؤولة عن إدارة الاستثمارات على المستوى المحلي والعالمي، وفي قطاعات متنوعة، فضلاً عن امتلاكها حصصاً كبيرة في شركات عديدة داخل البورصات.

يتعرض لتقلبات الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات في فترات معينة كما حصل في نهاية عام ٢٠١٤م، منذ أن تعرضت أسعار النفط للانخفاض وما زال هذا الانخفاض مستمراً، لافتاً إلى أن الصندوق السعودي الكبير يساهم في تمويل المشاريع الكبرى في السعودية، مثل إنشاء الجامعات، وتطوير المطارات والموانئ وتأسيس الشركات الإنتاجية والمصانع، وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن الصندوق السيادي السعودي يحتل حالياً المرتبة الرابعة على مستوى العالم باستثمارات خارجية تصل إلى ٧٤٠ مليار دولار، يستثمر نحو ٢٣٠ مليار دولار منها في السوق المحلية، وأغلبها عبر إصدار الصكوك والسندات وشراء أسهم في الشركات المدرجة في السوق السعودية.

١٠ مليارات أصول الصندوق الكويتي و ٢٣٠ مليار استثمارات السعودي

وفي سياق متصل، تؤمن استثمارات مؤسسة النقد السعودي، أرباحاً عالية، وتحصل على توزيعات ضخمة من أرباح الشركات، وطبقاً للخبير الاقتصادي، سعود الأحمد. فإن «الصندوق السيادي السعودي يعمل على توفير مصادر متنوعة للدخل في السوق المحلية، ويساعد على تأسيس الشركات عبر تأمين القروض بنحو ١٠ ملايين دولار مع فترة سماح تمتد إلى ٣٠ عاماً، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، ومساعدة المواطنين على الانخراط في العمل داخل المناطق السعودية، وتحقيق الأرباح وزيادة قدراتهم المالية، مشيراً إلى أن استثمارات الصندوق السعودي تتوزع في السوق المحلية، وتصل إلى نحو ٢٣٠ مليار دولار تقريباً، تحقق عوائد تتراوح بين ١٠ و ٢٢٪ سنوياً، وتأتي أرباحه من توزيعات الشركات والتي وصلت إلى نحو ٢٢ مليار دولار في العام الماضي، ومتوقفاً أن تزيد هذه النسبة بنحو ٥٪ خلال العام الحالي، بناء على نتائج الربع الأول، والتي أظهرت ارتفاع أرباح الشركات العاملة في السوق، لافتاً إلى أن الكثير من المؤسسات الحكومية في السعودية تحول جزءاً من فوائضها إلى مؤسسة النقد العربي السعودي من أجل الحفاظ عليها واستثمارها في شركات متنوعة وناجحة تحقق لها العوائد المناسبة، موضحاً أن القطاع النفطي يسيطر على نحو ٣٥٪ من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق في الداخل، فيما تتنوع الاستثمارات الأخرى على البنوك وشركات الاتصالات وشركات الصناعة والتأمين. وهذا الصندوق يساهم في تمويل تنفيذ بعض المشاريع في الداخل، وتقدر مساهمته بنحو ١٠ مليارات دولار في تطوير المطارات خلال العامين الماضيين، فضلاً عن توفير نحو ٢ مليارات دولار لتحسين الطرق وإنشاء المساكن، وأنه يمنح قروضاً بفترات سماح تصل إلى ٣٠ سنة لتشجيع السعوديين على تنفيذ المشاريع. وعلى صعيد ذي صلة، تعكف الجهات المعنية بالملكة العربية السعودية بدراسة تأسيس صندوق سيادي مستقل للداخل

دولة الإمارات تسيطر على

١٥٪ من حجم الثروات السيادية في العالم

ويذكر أن الهيئة تنبّهت إلى هذا الأمر في الفترة الأخيرة، وعملت على زيادة نشاطها في السوق الكويتي المحلي من خلال ضخ السيولة على فترات متقطعة في البورصة الكويتية وفي بعض القطاعات الأخرى، مع توقع بأن تزيد من أصولها في نهاية العام الحالي على وقع الأداء الجيد الذي تتمتع به الشركات الكويتية في الفترة الحالية، حسب نتائج الربع الأول من العام الحالي.

وعلى الصعيد ذاته يرى، خبير كويتي متخصص في الأسواق المالية الكويتية أن الصندوق السيادي الكويتي أثبت قدرته في الحفاظ على ثروات الدولة من خلال اختيار الشركات الراجعة والموثوقة للاستثمار فيها، ولفت إلى أن الصندوق يمتلك حصصاً تتراوح بين ١٨ و ٢٥٪ من أصول الشركات المتنوعة في قطاعات مختلفة، ويحقق عوائد تتراوح بين ١٠ و ١٥٪ سنوياً، ما ساهم في رفع أصوله إلى نحو ٤٠٠ مليار دولار جعلته يحتل المرتبة السادسة كأكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم. ويرى الخبير نفسه أن الصندوق الكويتي أثبت فاعليته خلال الأزمات المالية ومن أهمها الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨م، وأزمة انخفاض النفط خلال العام الماضي، موضحاً أن استثمارات الصندوق تعد كذلك من الأهم على المستوى العالمي وفي أنحاء عديدة مثل الولايات المتحدة الأميركية والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى العديد من دول الشرق الأوسط.

استثمارات إماراتية تتجاوز تريليون دولار

تسيطر دولة الإمارات على حوالي ١٥٪ من حجم الثروات السيادية في العالم باستثمارات تبلغ نحو تريليون و٦٦ مليار دولار، ويأتي جهاز أبو ظبي للاستثمار في المرتبة الثانية عالمياً بين الصناديق السيادية بإجمالي ٧٧٢ مليار دولار، كما تبلغ استثمارات صندوق مجلس «أبو ظبي للاستثمار» ٩٠ مليار دولار، ومؤسسة «دبي للاستثمار» ٧٠ مليار دولار، وشركة الاستثمارات الدولية البترولية «إبييك» ٦٦,٢ مليار دولار، تليها شركة مبادلة للتنمية بـ ٥٥,٥ مليار دولار، وهيئة الإمارات للاستثمار بـ ١٠ مليار دولار، وأخيراً هيئة رأس الخيمة للاستثمار بنحو ١,٢ مليار دولار.

يذكر المدير التنفيذي لدائرة الأسهم الخارجية في جهاز أبو ظبي للاستثمار عبيد السويدي أن «جهاز أبو ظبي للاستثمار، هو مؤسسة استثمارية متنوعة عالمية تملكها حكومة أبو ظبي بالكامل، كما يدير هذا الجهاز محفظة استثمارية ضخمة

ويقدر الخبراء حجم أصول الهيئة العامة للاستثمار المحلية والخارجية بنحو ٤١٠ مليارات دولار، نحو ١٥٠ ملياراً منها تستثمر في السوق المحلي عبر امتلاك شركات تعمل في مجال صناعة المعارض، إضافة إلى حصص في شركات اتصالات، مع تحويل ١٥٪ من إيراداتها النفطية شهرياً إلى صندوق الأجيال المقبلة، بهدف الحفاظ على قدرات الدولة المالية، وتأمين مستقبل الأجيال المقبلة، وتوفير إيرادات تسمح للدولة بدفع الرواتب والعلاوات الاجتماعية على المدين المتوسط والبعيد.

ويعتقد الخبراء أن ضعف أسعار النفط، أجبر هيئة الاستثمار على التفكير في تخريج بعض الأصول التي تملكها، خصوصاً التي يمكن أن تؤمن لها عوائد عالية، مبيّناً أن الهيئة تعمل في بعض الأحيان على ضخ السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية خصوصاً عندما ترى وجود ضعف في التداولات، في إطار المهمة التي أوكلت إليها من قبل السلطات المعنية بتحويل الكويت إلى مركز مالي اقتصادي إقليمي وعالمي خلال السنوات المقبلة.

ارتفاع العائدات

وتؤمّن استثمارات الهيئة العامة للاستثمار الكويتية عوائد وإيرادات عالية في السوق الكويتي، وفي هذا الإطار يرى أحد الخبراء الكويتيين أن أصول الهيئة العامة للاستثمار تعد الأكثر ربحية في البورصة الكويتية، إذ ينظر إليها المستثمرون على أنها استثمارات آمنة وبعيدة عن الخسائر.

وأن الفترة الأخيرة شهدت طرح أسهم مصرف «رربة» وشركة الاتصالات الكويتية في السوق المالي الكويتي، وهي من أبرز الأصول التي ترتفع أسعارها في الفترة الحالية، مبيّناً أن الهيئة حققت نحو ٥٠٠ مليون دولار أرباحاً من الشركات المدرجة خلال العام الماضي، وتوقع الخبير في الشأن الاقتصادي الكويتي أن ترتفع الأرباح خلال العام الحالي، وخصوصاً أن البورصة الكويتية عادت لتشهد تحسناً في التداولات بعد إقرار القانون الجديد لهيئة الأسواق، والذي أعاد الثقة بقدرة الشركات المدرجة على تحقيق الأرباح، ومن أبرزها تلك التي تملك الهيئة العامة للاستثمار أسهماً وحصصاً مؤثرة فيها، وأن الأرقام تظهر أن استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في السوق الكويتي توفر لها عوائد أفضل من الاستثمار في الأسواق الخارجية، وأن بعض الشركات في السوق توفر لها عوائد سنوية تصل إلى ١٥٪ تقريباً، فيما استثمراتها في الأسواق الخارجية تحقق لها عوائد لا تتجاوز ٨٪ سنوياً في أحسن الأحوال.

«موديز» مقارنة بـ ٤,١٪ بحسب التقديرات، بما يعني أن الحكومة سوف تتكبد عجزاً في الناتج المحلي ١,١٪، وهنا يظهر دور الصناديق السيادية في حماية اقتصاد أبو ظبي من أية هزات، خصوصاً أنها تسجل فائضاً من الميزانية منذ العام ٢٠١١م.

الاستثمارات لرفاهية الأجيال القادمة

وفي هذا الشأن يرى مدير إدارة التقييم والمتابعة في جهاز أبو ظبي للاستثمار خليفة القمري أن الجهاز يعمل وفق استراتيجية متطورة ويتم تعديلها كلما اقتضت الظروف العالمية والإقليمية ذلك، لنتمكن من تعظيم عائدات الاستثمار، ومن ثم المساهمة في رفاهية الأجيال الجديدة والمحافظة على حقوقها في ثروات بلادها.

ولذلك قام الجهاز في منتصف عام ٢٠١٤م، بإنشاء وحدة جديدة مستقلة للبحوث المالية تابعة لإدارة التقييم والمتابعة في جهاز أبو ظبي للاستثمار بغرض دعم الجهود التي يبذلها الجهاز لتزويد كبار المديرين فيه بالبحوث المتعلقة بأساسيات الاستثمار والاقتصاد الشامل، مع تعزيز علاقات الجهاز بأهم مؤسسات البحوث حول العالم، والجهاز يعتمد مبادئ استثمارية تتمثل في استثمار رؤوس الأموال لتحفيز المجالات الرئيسية للاقتصاد لتمكين الإمارات من الاستفادة من إمكاناتها، والتكامل مع القطاع الخاص الوطني لتحقيق النمو المستدام والحفاظ على الأصول السائلة ضمن الضوابط المناسبة ومستوى المخاطر المعمول به، إضافة إلى الحفاظ على وجود استثماري دولي نشط لتحقيق عدة أهداف، منها نقل المعارف والمهارات إلى بلادنا، وخلق فرص استثمارية، وفتح أسواق جديدة للشركات الوطنية بدولة الامارات العربية المتحدة، وزيادة الاستثمارات الدولية في بلادنا، مع إيجاد دخل ثابت من الاستثمارات الخارجية لموازنة الاستثمارات الوطنية متوسطة وطويلة الأجل، والحفاظ على مخاطر متوازنة من خلال تنويع الاستثمارات على القطاعات والمناطق الجغرافية والعملات».

سلطنة عُمان .. والتوجه إلى الداخل

تأتي سلطنة عُمان في المركز السادس عربياً من حيث حجم استثمارات صندوقها السيادي، والذي موجوداته طبقاً لمجموعة «بريكن» بنحو ١٩ مليار دولار أميركي، يتم استثمارها بالكامل خارج سلطنة عُمان.

وكانت أنشطة الصندوق الرئيسية تتمركز خلال الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢م، تتركز خارج حدود السلطنة، لكن حدث تحولاً كبيراً في سياسة هذا الصندوق في عام ٢٠١٢م، ظهرت سياسة

بلغت بحسب تقرير مجموعة «بريكن» الصادر في أبريل من العام الحالي ٢٠١٥م، حوالي ٧٧٢ مليار دولار، وقد تم تنويع استثماراتها لتغطي أكثر من ٤٢ فئة من الأصول بما فيها الاستثمارات في الأسهم المدرجة والدخل الثابت والعقارات والملكية الخاصة والبنية التحتية والاستثمارات البديلة. ويذكر أن هذا الجهاز حريص على اتخاذ قرارات الاستثمار بشكل حصري بناء على أهدافه الاقتصادية والتي ترمي إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل، و يستثمر هذا الجهاز نحو ٥٥٪ من أصوله في استراتيجيات مرتبطة بالمؤشرات، وتستقطب دول أميركا الشمالية ٥٠٪ من استثماراته، بينما تحتل دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪، فيما يتم ضخ ٢٥٪ من استثمارات الجهاز في الأسواق الناشئة، و ٢٠٪ في أسواق آسيا المتقدمة. ويعمل الجهاز على تنمية أصوله مدعوماً بخبرة ٢٩ عاماً في مجال الاستثمار بالأسواق العالمية، و ١٥٠٠ شخص من ذوي الكفاءات من ٦٠ جنسية.

الصندوق

القطري يستثمر

في ٣٩ دولة

وأصوله ارتفعت

٥٠٪ عام ٢٠١٤

كما تدار قرابة ٧٥٪ من أصول الجهاز من قبل مديري الصناديق الخارجية، التي تخضع أنشطتها لإشراف دقيق من قبل فريق الجهاز للاستثمارات الداخلية. وتقوم استراتيجية الاستثمار التي يتبناها الجهاز على عدة أسس في مقدمتها العمل على الاستثمار نيابة عن حكومة أبو ظبي وإتاحة الموارد المالية اللازمة لتأمين والحفاظ على رفاهية أبو ظبي مستقبلاً، وبالإضافة إلى توزيع الأصول عبر استراتيجية طويلة الأمد والوصول إلى مزيج مناسب للأصول بما يتيح قادراً كبيراً من المرونة وتحمل المخاطر الناجمة عن الأزمات المالية العالمية التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين فترة وأخرى.

فيما يرى خبير إمارتي متخصص في متابعة الصناديق السيادية أنه رغم التراجع الحاد في أسعار النفط مؤخراً، فإن الأصول الضخمة للصناديق السيادية في الإمارات وخاصة في إمارة أبو ظبي، قد خفضت من حدة الآثار الجانبية لذلك على التنمية، وبقية الإمارات تتمتع بتصنيف AA٢ بحسب تصنيف وكالة موديز في فبراير من العام الحالي ٢٠١٥م، مع نظرة مستقبلية متفائلة على المدى المنظور على الأقل خلال العام الجاري حيث تتجاوز أصول جهاز أبو ظبي للاستثمار، وهي أموال خارج الميزانية، إجمالي المطلوبات الخاصة بالشركات المرتبطة بحكومة أبو ظبي وحكومات الولايات الأخرى فيما لا يزال النمو الاقتصادي في الإمارات يعتمد على القطاع الهيدروكربوني وسيظل متقلبا مع توقعات بأن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لأبو ظبي إلى أقل من ٢٪ بحسب تقديرات

ارتداد مجالات استثمارية حول العالم لدعم الاقتصاديات الوطنية الخليجية

أنه فيما يتعلق برأس مال الصندوق، فإن الصندوق ليس له رأس مال محدد وإنما حدد المرسوم السلطاني أموال الصندوق من موارد عدة وهي: المبالغ التي يقرر مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة إيداعها الصندوق من الفائض الجاري المحقق خلال أي سنة مالية، والنسبة التي يحددها المجلس من الأرباح التي تحققها الحكومة من المساهمة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات، وعائد استثمار أموال الصندوق، وكذلك أي مصادر أخرى يقرر المجلس إضافتها إلى موارد الصندوق.

الاستثمار العقاري ربح موثوق

وعلى صعيد ذي صلة، يصف الخبير الاقتصادي العماني أحمد كشوب، أن الفترة التي شهدت تأسيس صندوق الاستثمار العماني شهدت صعود الصناديق السيادية المماثلة في منطقة الخليج وفي العالم، وأصبحت تمتلك الكثير من الأصول والاستثمارات والعقارات في أماكن كثيرة حول العالم، كما ظهرت الأسواق الناشئة كفرص استثمارية ورغب الجميع أن يحصل على النصيب المناسب فيها، ومن هنا اهتم الصندوق العماني بالاستثمارات خارج حدود السلطنة ليواكب الصناديق الأخرى في هذا التوجه، لا سيما أن السلطنة تضخ استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، مع إيجاد آليات لتحفيز القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بالتمويل الميسر ومنح الأراضي والامتيازات، بما يعزز من الاقتصاديات المحلية، وتوفير قدر كبير من السيولة من قبل صناديق التقاعد التي تبحث عن فرص استثمارية في الداخل. ومن جانبه يرى الأكاديمي الاقتصادي العماني الدكتور ناصر المعولي أن الاستثمارات العمانية الخارجية تأثرت بالأزمات المالية العالمية التي عصفت بالعالم منذ عام 2008م، حيث لا زالت تبعات هذه الأزمات مستمرة حتى الوقت الحاضر، ورغم ذلك أثبت الصندوق العماني قدرة كبيرة على الصلابة، بل تحسنت عوائد الصندوق بشكل كبير خلال سنوات الأزمة المالية العالمية، والكثير من الاستثمارات الصندوق حققت أرباحاً كبيرة جداً، مع الإقرار بأن عدداً من مشاريع الصندوق تأثرت بالأزمة المالية العالمية لكن في مجملها لم تؤثر سلباً على كل مشاريع الصندوق. ومن أجل إيجاد حالة من الضمان فقد استثمر الصندوق في قطاعات جديدة من باب تنويع الاستثمارات ومن بين ذلك الاستثمار في العقارات وغيرها من الاستثمارات في الخارج، وقد اشترى الصندوق عقاراً في لندن بعد الأزمة المالية مباشرة في

استثمارية جديدة تركز على الاستثمار داخل السلطنة نفسها بغرض ضخ استثمارات في الداخل وإيجاد شركاء من المستثمرين الراغبين في الدخول للسوق العماني.

وقد أنشئ الصندوق بموجب المرسوم السلطاني 14/2006م، وتعديلاته بهدف الاستثمار داخل السلطنة وخارجها في مشروعات إنتاجية وخدمية وخلافها في المجالات التي يحددها مجلس الإدارة مع مراعاة معايير توزيع المخاطر، وبما لا يتعارض مع أهداف صندوق وأغراض شركة النفط العمانية.

ويرى الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للاستثمار، حسان النبهاني أن الصندوق يسعى لأن يكون رائداً للأعمال في السلطنة من خلال الدخول في مشاريع قد يخشى رأس المال الخاص من الدخول فيها؛ ولكن شريطة أن يكون ذلك ضمن توجه اقتصادي مدروس يحقق الصندوق من خلاله العوائد المالية المرجوة مع تحقيق الأهداف التنموية التي عادة ما ترتبط بالاستثمار المباشر، ويعتقد أن الصندوق يسعى لاجتذاب استثمارات خارجية إلى السلطنة والدخول معها في شراكات، وأن الصندوق مقبل على مشروع في «الأنيمون» بشراكة مع شركة بريطانية تساهم بـ 40% من حجم الاستثمار، بالإضافة إلى شركة إماراتية بـ 20%، أما الصندوق العماني للاستثمار فسيساهم بـ 40% من حجم الاستثمار، إضافة إلى وجود دراسة للاستثمار في السلطنة من مستثمر سعودي كبير بالشراكة مناصفة مع الصندوق، وهذا المشروع ليس لخدمة السوق العماني وإنما لخدمة أسواق المنطقة بشكل عام، وغيرها من المشاريع العديدة القادمة، ويشير النبهاني إلى أن الصندوق لديه توجهات للدخول في مشاريع بقطاعات السياحة والتعدين في سلطنة عمان، وهو في طريقه للإعلان عن عدد من المشاريع الجديدة في العديد من القطاعات من أهمها السياحة بعد توصل الصندوق إلى اتفاق مع الجهات المعنية في السلطنة لتنمية العديد من المواقع المهمة عبر مزاجعة خبرة الصندوق ورأس المال مع الخبرة والمعرفة الفنية، فسلطنة عمان تضم مقومات سياحية فريدة يجب الاستفادة منها بالشكل المطلوب، وفيما يتعلق بإدارة الاستثمار خارج وداخل السلطنة يرى المسؤول العماني أنه كانت تتم إدارة الاستثمار في الخارج من خلال شريك، أما في السلطنة فالصندوق ينتهج سياسات معينة، تتمثل في تأسيس شراكات مباشرة من جانب الصندوق، من أجل إيجاد فرص استثمارية جديدة، بالمشاركة مع القطاع الخاص متى ساحت الفرصة، ويستطرد النبهاني



ضخ الإيرادات المالية الإضافية لدولة قطر، وتشكل المملكة المتحدة الوجهة الرئيسية للاستثمارات القطرية في الخارج، فقد استحوذت على نحو ٢٥ مليار دولار، وأهم عمليات الاستحواذ كانت برج مصرف HSBC، وبلغت قيمته ما يقارب ٢ مليار دولار، فضلاً عن توجه الصندوق في الاستثمار في القطاع العقاري، بصفقات تصل إلى أكثر من ٢ مليار جنيه إسترليني. كما قاد الصندوق كونسورتيوم في العام الحالي ٢٠١٥م، للسيطرة على الشركة المالكة لحي كناري وارف المالي في لندن في صفقة قيمتها أربعة مليارات دولار.

وفي عام ٢٠١٠م، كانت قد اشترت قطر متجر «هارودز» وسط لندن، وهو واحد من أهم وأفخم وأشهر مراكز التسوق في العاصمة البريطانية. وفي أواخر عام ٢٠١٢م، اشترت قطر أيضاً «نادي باريس سان جيرمان» الرياضي الفرنسي، لتستثمر فيه أكثر من ٣٤٠ مليون دولار. وفي بداية عام ٢٠١٣م، أعلنت الدوحة أنها ستستثمر خمسة مليارات دولار في مشاريع بتروكيماوية في ماليزيا، إضافة إلى الكثير من المشروعات في مناطق متفرقة من العالم. كما يعتزم جهاز قطر للاستثمار تأسيس مكتب في نيويورك لإدارة محفظته المتنامية في الولايات المتحدة.

وتشير التقارير إلى أنه وبالرغم من أن معظم أنشطة الصندوق متمركزة في أوروبا، إلا أنه يسعى للتنوع ودخول السوق الآسيوية والأميركية، فقد أعلن العام الماضي عن خطة لإنفاق ٢٠ مليار دولار في استثمارات آسيوية على مدى السنوات الخمس المقبلة. ●

الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، في أدنى مستوياته وبمعدل ممتاز جداً، حيث تم بيعه في العام ٢٠١٠م، وحقق الصندوق من خلاله أرباحاً كبيرة.

الصندوق القطري وقوة الاستثمارات الخارجية

ساعد الدخل المالي لدولة قطر في السنوات الأخيرة على زيادة استثماراتها الخارجية بصورة ملفتة في شتى القطاعات، واستطاعت قطر وتمكنت خلال السنوات الأخيرة من زيادة رقعة الاستثمارات لتطال أكثر من دول العالم، وساعد على ذلك الفوائض المالية التي أتت من قطاعي النفط والغاز، وانطلاقاً من هذه السياسة الاقتصادية التوسعية التي انتهجتها قطر خلال العقد الماضي، فقد لعب الصندوق السيادي الدور الرئيسي في هذا المجال، وتمكن من تمويل استثمارات في قطاعات المال، والصناعة، والسياحة، والعقار، إذ ينشط دور الصندوق في أكثر من ٣٩ دولة حول العالم، وقد ارتفعت أصوله بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠١٤م. ويعد هذا الصندوق أحد أكثر المستثمرين نشاطاً في العالم، فقد استحوذ على حصص في قطاعات عدة من العقارات إلى السلع الفاخرة. وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن الصندوق السيادي القطري جاء في المرتبة التاسعة عالمياً من حيث الأصول بعد صناديق الترويج وأبو ظبي والسعودية. وطبقاً للتصنيفات العالمية، تبلغ قيمة استثمارات الصندوق السيادي القطري أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وكان قد بدأ هذا الصندوق عمله في عام ٢٠٠٥م، من خلال استراتيجية وأهداف واضحة للاستفادة من الأماكن والفرص المتاحة عالمياً، والتي تعود بالمنفعة وتحقيق

صندوق النقد الدولي:

تأثير انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة.. محدود على السعودية.. و6 نصائح لقطر

ذكرت دراسة حديثة صدرت في شهر سبتمبر الماضي عن صندوق النقد الدولي أوضحت أن تأثير انخفاض أسعار النفط، وارتفاع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، لن يكون له أثر كبير بالسلب على الاقتصاد السعودي.

تقول الدراسة: انخفضت أسعار النفط بأكثر من 40% منذ منتصف عام 2014م، ومن المتوقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الشهور القادمة أن يرفع أسعار الفائدة الأساسية مع بداية دورة من التشديد التدريجي للسياسة النقدية، وبالنظر إلى أهمية النفط للاقتصاد وربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، فإن هذين التطورين رئيسيان بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ولذلك تعنى هذه الدراسة بتقييم أهمية دور هذين المؤثرين في الاقتصاد والجهاز المصرفي من خلال عدد من المنهجيات.

آراء حول الخليج - واشنطن





بارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية في الفترة المقبلة، تواجه المملكة العربية السعودية معضلتين رئيسيتين سيكون لهما تأثير على الأفق الاقتصادي، وتخلص الدراسات التجريبية إلى أن تأثير أسعار النفط يعتمد على أهمية الإيرادات النفطية للاقتصاد وطريقة انتقال آثار الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي، وتسهم السياسة المالية العامة التي تتبناها الحكومة

تذكر الدراسة أن الخلاصة الرئيسية هي أن أسعار النفط غالباً ما كانت تؤدي دوراً أكبر من أسعار الفائدة في التأثير على النتائج الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية، في حين من المرجح أن يكون لانخفاض أسعار النفط لفترة مؤقتة أثر محدود على الاقتصاد والبنوك بالنظر إلى الاحتياطات الوقائية المالية المتراكمة، لكن من شأن انخفاض أسعار النفط لفترة أطول أن يحدث تأثيراً أكبر.

وحول الإيرادات النفطية السعودية تقول الدراسة: تشكل هذه الإيرادات نحو ٩٠٪ من إيرادات المالية العامة للحكومة ونحو ٨٥٪ من إيرادات التصدير، ويشكل قطاع النفط أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وعلاوة على ذلك هناك علاقة ارتباط بين النشاط في القطاع غير النفطي وأسعار النفط من خلال الإنفاق الحكومي، ولم تتغير أهمية الإيرادات النفطية للاقتصاد إلا في حدود ضيقة على مدى العقد الماضي.

وترى الدراسة أن التعامل مع تقلب أسعار النفط وانعدام اليقين بشأنها يمثل تحدياً رئيسياً أمام المملكة العربية السعودية ومن المهم بناء احتياطات وقائية كبيرة في المالية العامة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط للمساعدة على حماية الإنفاق الحكومي عندما تنخفض أسعار النفط. وقد خفضت المملكة الدين الحكومي إلى مستويات متدنية للغاية وبلغت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي ٥٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٤م.

وفيما يخص نظام سعر صرف العملة تذكر دراسة صندوق النقد الدولي أن المملكة العربية السعودية ربطت الريال بالدولار الأمريكي بما يعادل ٣,٧٥ ريالاً للدولار منذ عام ١٩٨٦م، ونظراً لتطبيق نظام سعر الصرف الثابت والانفتاح النسبي للحساب الرأسمالي، تحرك مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة الأساسية بحيث تكون قريبة من سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي لمنع حدوث ضغوط على أي من جانبي ربط الريال، ونتيجة للزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية خلال السنوات المقبلة، فإنه من المتوقع أن ترفع مؤسسة النقد العربي السعودي أيضاً سعر الفائدة الأساسي وهو ما سيؤثر على أسعار الفائدة الأخرى، رغم أن ارتفاع مستويات السيولة حالياً في الجهاز المصرفي يمكن أن يبطئ معدل انتقال الآثار تلك، وقد أدت قوة الدولار على مدى العام الماضي أيضاً إلى ارتفاع القيمة الحقيقية الأسمية والفعلية للريال الذي يبلغ الآن أعلى مستوياته بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٢م، على الرغم من التراجع الكبير في معدلات التبادل التجاري نتيجة لهبوط أسعار النفط.

ومع انخفاض أسعار النفط على مدى العام الماضي والتوقعات

النفط على أسواق الأسهم وتنتهي إلى وجود ارتباط موجب في البلدان المصدرة للنفط.

وتتقل دراسة صندوق النقد الدولي الرئيسية - التي أعدها قبلان القحطاني ونايف السعدون، وتيم كالين، وكين مياجيما، وديرك موير، وبن بايفن - عن دراسات فرعية، أن تأثير تغيرات أسعار الفائدة على النتائج الاقتصادية أقل بكثير، نظراً لأن تشديد السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية لها تأثير محدود على الاقتصاد نظراً لأن تشديد السياسة النقدية عادة ما يرتبط بفترات النمو القوي المدفوع بالزيادة في إيرادات النفط، وتنتهي هذه الدراسات إلى أن حدوث زيادة في سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي له تأثير ضئيل وغير دال إحصائياً على الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية، وإن كان له تأثير سلبي كبير على التضخم، وترى هذه الدراسات أن رفع سعر الفائدة الأمريكية لا يرجح أن يحدث أثراً سلبياً على الاقتصاد السعودي، لا سيما إذا كانت الزيادة في أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية تُعزى إلى تحسن الاقتصاد الأمريكي.

الدروس المستفادة من انخفاض أسعار النفط

يحدد تحليل الأحداث الفترات الماضية التي شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط أو ارتفاعاً في أسعار الفائدة وسلوك المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية أثناء هذه الفترات، وهذا التحليل يمكن أن يكون مفيداً في تحديد قنوات انتقال الآثار الرئيسية، إلا عيوبه تتمثل في صعوبة عزل أحداث محددة نظراً لوجود كثير من العوامل التي تتغير في نفس الوقت كما حال أي اقتصاد ديناميكي.

فترات التراجع النفطي

يحدد التحليل ثلاث فترات بلغ تراجع الإيرادات النفطية فيها ٥٠٪ من الذروة إلى القاع إما بسبب انخفاض أسعار النفط، أو هبوط الإنتاج، أو مزيج من الاثنين معاً، وهذه الفترات هي (١٩٨٢-١٩٨٦، ١٩٨٨-١٩٩٩، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، فقد ثبت أن هبوط الإيرادات في النصف الأول من الثمانينات استمر لفترة طويلة، فيما يعزى بدرجة كبيرة إلى توسع الإنتاج النفطي وتزايد الجهود في كثير من الاقتصادات المتقدمة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، ولم تعد الإيرادات النفطية الاسمية إلى المستوى الذي وصلت إليه في عام ١٩٨٢م، إلا في عام ٢٠٠٤م، وكان الحدوثان الأخران قصيري الأمد ودلا بدرجة كبيرة على انكماش الطلب العالمي على النفط خلال فترة التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي (الأزمة المالية العالمية) في الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩م) وربما كانت هناك قنوات محتملة أخرى لانتقال الآثار أثناء هذه الفترات بالنظر إلى



بدور رئيسي في تحديد الطريقة التي تؤثر بها أسعار النفط على الاقتصاد، كما تخلص دراسة أعدت مؤخراً عن المملكة إلى وجود تأثير موجب وقوي لأسعار النفط على الاقتصاد من خلال الانفاق الحكومي، ومثلما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الكويتي، خلصت دراسة أخرى إلى أن صدمات أسعار النفط تنتقل أساساً من خلال النفقات الحكومية، وركزت دراسات أخرى على آثار أسعار

تبلغ ١٠٪ والمطبقة على الشركات الأجنبية، وضريبة مخصومة من المنبع نسبتها من ٥٪ إلى ٧٪ مطبقة على مدفوعات معينة لغير المقيمين، والرسوم الجمركية البالغة ٥٪ وبعض الرسوم الأخرى. وزادت نفقات الحكومة القطرية نتيجة النمو في كل من الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي، فقد زاد الانفاق الجاري بنحو ١٥٪ في المتوسط خلال السنوات المالية (٢٠١٣.٢٠٠٠م) بالقيمة الحقيقية، ويشمل ذلك زيادة الأجور بنسبة ١١٪ سنوياً. وكان نمو الأجور كبيراً للغاية في السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصل إلى ٢٠٪ في المتوسط سنوياً لعدة أسباب ليس أقلها الأوضاع الجغرافية. السياسية المعقدة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وزاد الإنفاق الرأسمالي بشكل أكبر حيث وصل إلى ٢٥٪ سنوياً تقريباً في السنوات المالية (٢٠١٣.٢٠٠٠م) بالقيمة الحقيقية، نظراً لتطبيق قطر لاستراتيجيتها الطموحة للتنمية الوطنية، ونتيجة لذلك زادت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى مجموع الإنفاق من ١٠٪ في السنة المالية ٢٠٠٠م، إلى ٢٩٪ في السنة المالية ٢٠١٣م، وظل مجموع الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بدون تغيير في الفترة نفسها نظراً لأن الإنفاق الرأسمالي قابلها انخفاض الإنفاق الجاري.

وقد أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى تقديم الدعم المالي الكبير سواء بشكل مباشر أو ضمني، فقد وصل الدعم المحمل على الموازنة في قطر إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠م، وتشير التقديرات إلى أن دعم الطاقة الضمني يبلغ ٣,٥٪ طبقاً لتقرير عام ٢٠١٤م، وربما كان حجم دعم المياه كبيراً أيضاً نظراً لأن معدلات استهلاك المياه وإهدارها لأسباب فنية كبيرة في قطر، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وتمثلت إصلاحات الدعم حتى الآن أساساً في رفع أسعار بيع البنزين والديزل بالتجزئة والتي لا تزال أقل بكثير من مستويات السوق الدولية بنحو ٥٠٪ مقارنة بالأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقول دراسة صندوق النقد الدولي: بينما كانت سياسة المالية العامة متسقة مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال حتى وقت قريب، فقد تغير هذا الوضع مع انخفاض أسعار النفط، حيث أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تسجيل معدلات عجز في القطاع غير الهيدروكربوني أعلى المستويات الحدية التي تحقق العدالة بين الأجيال بنحو ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير

هيكل الاقتصاد السعودي، إلا أنه من المرجح أن تكون قناة النفط هي القناة المهيمنة.

وترى الدراسة: أنه في جميع الفترات الثلاث كان سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية متماثلاً، فمع تراجع الإيرادات النفطية، تباطأ نمو النقد والائتمان، وانخفضت عائدات التصدير والإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من تراجع الواردات والإنفاق الحكومي، سجلت أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي عجزاً (أو ضاقت الفائض بصورة ملموسة)، وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نتيجة للانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي النفطي مع تحرك المملكة العربية السعودية لمواجهة ضعف أسواق النفط العالمية بخفض الإنتاج، وفي حين تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، فقد ثبت بوجه عام أنه أكثر قدرة على الصمود، وفي حين لا تتوافر بيانات عن جميع الفترات الثلاث (وهي بالتالي غير معروضة)، فقد انخفضت أسعار الأسهم وارتفعت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي مع فترة تأخير خلال الفترتين الأخيرتين.

تعزيز سياسة المالية العامة وأطر المالية في قطر

وصدر تقرير مماثل من صندوق النقد الدولي تضمن تقارير عن قضايا مختارة عن دولة قطر، جاء فيه: زاد مجموع إيرادات ونفقات الحكومة القطرية بالقيمة الحقيقية بنسبة ٢٠٪ في المتوسط خلال السنوات المالية (٢٠١٣.٢٠٠٠م) مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج الهيدروكربوني، وسمح هذا النمو القوي في إيرادات بزيادة مجموع النفقات بشكل كبير يتجاوز ١٥٪ في المتوسط بالقيمة الحقيقية خلال الفترة نفسها.

وتعتمد إيرادات الحكومة القطرية اعتماداً كبيراً على أسعار المواد الهيدروكربونية وإنتاجها، ففي حين تشكل إيرادات النفط والغاز المباشرة نحو ٦٠٪ من الإيرادات، فإن أكثر من ٩٠٪ من مجموع الإيرادات هو بالفعل إيرادات هيدروكربونية في السنة المالية ٢٠١٣م، ومن الناحية العملية، يأتي كل الدخل الاستثماري تقريباً والجزء الأكبر من ضريبة دخل الشركات من قطر للبترو، وهي أكبر شركة عامة في قطر وتضم الشركات الهيدروكربونية للعمليات الإنتاجية الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج، وتؤلف الإيرادات غير الهيدروكربونية من ضريبة دخل الشركات التي

لانخفاض أسعار النفط لفترة مؤقتة أثر محدود

على الاقتصاد والبنوك السعودية لاحتياطات المالية المتراكمة

متوقع أن ترفع مؤسسة النقد السعودي الفائدة لتكون قريبة من الفيدرالي الأمريكي مما يؤثر على أسعار الفائدة الأخرى

• قطر في حاجة إلى وضع خطة طوارئ للإنفاق، بما في ذلك للمشروعات الرأسمالية في ضوء المخاطر على المالية العامة، ويجب أن تقترن أي إصلاحات باستراتيجية للتواصل وتدابير تخفيف موجهة للحد من مخاطر التنفيذ.

وفيما يتعلق باستهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، تناولت دراسة صندوق النقد الدولي عن واقع المياه ومستقبلها في دول مجلس التعاون بشيء من عدم التفاؤل، واعتبرت أن هيكل المياه في هذه الدول يفتقر إلى الكفاءة ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات استهلاك المياه ويشكل مخاطر على المالية العامة في الأجل الطويل، ويبلغ متوسط استهلاك المياه في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضعف الاستهلاك العالمي تقريباً، في حين يزيد متوسط الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى عن المتوسط العالمي، في حين لا تتوفر بيانات عن معدلات دعم المياه في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً، فإنها قد تصل إلى بضع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، ويمكن أن يؤدي ترشيد استخدام المياه وخفض الفاقد إلى تخفيض الاستهلاك بشكل كبير يصل إلى ٤٠٪ في دولة قطر على سبيل المثال.

ويشكل الطلب من القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي ما يصل إلى ٨٠٪ من مجموع الطلب على المياه، فيما لا تسهم الزراعة إلا ببضع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات دول مجلس التعاون، بل توجد خسائر ضخمة في قطاع الري تصل إلى ٤٠٪، وتحاول بعض دول مجلس التعاون حالياً الحد من الإفراط في استهلاك المياه في مجال الزراعة.

وعموماً يزيد استهلاك الفرد في السنة بدول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٦٥٪ عن المتوسط العالمي حيث يبلغ ٨١٦ متراً مكعباً مقابل ٥٠٠ متر مكعب، وتعتمد هذه الدول على تحلية مياه البحر، وهي عملية مكلفة كثيفة الاستخدام للطاقة، وتقرض تكلفة على الاقتصاد والبيئة، وعلى سبيل المثال تستهلك المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ما بين ١٠ أضعاف و ٣٩ ضعف كمية المياه المتجددة المتوافرة لديها، ما يؤدي إلى نضوب مكامن المياه الجوفية بمعدلات أسرع بكثير من معدلات تغذيتها مجدداً بمياه الأمطار. ●

الهيدروكربوني، وتشير التقديرات إلى أن سعر النفط المحقق لتعادل المالية العامة للحكومة سيرتفع إلى ٧٧ دولاراً للبرميل بحلول سنة ٢٠٢٠م، وهو ما يشير إلى مخاطر ناشئة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط بصفة دائمة (من المتوقع أن يصل السعر المحقق لتعادل المالية العامة مع مراعاة العائدات والمكاسب الرأسمالية لجهاز قطر للاستثمار إلى ٦٨ دولاراً للبرميل بحلول سنة ٢٠٢٠م)، وتسمح الاحتياطييات الوقائية المالية الموجودة في قطر بتعديل السياسات بطريقة تدريجية.

ويقدم صندوق النقد الدولي ٦ نصائح لدولة قطر للعمل بها خلال الفترة المقبلة تشمل السياسات المالية التالية:

• السيطرة على فاتورة أجور القطاع العام، مطالباً السلطات المعنية بوضع استراتيجية واضحة متوسطة الأجل لفاتورة أجور القطاع العام وأن تجري مراجعات لجهاز الخدمة المدنية للمساعدة في تحديد الوظائف غير الضرورية وإلغائها تدريجياً، حيث يساعد ذلك على ثبات الأجور إلى حد كبير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من الآن فصاعداً.

• تجميد النفقات الإدارية بين السنتين الماليتين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م، من شأنه أن يحقق وفورات كبيرة في الإنفاق الجاري حيث زادت هذه النفقات بنسبة ٢٥٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة بين السنتين الماليتين ٢٠٠٨ - ٢٠١٢م).

• تخفيض أشكال الدعم المختلفة وإلغاء ما يقدم للمنتجين تماماً بالتدريج؛ فسوف يساعد رفع أسعار الكهرباء والمياه والوقود، مع توفير الحماية للمحتاجين، وتحديث الزراعة وجمع مزيد من موارد المياه المتجددة وتحسين عملية تخصيص المياه والحد من إهدارها من خلال تنظيم أفضل، على تعزيز أوضاع المالية العامة، أو زيادة الإنفاق على المجالات الأولية مثل التعليم والصحة.

• تحديد أولويات المشروعات الاستثمارية سيساعد أيضاً في السيطرة على نمو الإنفاق؛ وسوف يؤدي إلى تمهيد مسار الإنفاق إلى الحد من مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم على المدى القصير ومخاطر فرط الطاقة الإنتاجية على المدى المتوسط، وينبغي أن يستند الإنفاق الرأسمالي إلى تدقيق حذر لمشروعات الاستثمار العام وألا يحميد عن مسار اعتمادات الموارد المتوافرة الذي تضعه وحدة إدارة الاستثمارات العامة حديثة الإنشاء في وزارة المالية.

اليوم الوطني لسلطنة عمان .. 45 عاماً من النهضة وبناء الإنسان

تحتفل سلطنة عمان الشقيقة في الثامن عشر من نوفمبر الجاري بالذكرى الخامسة والأربعين لليوم الوطني، الذي يأتي والسلطنة تسير على طريق النهضة، والتنمية، والاستقرار التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، ما جعل السلطنة تسير في ركب الحضارة العالمية الحديثة جنباً إلى جنب مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي في منظومة خليجية تقوم على التعاون والتكامل.

آراء حول الخليج. جدة



ومع بداية تنفيذ الخطة التنموية الخمسية الثامنة الحالية أصدر جلالته السلطان قابوس مجموعة من الأوامر والمراسيم التي تستهدف الرقي بالمواطن العماني ورفع مستوى معيشته وزيادة رفاهيته، وتطوير العمل الحكومي والأداء الإداري في مختلف أجهزة الدولة، ومن بين هذه الأوامر والمراسيم: منح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية وفقاً للنظام الأساسي للدولة، مع توظيف 50 ألف مواطن ومواطنة، ومنح كل باحث عن عمل 150 ريالاً، واستحداث علاوة غلاء معيشة، وزيادة المعاشات الشهرية للأسر المستفيدة من أحكام قانون الضمان، وزيادة المستحقات التقاعدية، وإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك وتعزيز جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بأعضاء من مجلس عمان، والتوجيه بإنشاء جامعة حكومية تركز على التخصصات العلمية التطبيقية مع دعم برامج التدريب والتأهيل، وكذلك رفع الحد الأدنى لأجور العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وغير ذلك من الأوامر والمراسيم التي تصب في رفاهية المواطن العماني. وقد نص النظام الأساسي للدولة الذي أصدره جلالته السلطان قابوس على أهمية احترام المواطن وإعلاء قيم المواطنة، واعتبر النظام الأساسي «المواطنون سواسية أمام القانون وهم

تأتي هذه المناسبة العام الحالي مع نهاية الخطة التنموية الخمسية الثامنة (2011-2015) التي أطلقها جلالته السلطان قابوس قبل 5 سنوات، لتستمر النهضة والبناء وتستكمل السلطنة مسيرة التنمية المتواصلة التي بدأت تشرق عام 1970م، حيث يستمر العطاء ليكتمل بناء الدولة العمانية العصرية والحديثة، وهذا ما جعل سلطنة عمان ذات التاريخ العريق والضارب في أعماق الزمن، تتجه نحو المستقبل بخطى ثابتة، ويجني المواطن العماني ثمار هذا العرس الذي غرسه جلالته السلطان قابوس بن سعيد ومازال يتعهد السقيا والرعاية من أجل اكتمال عقد الدولة الحديثة، ولقد ركز قائد المسيرة العمانية منذ انطلاقتها على «الإنسان» ليكون محور التنمية وهدفها، حيث اعتبر جلالته السلطان منذ بداية انطلاق النهضة في بلاده أن المواطن العماني هدف التنمية وغايتها ومن أجل ذلك أطلق شعار «الإنسان هو صانع الحضارات وباني نهضتها، لذا فإننا لا نألو جهداً في توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصقلها وتدريبها وتهيئة فرص العلم لها بما يمكنها من التوجه إلى كسب المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة».



ومصالح مشتركة بين دول الخليج والقوى الإقليمية في المنطقة. وفيما يخص مكافحة الإرهاب، فإن سلطنة عمان ترى أن التوصل إلى استراتيجية دولية فعالة لمكافحة الإرهاب يتطلب إقامة توازن ما بين متطلبات الأمن والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان إذ ليس من الحكمة أن يتم تعريض أمن الدول واستقرارها للخطر، كما أنه ليس من العدل أن يتعرض الأبرياء للظلم. وعلى مستوى العمل العربي والقضايا التي تهم الأمة العربية، تؤيد السلطنة دعوة جامعة الدول العربية لإعادة ملف الصراع العربي-الإسرائيلي برمته إلى مجلس الأمن من أجل العمل على إيجاد تسوية دائمة شاملة تحقق السلام وهي تؤكد حرص وتمسك الدول العربية بالسلام كخيار استراتيجي، ومنطلق التعايش السلمي في المنطقة، ولها مواقف واضحة تجاه الشأن العراقي والسوري وتجاه كل ما يتعلق بأوضاع الأمة العربية وقضاياها. وإذ تحتفل سلطنة عمان الشقيقة باليوم الوطني وتشاركها دول مجلس التعاون الخليجي الابتهاج بهذه المناسبة المهمة، تتقدم أسرة تحرير مجلة « آراء حول الخليج » بالتهنئة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد وحكومته، وللشعب العماني الشقيق مع الأمنيات بمستقبل زاهر ومشرق. ●

متساوون في الحقوق والواجبات»، كما نص على أن الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون ولا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو الإغراء أو المعاملة الحاطة بالكرامة، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على القانون.

وعلى صعيد الأسرة الخليجية، فسلطنة عمان عضو فاعل في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، ولها دورها جنباً إلى جنب مع شقيقاتها دول المجلس في كافة المؤسسات المنبثقة عن المجلس وأمانته العامة، وللسلطنة إسهاماتها الإيجابية التي تثمنها دول المجلس وشعوبه، وترى السلطنة فيما يخص أمن الخليج « أن مواجهة التهديدات التي تهدد أمن الخليج تتطلب من دول المنطقة توحيد الرؤى واتخاذ الترتيبات اللازمة التي تكفل الأمن والاستقرار الإقليمي القائم على الحوار وتبادل المصالح، والعمل على إيجاد قدرة دفاعية ذاتية لدول المنطقة، وتيسيق التعاون الدفاعي الجماعي والتعاون مع الأشقاء والأصدقاء، فالأمن والاستقرار في منطقة الخليج ضرورة حتمية وخيار استراتيجي تفرضه مصلحة شعوب المنطقة ومستقبل أجيالها القادمة، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء جسور الثقة المتبادلة بين دول المنطقة، والعمل على إيجاد توازن قوى

الإنجازات والتحديات الخليجية في ظل الاتفاقية الاقتصادية المشتركة

بعد مسيرة (٣٤) عاما من التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ماذا تم في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، وهل وصل التعاون إلى درجة إمكانية تحقيق الاتحاد الاقتصادي، وما هي التحديات التي تواجه دول المجلس، وما هي الفرص المتاحة أمام دول المجلس والتي تساهم في تحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت عام (١٩٨١م) عند تأسيس مجلس التعاون وحتى (٢٠١٥م)؟.

أ.د. حبيب الله بن محمد التركستاني*

أشار إلى أن الطريق إلى التكامل الاقتصادي الشامل يتطلب إلغاء جميع أنواع التمييز بين الوحدات الاقتصادية بين الدول الساعية للتكامل بحيث يمر الاقتصاد بعدة مراحل تتمثل فيما يلي: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة ثم الاتحاد النقدي، والاتحاد الاقتصادي في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل. وسوف نستعرض هذه المراحل الأربع على النحو التالي:

١-منطقة التجارة الحرة (١٩٨١-٢٠٠٢م)

يتم في هذه المرحلة إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي. ويتم الاستفادة من ذلك في زيادة التجارة البينية بين الدول، وقد تم فعلاً الوصول إلى ذلك بين دول مجلس التعاون حيث زادت التجارة بين تلك الدول وارتفع حجم التبادل التجاري من (٦) مليار دولار عام (١٩٨٣)، إلى (٢٠) مليار دولار عام (٢٠٠٢م). واستمرت ليحل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس بعد تطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس في مسقط عام (٢٠٠١م).

٢-الاتحاد الجمركي (٢٠٠٣-٢٠٠٧م)

الاتحاد الجمركي يعني تحرير التجارة بين دول المجلس من خلال توحيد التعريفات الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وانتقال السلع بين دول المجلس دون قيود

اتخذت دول مجلس التعاون، خطوات مهمة نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادي فيما بينها وتم إزالة معظم القيود على حركة رأس المال والسلع والخدمات والقوى العاملة بين دول المجلس، بالإضافة إلى وضع التشريعات لتقنين نظم التجارة الداخلية الخارجية والوكالات. ولكن بعد أن مضى الكثير من الوقت ومن العمل المشترك ما زالت دول المجلس تسير في الطريق نحو تحقيق الهدف ولم تصل إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي، إذا ما هي التحديات التي تواجه هذا العمل الاقتصادي على الرغم من وجود اتفاقية اقتصادية موحدة بين دول المجلس؟

هذه الرؤية تقدم محاولة للبحث في تقييم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس منذ قيام المجلس وحتى اليوم، والتعرف على التحديات التي تواجه دول المجلس وتحول دون الوصول إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي الكامل على الرغم من التعديلات التي طرأت على الاتفاقية عام (٢٠٠١م). ولتحقيق أهداف البحث قيمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى بين دول المجلس، والاتفاقية الثانية والتي تم إقرارها لاحقاً والظروف الاقتصادية التي شملت هاتين المرحلتين في سبيل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل.

- أشكال التكامل الاقتصادي

يتحقق التكامل الاقتصادي بين الدول بعد المرور بأربع مراحل تعرض إليها الباحث الاقتصادي (بلاسا Blaasa، ١٩٧٥)، حيث



جمركية أو غير جمركية. ومعاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

تم العمل في دول مجلس التعاون منذ يناير (٢٠٠٢ م)، في مرحلة الاتحاد الجمركي وقرار العمل بالتعرفة الجمركية الموحدة، وأصبح من خلالها أسواق دول المجلس منطقة سوق واحدة تزال فيها الرسوم الجمركية بين الأعضاء وكذلك تزال العوائق الأخرى وتطبق دول المجلس تعرفه موحدة تحددت في (٥٪) وذلك تجاه وارداتها من العالم الخارجي. ويتم اليوم تنفيذ للاتحاد الجمركي من خلال نظام قانون جمركي موحد يعامل السلع المنتجة خليجياً معاملة المنتجات الوطنية بما يضمن لها حرية الحركة والانسحاب (عبد الرزاق الفارس، ٢٠٠٤، ص. ٧٠-٧٢).

جمركية أو غير جمركية. ومعاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

تم العمل في دول مجلس التعاون منذ يناير (٢٠٠٢ م)، في مرحلة الاتحاد الجمركي وقرار العمل بالتعرفة الجمركية الموحدة، وأصبح من خلالها أسواق دول المجلس منطقة سوق واحدة تزال فيها الرسوم الجمركية بين الأعضاء وكذلك تزال العوائق الأخرى وتطبق دول المجلس تعرفه موحدة تحددت في (٥٪) وذلك تجاه وارداتها من العالم الخارجي. ويتم اليوم تنفيذ للاتحاد الجمركي من خلال نظام قانون جمركي موحد يعامل السلع المنتجة خليجياً معاملة المنتجات الوطنية بما يضمن لها حرية الحركة والانسحاب (عبد الرزاق الفارس، ٢٠٠٤، ص. ٧٠-٧٢).

٤- التكامل الاقتصادي

في سبيل مواصلة الجهود نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وقعت أربع دول خليجية (المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، قطر)، اتفاقية لإقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام (٢٠١٠ م).

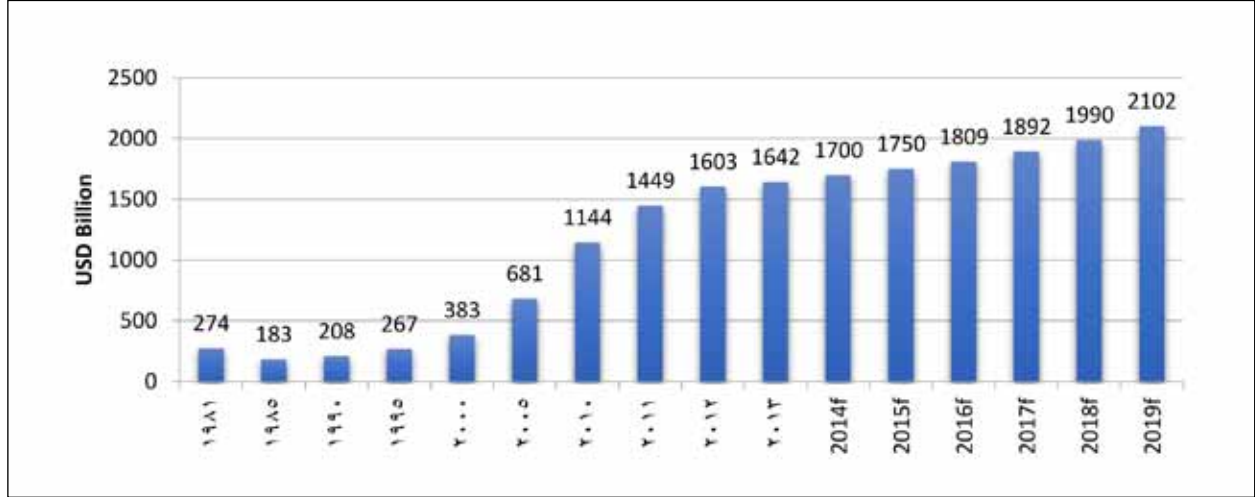
ويهدف الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس إلى توحيد العملة الخليجية وإحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية وفق جدول زمني محدد لتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار. وتسعى

٣- السوق الخليجية المشتركة (٢٠٠٧ م)

تم في الدوحة إعلان السوق الخليجية المشتركة بهدف تعميق مفهوم المواطنة الخليجية، كما حددت التشريعات لتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين الخليجيين وتمكينهم من مزولة كافة الأنشطة الاقتصادية دون تفریق أو تمييز، وكذلك الاستفادة من الخدمات المجانية التعليمية والصحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات وتملك العقار.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع

شكل رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال السنوات الماضية والمتوقع (١٩٨١-٢٠١٩)



Source: IMF, World Economic Outlook Database.

الموحدة (١٩٨١ م) على مستوى كل دولة من دول المجلس فقد ظهرت الأرقام متباينة، وعلى سبيل المثال شهد الاقتصاد الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً في الناتج المحلي بعد المملكة العربية السعودية والتي تمثلت في نسبة (٤, ١٦٪) في بداية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١٩٨١ م)، وارتفعت إلى ذروتها في عام (٢٠٠٠ م) حيث وصلت إلى نسبة (١, ٢٧٪)، ثم تراجعت بنسبة بسيطة بعد عام (٢٠٠٤ م)، وأما دولة قطر فقد تميزت باستمرار النمو في الناتج المحلي خلال السنوات الماضية ويتوقع لها المزيد من النمو خلال السنوات القادمة وفي المملكة العربية السعودية شكل الناتج المحلي نسبة (٦٧٪) وهي أعلى نسبة بين دول المجلس ولكن أخذت هذه النسبة في التراجع حتى استقرت عند نسبة (٥, ٤٥٪) عام (٢٠١٥ م)، ويتوقع أن تصل نسبة النمو إلى (٣, ٤٤٪) عام (٢٠١٩ م)، كما هو في الجدول (١).

دول المجلس بخطة حثيثة وتكثيف الجهود نحو إكمال متطلبات الوصول إلى التكامل والتحول من دول التعاون إلى دول الاتحاد.

- الاقتصاد الخليجي في ظل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

قامت هذه الدراسة بتحليل واقع الاقتصاد الخليجي للتعرف على مدى قوة الاقتصاد الخليجي وقدرته للوصول إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل، والتعرف على أبرز التحديات التي واجهت دول مجلس التعاون والتي تساهم في تأخير الوصول إلى تحقيق الرؤية الاقتصادية للاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس. ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باختبار مراحل التطور الاقتصادي في ظل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية منذ تكوين المجلس (١٩٨١ م) وحتى الآن، وتوصلت إلى النتائج الاقتصادية التالية:

١ - مرحلة التجارة الحرة

حققت دول المجلس في مرحلة التجارة الحرة بعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس تطوراً كبيراً في الناتج المحلي بحيث كان حجم التجارة في عام (١٩٨١)، تاريخ إعلان قيام المجلس (٢٧٤) بليون دولار وصل إلى (١٦٤٢) بليون دولار عام (٢٠٠٢)، ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع إلى أن يصل إلى حوالي (٢) تريليون دولار عام (٢٠١٩ م)، كما هو في الشكل رقم (١).

ومن واقع تحليل الناتج المحلي بعد الاتفاقية الاقتصادية

٢ - الاتحاد الجمركي والتجارة البينية بين دول مجلس التعاون

ساهمت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في زيادة نمو التجارة البينية بين دول المجلس فقد شهدت تلك الدول تطوراً في التجارة البينية بحيث كانت لا تزيد عن (٨) بليون دولار عام (١٩٩٠) حتى وصلت إلى (١٠٠) بليون دولار عام (٢٠١٢ م) كما يوضح الشكل رقم (٢).

وعلى الرغم من هذا النمو إلا أن الأرقام تشير إلى أن هناك ضعف في التجارة البينية بين دول المجلس مقارنة بمجموع التجارة البينية بين دول المجلس والعالم الخارجي حيث يلاحظ أن مجموع

جدول رقم (١) الناتج المحلي لدول مجلس التعاون خلال السنوات الماضية بعد الاتفاقية الاقتصادية والمتوقع (١٩٨١-٢٠١٩)

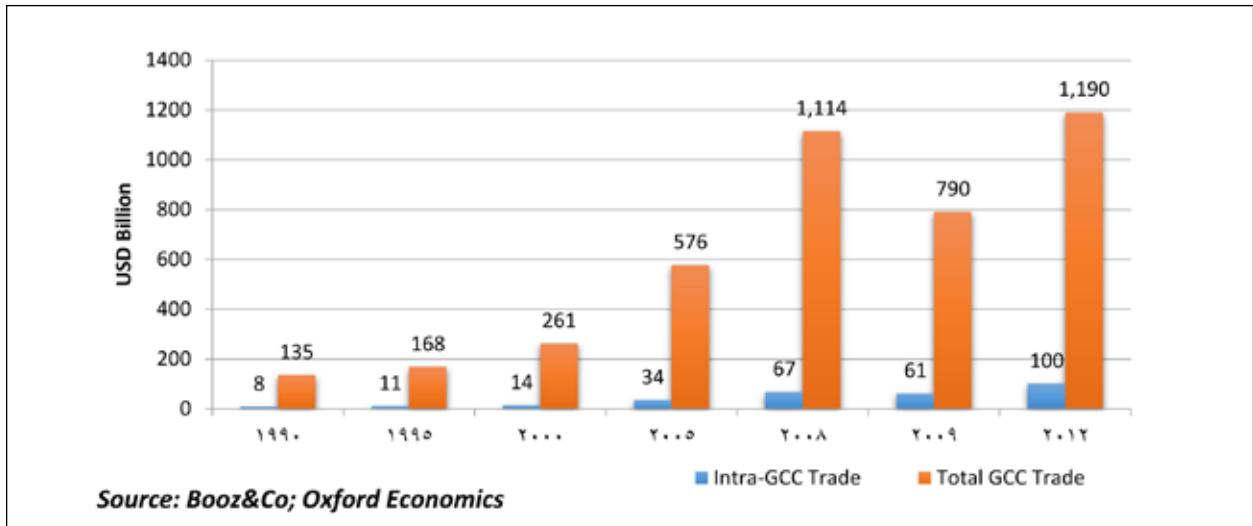
السنوات/ بليون دولار	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٩
دول مجلس التعاون	٢٧٤	١٨٣	٢٠٨	٢٦٧	٢٨٣	٦٨١	١١٤٤	١٦٤٢	١٧٠٠	٢١٠٢
دولة البحرين (%)	١,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٢,٠	١,٩
دولة الكويت (%)	٩,٢	١١,٨	٨,٨	١٠,٢	٩,٩	١١,٩	١٠,٥	١١,٣	١٠,٩	١٠,٢
سلطنة عمان (%)	٢,٨	٥,٧	٥,٦	٥,٢	٥,١	٤,٥	٥,١	٤,٩	٤,٨	٤,٦
دولة قطر (%)	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٦,٥	١٠,٩	١٢,٣	١٢,٦	١٤,١
المملكة العربية السعودية (%)	٦٧,٠	٥٦,٦	٥٦,١	٥٥,٣	٥٠,٩	٤٨,٢	٤٦,١	٤٥,٤	٤٥,٥	٤٤,٣
الإمارات العربية المتحدة (%)	١٦,٤	٢٠,٤	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٧,١	٢٦,٥	٢٥,١	٢٤,١	٢٤,٣	٢٤,٩

Source: IMF, World Economic Outlook Database.

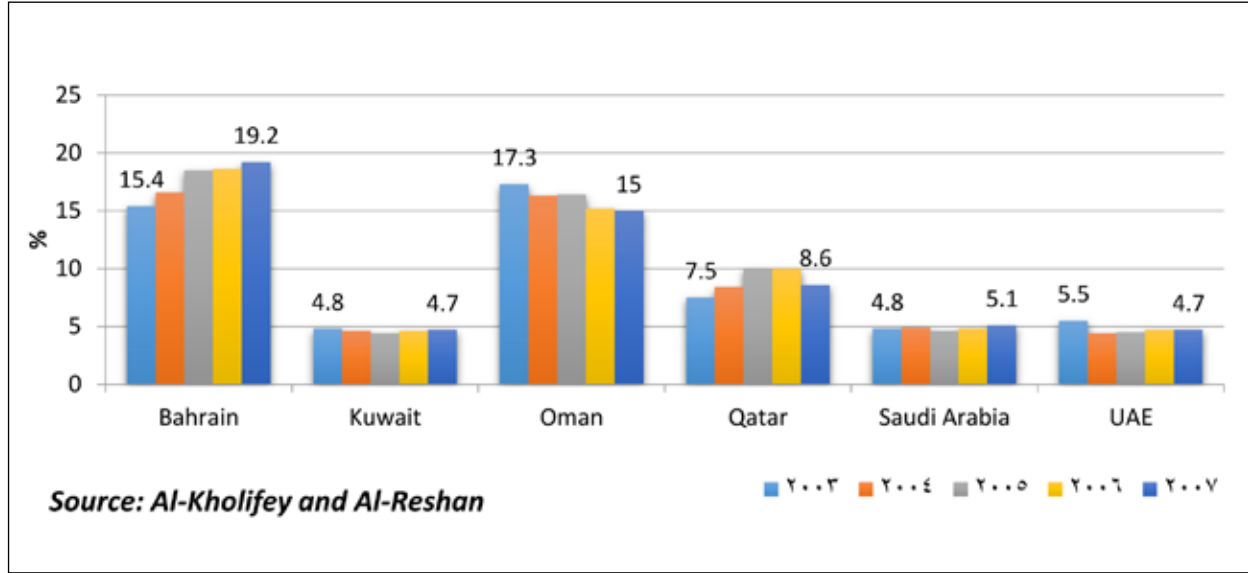
الدراسة أنها كانت متباينة، وعلى سبيل المثال نجد أن البحرين وسلطنة عمان أظهرت لديها أعلى معدلات التجارة البينية، حيث تجاوز حجم التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي من (٢٠٠٣-٢٠٠٧ م) حوالي ١٩,٢% بين البحرين ودول المجلس ونسبة (١٥%) بين سلطنة عمان وبقية دول المجلس. وأما نسبة التجارة البينية بين بقية الدول الأربع الأخرى (المملكة العربية السعودية،

التجارة بين دول المجلس والعالم ارتفع من (١٣٥) بليون دولار عام (١٩٩٠ م) إلى حوالي (١١٩٠) بليون دولار عام (٢٠١٢ م)، وهذا يعني أن التجارة البينية بين دول المجلس لا تتعدى (١٠%) من إجمالي التجارة مع العالم الخارجي ويعود ذلك إلى وجود كثير من التحديات بين اقتصاديات دول المجلس. وللتعرف على حجم التجارة البينية بين دول المجلس أوضحت

شكل رقم (٢) التجارة البينية بين دول المجلس داخليا وخارجيا (١٩٩٠-٢٠١٢)



الشكل (٣) التجارة البينية بين دول المجلس كنسبة مئوية (%)



وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتستهدف السوق الخليجية الفرد والشركات، والاقتصاد الكلي لكل دولة، والاقتصاد الكلي لجميع دول المجلس مجتمعة.

ويستفيد من السوق الخليجية المشتركة رجال الأعمال وسيدات الأعمال والشركات والمؤسسات من خلال ممارسة المهن الحرة على شكل مؤسسات أو شركات أو مكاتب وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار للاستثمار والاستفادة من ممارسة نشاط التسويق وأماكن الإنتاج والتوزيع ورفع كفاءة الإنتاج وتخفيض تكلفته وتحقيق وفورات الحجم. وعلى مستوى الاقتصاد لكل دولة من دول المجلس تستفيد كل دولة من توسيع نشاطها واستثماراتها وتوسيع أسواقها خاصة وأن بعضها يعاني من صغر حجم السوق المحلي، وأما على مستوى الاقتصاد الكلي لجميع دول المجلس مجتمعة تستطيع دول المجلس الاستفادة من السوق المشتركة في تعزيز مكانتها بين التجمعات الاقتصادية الدولية وتحسين الوضع التفاوضي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وفتح مجال أوسع

للكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة) فقد انخفضت نسبة التجارة البينية بينهم بنسبة (١٠٪) حسب الشكل رقم (٣).

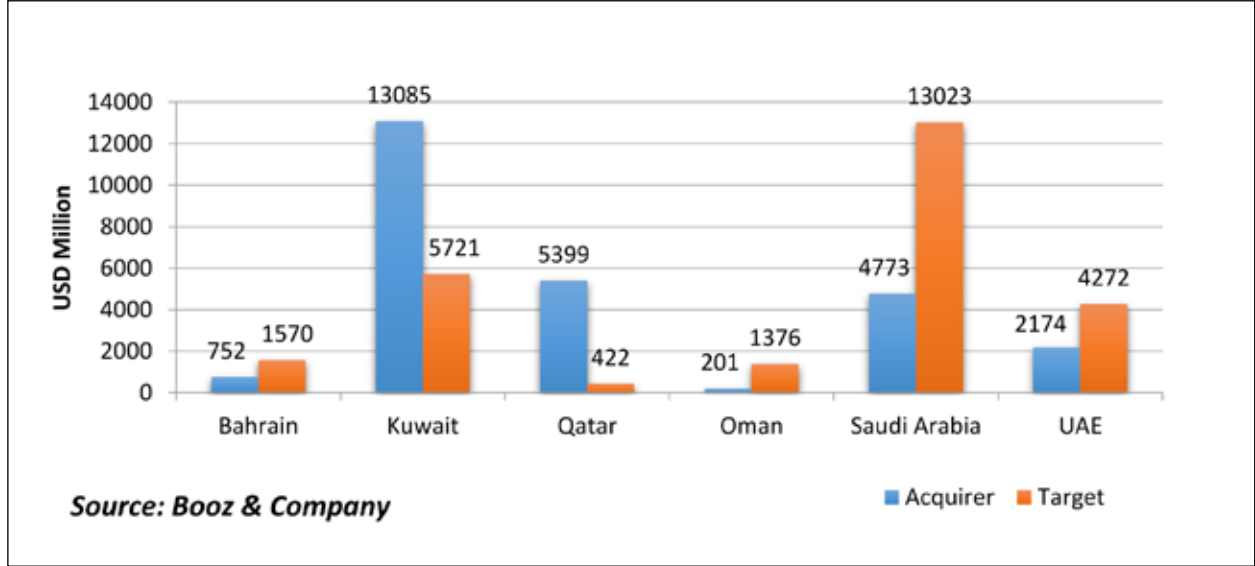
٣- السوق الخليجية المشتركة

السوق المشتركة تلغي القيود على عوامل الانتاج وتحقق مبدأ الكفاية في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق. وجاء الإعلان عن السوق الخليجية المشتركة في نهاية (٢٠٠٧ م). ويسعى السوق المشتركة إلى تحقيق العديد من الأنشطة وعلى سبيل المثال فإن السوق الخليجية المشتركة يساهم في تعزيز المواطنة الخليجية، وهذا يعني أن يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء بحيث تتوفر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات وخصوصاً المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة وهي: التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف، ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والخدمات، وتملك العقار، والتنقل لرؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية،

التفاوت في تشريعات الاستثمار الأجنبي بدول

الخليج تشكل عائقاً أمام مبادرات إقامة تحالف اقتصادي

شكل رقم (٤) قيمة الاندماجات والاستحواذ للمشاريع والاستثمارات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)



مبادرة لإقامة تحالف اقتصادي مشترك، ويستشهد بذلك الباحث بالتباينات الموجودة في الاقتصاد الخليجي حتى اليوم مثل التباين في الدخل القومي للفرد الخليجي وفي الميزان المالي حيث سجلت بعض الدول تراجعاً مالياً يعكس عدم قدرتها على ضبط الإنفاق العام في ظل تقلبات إيرادات النفط، وكذلك التباين في النظم واللوائح المصرفية والتي أعاقت من تحقيق التكامل الاقتصادي.

٤ - الاتحاد الاقتصادي

يتطلب الاتحاد الاقتصادي توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة التمييز بينها وتوحيدها في المرحلة التالية للاتحاد ويشترط الاتحاد إنشاء البنك الخليجي المتحد والعملية الموحدة. ومن المعروف أنه بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول المجلس مع نشأة المجلس حيث تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي وتناولت متطلبات الاتحاد الاقتصادي والنقدي وفي عام (٢٠٠١م) وافق المجلس الأعلى لدول التعاون على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة مع عام (٢٠١٠م).

للاستثمار الخليجي والعربي والدولي حيث تكون دول المجلس أكثر جذبا للاستثمار بعد تكاملها في سوق خليجية واحدة في سبيل الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادي. الجدير بالذكر وبجانب القياس مدى فعالية الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس قبل وبعد إقرار إنشاء السوق الخليجية المشتركة، تطور الاستثمار الأجنبي والذي تم اقراره من خلال تطبيق السوق الخليجية المشتركة.

وعلى سبيل المثال ظهر هناك زيادة في نشاط الاندماج والاستحواذ للمشاريع الاقتصادية في كل دولة من دول المجلس كما يوضحه الشكل (٤). ويلاحظ من الشكل دولة الكويت من أكبر الدول الخليجية في عملية الاندماج والاستحواذ حيث استحوذت على (٥٧٢١) مليون دولار، كما أنها حصلت على أعلى رقم في عدد الأنشطة المستهدفة والتي وصلت إلى (١٢٠٨٥) مليون دولار متخطية بذلك الدول الخليجية الأخرى.

وعلى الرغم من هذه الانجازات لا يزال هناك تفاوت هام في التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والملكية وأسواق المال والتكامل مع النظام المصرفي الدولي. وهذا التفاوت كما يرى الباحث عبد الرزاق الفارس (٢٠٠٤م)، يشكل عائقاً أمام أي

▲ **ضرورة الإسراع في استكمال الإجراءات التي تمكن**

دول مجلس التعاون الخليجي من الوصول إلى الاتحاد



بين دول المجلس وارتفاع حجم التبادل التجاري واستمرت نحو عشرون عاما حتى حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس. ولوحظ من الدراسة ضعف التجارة البينية بين دول المجلس بينما كان هناك تطورا في التجارة البينية بين الدول الخليجية والأسواق الخارجية وهذا مؤشر لوجود عقبات داخل الأسواق الخليجية حالت دون قدرة التطور في التجارة البينية بين دول المجلس. ومن أهم تلك العقبات ضعف شبكة المواصلات والتي يمكن أن تستوعب حركة نقل البضائع والسلع والخدمات، وتتسم حركة المواصلات البرية بضعف البنية وقلة الصيانة والخدمات، وهناك مشاريع لم يتم إعدادها مثل مشروع سكة الحديد والذي تم إقراره عام (٢٠٠٢ م) على أن ينتهي في عام (٢٠١٨ م).

وشهدت المرحلة الثانية من مراحل الاتجاه إلى التكامل الاقتصادي وهي مرحلة الاتحاد الجمركي حيث تم اقرار الاتحاد الجمركي بعد الموافقة على تجديد وتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مسقط عام (٢٠٠١ م). وبناءً على ذلك تم تحرير التجارة بين دول المجلس من خلال توحيد التعريفات الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وتم تطبيق العمل نحو انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ومعاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية. من أبرز ما تم إنجازه في هذه المرحلة كان

ونصت الاتفاقية على أن تقوم دول المجلس أحرارا التقارب في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، (نورة اليوسف، ٢٠٠٦ م). والجدير بالذكر أنه كان من المتوقع أن يتم بنهاية (٢٠٠٧ م) تحديد مواصفات العملة الخليجية الموحدة ومسامها وأسلوب طرحها للتداول ولكن لم يتم تحقيق ذلك حتى الآن.

الخلاصة والتوصيات:

على الرغم من أن هناك تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي لمسيرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ إعلان قيام المجلس عام (١٩٨١ م) والمكون من كل من الدول: (المملكة العربية السعودية، دولة البحرين، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة)، إلا أن هناك أيضا إنجازات تمت خلال الفترة السابقة منذ إعلان قيام المجلس ومازال مستمرا حتى الآن ولكن بصورة بطيئة.

فمنذ تأسيس المجلس وفي مرحلتها الأولى تم اعتماد إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس كنتيجة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس وفي زيادة التجارة البينية

الاتحاد الجمركي يعني تحرير التجارة بين دول المجلس من خلال توحيد التعرفة الجمركية وانتقال السلع دون قيود

التعديلات ومن أبرزها إنشاء اتحاد نقدي له عملة واحدة ترتبط بالدولار الأمريكي، وللتحضير لذلك فقد تم الإقرار على أن تقوم دول المجلس بالتجهيز لإنشاء الاتحاد وتعديل السياسات المالية بما يتماشى والمرحلة الجديدة وقد حددت عام (٢٠١٠ م) لتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تمت فإنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجه اقتصاديات دول المجلس للتحويل من التعاون إلى الاتحاد ومنها الحاجة إلى توحيد التشريعات المتعلقة بالاستثمارات والملكية وأسواق المال والتكامل مع النظام المصرفي الدولي.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الدراسة يمكن أن تقدم التوصيات التالية:

- ضرورة الإسراع في استكمال الإجراءات التي تمكن دول المجلس من الوصول إلى الاتحاد.
- نشر الوعي بالامتيازات التي يمكن أن يتمتع بها المواطن الخليجي والتي توفر له المواطنة الخليجية.
- إيجاد آلة للعمل على قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى لدول المجلس. ●

تطبيق دول المجلس تعرفه موحدة (٥%) تجاه وارداتها من العالم الخارجي وتم تنفيذ الاتحاد الجمركي من خلال نظام قانوني جمركي موحد يعامل السلع المنتجة خليجيا معاملة المنتجات الوطنية بما يضمن لها حرية الحركة والانسباب.

وأما المرحلة الثالثة فقد تمثلت في إعلان إنشاء السوق الخليجية المشتركة وفي هذه المرحلة تم إزالة معظم القيود على حركة رأس المال والسلع والخدمات والقوى العاملة وتوحيد بعض النظم التشريعية والرقابية على القطاع المصرفي وتم السماح لمواطني دول المجلس الاستثمار في أسواق المال وافتتاح البنوك. وساهمت هذه المرحلة في إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمارات البيئية والاستثمارات الأجنبية وتعظيم الفوائد الكبيرة الناجمة عن اقتصاديات الحجم الكبير ورفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية، واعتمدت الاتفاقية على أن يعامل مواطنو دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

وحول العمل نحو الوصول إلى المرحلة الرابعة وتحديداً التكامل الاقتصادي تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الكثير من

المراجع

- حسين الأشرج (٢٠١٣) ، مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (٧٩)، أبريل، ٩١-١١٦.
- محمد خيرى الشيخ (٢٠١٤)، تحليل كفاءة التكامل الاقتصادي والاستثماري والتجاري في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون، العدد (٧٨)، السنة (٢٣)، ص. ص. ٣٠-٣١.
- عبد العزيز العويشق، (٢٠٠٨)، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، مجلة التعاون، العدد (٦٦)، ص. ص. ١٨-٢٠.
- عبد الرزاق فارس الفارس، (٢٠٠٤)، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، مجلة التعاون، العدد (٦٠)، ص. ص. ٧٠-٧٢.
- نورة اليوسف، (٢٠٠٦)، مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (٦٣)، ديسمبر، ص. ص. (٨٠-٨٣).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٨)، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، الرياض: الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، العمل الاقتصادي العربي. العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا، الرياض، (٢٠٠٩).

* جامعة الملك عبد العزيز - جدة

د. عبد الرحمن الزامل رئيس مجلس الغرف السعودية - (آراء حول الخليج):

طموحات الخليجيين أكبر مما حققه مجلس التعاون

في حوار صريح مع شخصية لها تاريخها الحافل في العام والخاص، ورجل من رجال الصناعة، سبق وما زال يعمل في مواقع كثيرة وله وجهات نظر مهمة للقطاع الاقتصادي السعودي والخليجي، يتحدث من خلال التجربة عن العضلات الاقتصادية، ويقدم حلولاً مهمة من واقع خبراته المتنوعة.. إن الحوار مع الدكتور عبد الرحمن عبدالله الزامل رئيس مجلس إدارة الغرف السعودية، الذي أكد أن مجلس التعاون الخليجي كان بمثابة خطوة أولى نحو تكامل اقتصادي خليجي كامل وما تحقق بين دول المجلس ليس سيئاً، ولكنه ليس كما كنا نتطلع إليه كخليجيين بعد ٣٥ عاماً على تأسيس المجلس، وحول رؤيته لمستقبل الاقتصاد الخليجي، قال الدكتور عبد الرحمن الزامل إن هذا المستقبل واعد إذا تم استخدام ثرواته وأرصده لتتنوع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وهذا الاتجاه تسير فيه المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى، وفيما يتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الخليجي، أبدى الدكتور عبد الرحمن الزامل تفاؤلاً، وقال في هذا الصدد إن البعض ينظر إلى هذا الانخفاض بالأمر السيء، لكن نحن نقول في القطاع الخاص السعودي رب ضارة نافعة ونرى في انخفاض أسعار النفط فرصة لمراجعة أساليب أعمالنا السابقة وخططنا المستقبلية الحكومية والخاصة، وهناك بدائل يمكن طرحها لأن حكومتنا ستؤكد على توجيه كل الأعمال للقطاع الخاص وشركائه، وستتابع تنفيذ الأوامر الملكية السابقة في إعطاء الأولوية للمنتجين المحليين وستكون المتابعة جادة وهناك إرهافات وبوادر خير في هذا الأمر.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه قطاع النفط والغاز الخليجي ومن بينها دخول منتجين جدد والطاقة البديلة، ذكر الدكتور عبد الرحمن الزامل أن دخول منتجين جدد في أي





المحلي الخليجي في المشروعات والمناقصات الحكومية. وحول آمال المواطنين الخليجين نحو إقامة السوق الخليجية المشتركة والعملية الموحدة وغيرها، قال رئيس مجلس الغرف السعودية: نعم توجد آمال وطموحات وفي المقابل هناك تعثر، والمشكلة هي ليست متطلبات اقتصادية وإنما في الرؤية السياسية للتكامل، فالتكامل لا يبنى على قاعدة غالب ومغلوب أو مستفيد ومتضرر، والرؤية الصحيحة هي أن الجميع مستفيد والجميع فائز وإن اختلفت درجات الاستفادة والضوء، وهذا ما جعل الآخرون يسبقوننا على الرغم من اختلاف الثقافات واللغة وغيرها، إلا أن خطانا بطيئة في هذا الاتجاه وعلينا أن نعلم كما يعلم الأوروبيون أن هناك قائد للتكامل بحكم المؤشرات الاقتصادية والجغرافية والسكانية وغيرها، فقائد التكامل الأوروبي بلا شك هي ألمانيا تليها فرنسا وغيرها من الدول الكبيرة، ولذا فعلينا تغيير رؤيتنا للتكامل والقول باختلاف درجات المنافع والمزايا التي تعود علينا كدول خليجية والتفهم الكامل لما يمكن أن نسميه بمفهوم قائد التكامل.

وفيما يلي نص الحوار:

صناعة لا يقلق سوى المنتجين الضعفاء، بل سوف يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة والسعي الدائم إلى التطوير والابتكار وعدم الارتهاق إلى ما تحقق من إنجازات، وفيما يتعلق ببداية الطاقة الجديدة التي تواجه النفط، أوضح الدكتور الزامل أن لكل زمن نجمه ولا بد أن يأفل هذا النجم، وعصر النفط لن يستمر إلى الأبد كطاقة غير متجددة، وصناع القرار في بلداننا يعلمون ذلك، ولكن الحمد لله لدينا الطاقة البديلة سواء الشمسية أو الرياح وغيرها.

ووصف رئيس مجلس الغرف السعودية، العلاقات التجارية الخليجية بأنها أشبه ما تكون بين الأخوة داخل البيت الواحد وليست كتجارة لبيت واحد، أي لكل منهم مصالحه وتوجهاته وسياساته التجارية، ومع ذلك قطعنا شوطاً جيداً على طريق الوحدة بما سيعزز التجارة البينية لدول مجلس التعاون، وحول رؤيته للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة أوضح الدكتور عبد الرحمن الزامل أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بنحو أكثر من ٨٠٪ في القيمة المضافة للاقتصاد كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهنا لا بد على دول مجلس التعاون أن تعطي أولوية للمنتج

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

العلاقات التجارية الخليجية

علاقة بين إخوة في بيت
واحد لا تجارة البيت الواحد

النفط أساساً. بل إن بعضهم وصف تأثيرها على اقتصادنا بأنه مثل ارتطام الطائرة بقوة في الأرض أثناء الهبوط الاضطراري. إننا في القطاع الخاص السعودي المنتج ننظر للأمر بمنظار آخر، ونقول رب ضارة نافعة بمعنى أن ما يحدث هذه الأيام من انخفاض في أسعار النفط هي فرصة لنا وليست أزمة؛ فرصة لنا لمراجعة كل أساليب أعمالنا السابقة وخططنا المستقبلية الحكومية والخاصة وهناك بدائل يمكن طرحها لأن حكومتنا ستؤكد على توجيه كل الأعمال للقطاع الخاص السعودي وشركائه من مُصنِّع ومقاول ومقدم خدمات وتاجر سواء كانت مملوكة للسعوديين ١٠٠٪ أو بمشاركة شريك أجنبي لشركة حقيقية مسجلة بالمملكة من خلال الاستثمار الأجنبي، وستتابع تنفيذ الأوامر الملكية السابقة في إعطاء الأولوية للمنتجين المحليين وستكون المتابعة جادة. وهناك إرهابات وبوادير خير في هذا الأمر.

■ بعد مرور مسيرة تقترب من ٣٥ عامًا على إنشاء مجلس التعاون الخليجي .. كيف ترون ما تحقق من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون؟ وهل يلبي طموحات مواطني ودول مجلس التعاون؟

- مجلس التعاون الخليجي هو مرحلة وخطوة أولى نحو تكامل اقتصادي خليجي كامل ننشده نحن كمواطنين كما ننشده دول الخليج كمؤسسات، ومرحلة التعاون الخليجي هي في غاية الأهمية كونها تعد حجر الأساس الذي سيتم بناء التكامل على ما توافقت عليه دول المجلس خلال هذه المرحلة، ما تحقق في إطار عملية التكامل بين دول المجلس ليس سيئاً، ولكنه ليس ما كنا نتطلع إليه كخليجيين خلال هذه الفترة الطويلة، ما تحقق جيد بل وممتاز إذا كان تحقيقه استغرق ٥ أو ١٠ سنوات، ولكن بعد ٣٥ عامًا فإن طموحاتنا كانت أكبر مما تم تحقيقه، ولا شك أن الطموحات كانت أكبر لأنها لم تأخذ في اعتباراتها التحولات والتحديات التي شهدتها دول الخليج كحرب الخليج الأولى والثانية وغيرها من أحداث سلبية أثرت على المنطقة.

■ كيف تقيمون تجربة القطاع الخاص الخليجي وأهم المكاسب التي حققها هذا القطاع خلال مسيرته الطويلة، وما هي أهم التحديات التي ما زالت تواجه هذا القطاع وكيف يمكن تجاوزها؟

- تجربة القطاع الخاص بشكل كلي في الخليج تجربة ناجحة، تختلف درجة نجاحها من دولة لأخرى ودوره في الاقتصاد المحلي يتحدد وفقاً لعاملين رئيسيين: الأول المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة، ثانياً السياسات القطرية التي تتبناها أقطار دول الخليج ومدى تشجيعها للقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال في المملكة قبل ٢٠ عامًا لا يمكن أن نقول للقطاع الخاص كان مؤثراً في اقتصاد المملكة كما هو الآن، فتزايد دور القطاع الخاص يعزو إلى توجهات القيادة السعودية لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمزايا التنافسية التي تتمتع بها المملكة.

■ كيف تنظرون إلى مستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل تدني أسعار النفط، وكيف يمكن تجاوز معضلة تدني هذه الأسعار؟ وما هي البدائل لدى هذه الدول؟

- مستقبل الخليج واعد إذا استخدمت ثرواته وأرصده المالية لتنوع وتوسيع القاعدة الإنتاجية بها، وهو الاتجاه الذي تسير فيه المملكة ودول الخليج الأخرى، أما تدني الأسعار فهذا هو حال السوق لا أحد يستطيع السيطرة عليه؛ فتارة ترتفع الأسعار وتارة أخرى تنخفض، ونحن قبل هذا الانخفاض كانت أسعار البترول مرتفعة بشكل واضح وصلت فيه إلى أكثر من ١٢٠ دولاراً للبرميل. ويزعم بعض المحللين خطأ أن الأزمة (تدني أسعار النفط) ستكون مدمرة على الاقتصاد السعودي المعتمد على المشاريع الحكومية وعلى

■ هناك تحديات كبيرة تواجه قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون ومن بينها دخول منتجين جدد إلى هذا القطاع، ووجود بدائل في الطاقة، كيف تنظرون إلى مستقبل هذا القطاع وما هي الخيارات المتاحة لدول مجلس التعاون؟

– دخول منتجين جدد في أي صناعة لا يخلق سوى المنتجين القدامى الضعفاء، فدخول المنتجين الجدد يعني زيادة المنافسة والسعي الدائم للتطوير والابتكار وعدم الارتكان على إنجازات الماضي بتكنولوجيته وأساليبه. أما بدائل الطاقة، فلكل زمن نجمة ولا بد أن يأفل هذا النجم؛ وعصر النفط لن يستمر إلى الأبد كطاقة غير متجددة؛ وصناع القرار في بلداننا يعلمون هذا، ولكن فضل الله على المنطقة لا يعد ولا يحصى؛ فلدينا أيضاً الطاقة البديلة سواء الشمسية أو الرياح وغيرها من المصادر المستدامة، فمنطقتنا يمكن أن نطلق عليها منطقة الوهج أو منطقة الطاقة، وهذا فضل من الله.

■ حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي ما زال ليس بالمناسب مقارنة بحجم وقيمة التجارة العالمية لدول المجلس.. ما هي الأسباب وكيف تكون الحلول؟

– التجارة البينية الخليجية تواجه تحديات وكذلك تتسع لمزيد من النمو والتطوير، فبجانب تشابه الموارد الاقتصادية بين دول المنطقة، فالعلاقات التجارية الخليجية كأنها بين الأخوة داخل البيت الواحد وليست كتجارة لبيت واحد، فالإخوة على الرغم من أنهم في بيت خليجي واحد، إلا أن لكل منهم مصالحه وتوجهاته وسياساته التجارية، وعلى الرغم من ذلك فنحن قطعنا شوطاً جيداً على طريق الوحدة بما سيعزز من التجارة البينية، نأمل أن ينعكس في الأجل القصير بزيادة التجارة الخليجية البينية.

■ سبق أن طالبتكم سعادتكم بأهمية تذليل العقبات أمام انتقال السلع والبضائع الخليجية... هل تحقق تطورا على هذا الصعيد؟ وكيف ترون الحلول المثلى في هذا الشأن؟

– التطور موجود. فدول الخليج لا تتسم بالجمود حتى وإن كان التطور ليس بدرجة السرعة المطلوبة. ويجب أن نفرق في هذا الشأن لأن هناك تقسيم للتجارة البينية الخليجية، أولاً المنتج الخليجي أي أن مدخلات الإنتاج وعمالة ورأس المال خليجي تصل إلى ٤٠٪ فأكثر، لا يواجه مشكلة في النواحي الإجرائية لكن هذه المنتجات ليست كثيرة وكافية بالدرجة التي تقود التجارة البينية إلى النمو الكبير، أما السلع التي يعاد تصديرها إلى دول الخليج فهي ما زالت تحتاج إلى نوع من التوافق بين دول الخليج حول آلية ونسب الرسوم الجمركية.

■ الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي كانت يجب أن تكون أحد أهم أدوات تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة

انخفاض أسعار النفط

فرصة لنا وليست

أزمة ورب ضارة نافعة

عصر النفط لن يستمر

إلى الأبد وصناع القرار

يعلمون أفول هذا النجم

مستقبل الخليج واعد

في حال استخدام أرصدته

لتنوع القاعدة الإنتاجية

■ من المقرر أن تشهد موازنات دول مجلس التعاون الخليجي نقصاً أو تراجعاً على ضوء انخفاض أسعار النفط، بما تقدررون قيمة هذا التراجع؟ وهل سيؤثر على الإنفاق العام للدول الخليجية؟

– التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط لن يكون كبيراً، إلا إذا «لا قدر الله» استمر هذا الانخفاض لفترات طويلة، أما في الأجل القصير لن يكون هذا التأثير كبيراً لأسباب مختلفة، أولها أن الحكومات ملتزمة بخطط ومشاريع تنموية تم البدء فيها بالفعل في العام الماضي وقبل الماضي، ومن الصعب إيقاف هذه المشاريع في منتصف مرحلة التنفيذ، ثانياً دول الخليج لديها فوائض جيدة يمكن أن تستخدمها الحكومات في مثل هذه الظروف وإلا فمتى ستستخدم؟، ولذا فنحن نتوقع عدم تأثر الإنفاق العام في دول الخليج في الأجل القصير وحتى المتوسط.



التكامل لا يقوم على قاعدة غالب ومغلوب فالجميع مستفيد بدرجات متفاوتة

تحقيق التكامل هو إرادة سياسية ونحن حديثو العهد بالصناعة ونواجه منافسة

دون إعطاء الاهتمام الكافي لمدخلات ومخرجات العملية الصناعية، وهذا الخطأ هو أحد الأسباب الرئيسية في عدم النهوض بشكل كبير في قطاع الصناعة.

■ **الصناعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، كيف يمكن تفعيلها والاهتمام بها، ما هو الدور المنوط بمجالس الغرف التجارية الصناعية، والقطاع الخاص والحكومات في تنمية هذا القطاع؟**

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بنحو ٨٠٪ أو يزيد في القيمة المضافة الإقتصادية كما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة. مجالس الغرف التجارية الصناعية تعمل على دعم تحقيق نجاحات هامة في هذا الشأن على المستوى الخليجي ككل، ودفع التكامل الفني والصناعي بين الصناعات وعدم العمل كجزر منعزلة. وطبعاً التكامل الناجح يتطلب عدداً من

الإقتصادية، كيف يمكن النهوض بهذا القطاع، وما هي معطلات هذا النهوض؟

- النهوض بقطاع الصناعة يتطلب النهوض بروافد القطاع الصناعي الخلفية وقنوات التوزيع الأمامية. فعلى سبيل المثال لن يتم النهوض بقطاع الصناعات الغذائية إلا بتوافر منتجات زراعية وفيرة وذات جودة مرتفعة تمثل الإمداد الخلفي لقطاع الصناعات الغذائية ويتم الترويج وتوسيع رقعة التوزيع لمنتجات الصناعات الغذائية، وكذلك الربط والترويج الصناعي بين الصناعات المختلفة لبناء عناقيد صناعية تعمل كشريان حياة لكافة الصناعات المكونة لها؛ فبدون الربط الخلفي بين مدخلات العملية الصناعية من قطاعات كالزراعة أو الصناعات الأولية وكذلك قنوات التوزيع الأمامي، لا ينهض قطاع الصناعة. ومن الأخطاء الشائعة هو تركيز الاهتمام بالنهوض بقطاع الصناعة

د. عبد الرحمن بن عبدالله الحمد الزامل .. في سطور

- الدكتور عبد الرحمن عبد الله الزامل، رئيس مجلس إدارة عائلة الزامل.
- ترأس مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمار الصناعي منذ تأسيسها في عام 1998م.
- بدأ الدكتور عبد الرحمن الزامل حياته العملية في عام 1973م، كأستاذ مساعد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران المملكة العربية السعودية. ثم عين نائباً لمحافظ المؤسسة العامة للكهرباء وبعدها عين وكيلاً لوزارة التجارة في المملكة العربية السعودية من عام 1980م، وحتى 1995م. واختير عضواً في مجلس الشورى السعودي من عام 1996 لمدة 12 عاماً (ثلاث دورات) إلى عام 2008م.
- يتولى الدكتور عبد الرحمن الزامل حالياً رئاسة وعضوية المجالس واللجان التالية:
- رئيس مجلس الإدارة - مجلس الغرف السعودية.
- رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- رئيس مركز تنمية الصادرات السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة الصحراء للبتروكيماويات.
- عضو مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم).
- عضو مؤسس لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.
- شارك في عضوية عدة مجالس سابقة حكومية وخاصة.
- مثل الدكتور عبد الرحمن الزامل المملكة العربية السعودية في عدد من الهيئات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالصناعة والتنمية، كما أن له عدة مؤلفات ومقالات.
- حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة في مصر.
- حصل على شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية

العناصر، أولها: إتاحة وتوافر المعلومات الخاصة بالسوق، بحيث يكون معلوم من هم المنتجون ومنتجو المواد الخام وحجم الطلب على المنتجات وغيرها من البيانات التي تساعد على التكامل الرأسي والأفقي داخل الصناعة وبين الصناعات، وتساعد على الترويج للمنتجات واختراق الأسواق والوصول للمستهلك، ثانياً: إعطاء أفضلية للمنتج المحلي الخليجي خاصة في المشروعات والمناقصات الحكومية، فكما نعلم جميعاً نحن حديثو عهد بالتصنيع ونواجه منافسة شرسة على المستوى العالمي، ولذا فنحن نحتاج إلى مزيد من الدعم والتفضيلات التي تساهم في توسيع القاعدة الصناعية. وهناك قواعد موحدة تم اعتمادها في كل دولة خليجية لإعطاء الأولوية للمنتجين الخليجين وستكون المتابعة جادة وطنياً.

■ **توطين اقتصاديات المعرفة كان من أهم الأهداف التي ينادي بها المتخصصون في هذا المجال.. هل تعتقدون تحقيق ذلك؟ وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف المهم؟**

- توطين اقتصاديات المعرفة ليس عنواناً يتم تقديمه وإنما عبارة عن حجر مضيء وداعم لكافة القطاعات الاقتصادية، فبدون المعرفة سنصبح في حالة جمود ولن نستطيع تحقيق انجازات على أي مستوى سنصبح اعتماديين وتابعين: نتقدم فقط، و فقط بعد أن يتقدم الآخرون. نعم نحن وجميع من يعلم الدور والأثر الذي يمكن أن يعود على المملكة ككل وليس على الصناعة أو القطاع الخاص من التطور العلمي والتكنولوجي القائم على توطين اقتصاديات المعرفة، ينادي بتحقيق هذا الهدف. توطين المعرفة يمكن تحقيقه، كيفية التحقيق تكون من خلال تبني آليات تحفيزية وتشجيعية للبحوث والتطوير ودعم القطاع الخاص مادياً وفتحياً في البحوث الصناعية والتطويرية، بجانب تنمية قطاع التعليم والبحث العلمي وتوجيهه نحو الجوانب التطبيقية الخاصة بالصناعة وتطويرها وحل المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

■ **الاستثمارات الخليجية في دول مجلس التعاون، هل تناسب حجم القطاع الاستثماري الخليجي؟ وكيف يمكن زيادة حجم هذه الاستثمارات؟**

- الاستثمارات الخليجية في دول مجلس التعاون حجمها جيد. ولكن يمكن زيادتها بنسب كبيرة، إذا ما استطعنا دعمها. وهذا الدعم لا يعني الدعم المادي فقط وإنما هناك الدعم الفني وأشكال أخرى؛ فأصحاب الأعمال والاستثمارات بشكل عام وليس الاستثمار الخليجي فقط، لن يكونوا راغبين في ضخ استثمار إلا إذا تأكد من قدرته على المنافسة والبقاء في السوق في ظل معدلات ربحية ملائمة. رؤوس الأموال متوافرة. وفي الحقيقة حكومة المملكة وكذلك حكومات الخليج لا تدخر جهداً في تقديم

تكامل. الرؤية الصحيحة هي أن الجميع مستفيد والجميع فائز وإن اختلفت درجات الاستفادة والفوز. هذا ما جعل الآخرون يسبقوننا على الرغم من اختلاف الثقافات واللغة و...، إلخ. ونحن على الرغم من وحدة اللغة والثقافة والدين وغير ذلك، إلا أن خطانا بطيئة في هذا الاتجاه. علينا أن نعلم كما يعلم الأوروبيون مثلاً أن هناك قائد للتكامل بحكم المؤشرات الإقتصادية والجغرافية والسكانية وغيرها؛ فقائد التكامل الأوروبي بلا شك هي ألمانيا تليها فرنسا وغيرها من الدول الكبيرة. ولذا فعلينا تغيير رؤيتنا للتكامل والقبول باختلاف درجات المنافع والمزايا التي تعود علينا كدول خليجية والتفهم الكامل لما يمكن أن نسميه بمفهوم قائد التكامل.

■ مازال نقص الغذاء والمياه العذبة من أهم التحديات التي تواجه دول الخليج.. من وجهة نظركم كيف لهذه الدول أن توفر الحد الأدنى من الغذاء والماء بما يحقق الأمن الغذائي للمواطن؟
- الحد من الفجوة الغذائية يمكن العمل عليه من خلال محورين، الأول هو مزيد من التكامل الزراعي مع دول الجوار العربي والإسلامي كالسودان ودول منظمة التعاون الإسلامي التي كانت ضمن «الاتحاد السوفيتي» السابق، وكذلك مع الصومال حال تحقق الاستقرار والأمن فيها.

الثاني وهو خاص بالمملكة، من خلال تعظيم الاستفادة من هطول الأمطار على المناطق الجنوبية والشمالية للمملكة. فلدينا معدلات هطول مرتفعة في جنوب وشمال المملكة، ولكنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام للاستفادة منها وعدم التعامل معها كفاوض يجب التخلص منه، وإنما كمورد يحتاج إلى تنظيم وتطوير المرافق اللازمة للاستفادة من هذه الأمطار.

■ هل البيئة التشريعية في مجال الاستثمار الخليجي في حاجة إلى تطوير لكي تكون بيئة جاذبة؟ وما الذي يجب تطويره في هذا الصدد؟

– الأطر التشريعية تحتاج دائماً إلى تطوير لتواكب التغيرات التي تشهدها البيئة الاستثمارية والاقتصادية؛ ولذا فالتطوير التشريعي مطلب دائم لخلق بيئة استثمار جاذبة، خاصة لتحقيق معادلة جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها والحصول على التكنولوجيا الحديثة، بجانب تحقيق الأهداف القومية الخاصة برفع معدلات توظيف العمالة الوطنية وإنتاج السلع التي لها بعد قومي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من النقاط التي تتسع لمزيد من التطوير كالبعد الزمني والأطر الإجرائية وغيرها من النقاط التي لا يتسع لها الحديث المجلد وإنما يتم تناولها بشكل تفصيلي ودقيق. ●

التمويل والدعم المادي وغير المادي للاستثمارات المحلية. ولكن الاستثمارات الخليجية تواجه منافسة كبيرة من الشركات والمنتجات الأجنبية في بعض القطاعات، وأحياناً تتطوي هذه المنافسة على ممارسات غير جيدة كالإغراق وغيره. وبشكل عام فإن المحك هو القدرة على المنافسة والبقاء في السوق بجانب الربح، وهذه هي العوامل الرئيسية المحددة لزيادة الاستثمارات الخليجية في ظل نعمة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به دول الخليج.

■ الاستثمارات الخليجية في الخارج هل حققت الأمول؟ وهل ما زالت آمنة في ظل الأزمات المالية العالمية؟ وكيف يمكن تفعيلها بما يخدم احتياجات السوق الخليجي؟

- الاستثمارات الخليجية في الخارج تهدف إلى الاستحواذ على جزء أكبر من السوق العالمي وليس فقط المحلي، بجانب التمتع بالمزايا التي تتوافر أو تقدمها الدول المضيفة لتلك الاستثمارات، وكذلك تنوع التكنولوجيا المستخدمة. كل هذا يعني زيادة ربحية الاستثمارات وتوسعها. وهنا أنا أتحدث عن الاستثمارات الحقيقية وليس الاستثمارات المالية. أما بالنسبة للأمان، فلا توجد استثمارات آمنة إلا الاستثمارات الحقيقية داخل الوطن، وغير ذلك فلا نستطيع أن نقول أن هناك أصول آمنة،

سواء كان لديك استثمارات حقيقية في دولة أخرى أو تستثمر في الأصول المالية أو غيرها من الأصول؛ ففي الاستثمار خارج الوطن فأنت ضيف في غير بلدك تتأثر بأي سياسة أو قرارات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ترتبط بتوجهات تلك الدولة التي تهتم بالدرجة الأولى بأمنها ومصالحها القومية، أما الأصول المالية فلن أعقب كثيراً لأن الأزمات والانهايات بها في الفترات الماضية ساطعة كالشمس في وضوح النهار ولا يستطيع أحد أن يقول أنها آمنة. وتفعيل الاستثمارات الخليجية يحتاج إلى تقديم الحكومات لمزيد من الدعم المالي والفني وتدريب وتممية العمالة الوطنية.

■ هناك آمال كبيرة من جانب المواطنين الخليجيين منها: السوق الخليجية المشتركة – والعملة الخليجية الموحدة ... لكن هناك تعثر في تحقيق ذلك؟؟ كيف ترون المعوقات والحلول؟

- نعم توجد آمال وطموحات وفي المقابل هناك تعثر. المشكلة من وجهة نظري هي ليست المتطلبات الإقتصادية والتي تتمثل في المعوقات التجارية وتيسير التبادل التجاري وتقارب المؤشرات الاقتصادية كالاستقرار النقدي والمالي والتوظيف وغيرها، وإنما الرؤية السياسية للتكامل؛ فالتكامل لا يبنى على قاعدة غالب ومغلوب أو مستفيد ومضرر، لأن هذه الرؤية لن تقود إلى

القيَمُ... أوّل ثرواتنا



مرتكزات العمل الأساسية... تأتي أولاً

نعمل دوماً وفق مرتكزات نابغة من صلب إيماننا، لتشكل الأساس المتين الذي ننطلق منه لبناء ثروات مباركة بإذن الله. فلنا قيمٌ نعتز بها، ولنا تاريخ عريق يضيء لنا حاضرنا ومستقبلنا، ولنا أسلوب فريد يحكمنا في توجيه الأموال والأعمال، لتثمر نماءً يسعد به الإنسان.



الأول كابيتال
ALAWWAL CAPITAL
قيمتنا... ثروتنا

الأول كابيتال (شركة مساهمة مقفلة سعودية)
ترخيص هيئة السوق المالية رقم 14178-37

920017180 www.alawwalcapital.com

الوحدة الاقتصادية الخليجية: المقومات والمعضلات

يشكل التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس لذلك سعت دول المجلس إلى وضع الأطر والتشريعات الهادفة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي الذي يشكل أحد المداخل الرئيسية لتحقيق الوحدة الخليجية الشاملة التي تتوج بإقامة الاتحاد الخليجي، والذي بات يشكل ضرورة تفرضها المستجدات في البيئة الاقتصادية العالمية وتسارع وتيرة العولمة وما برز عنها من ظهور كيانات اقتصادية لا تهتم بالكيانات الصغيرة، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الوقوف بوجه المنافسة العالمية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي*

أولاً- الأطر التشريعية المنظمة للوحدة الاقتصادية الخليجية:

• النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج:

أشارت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون إلى أن أهداف مجلس التعاون الأساسية تتمثل بالآتي:
تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

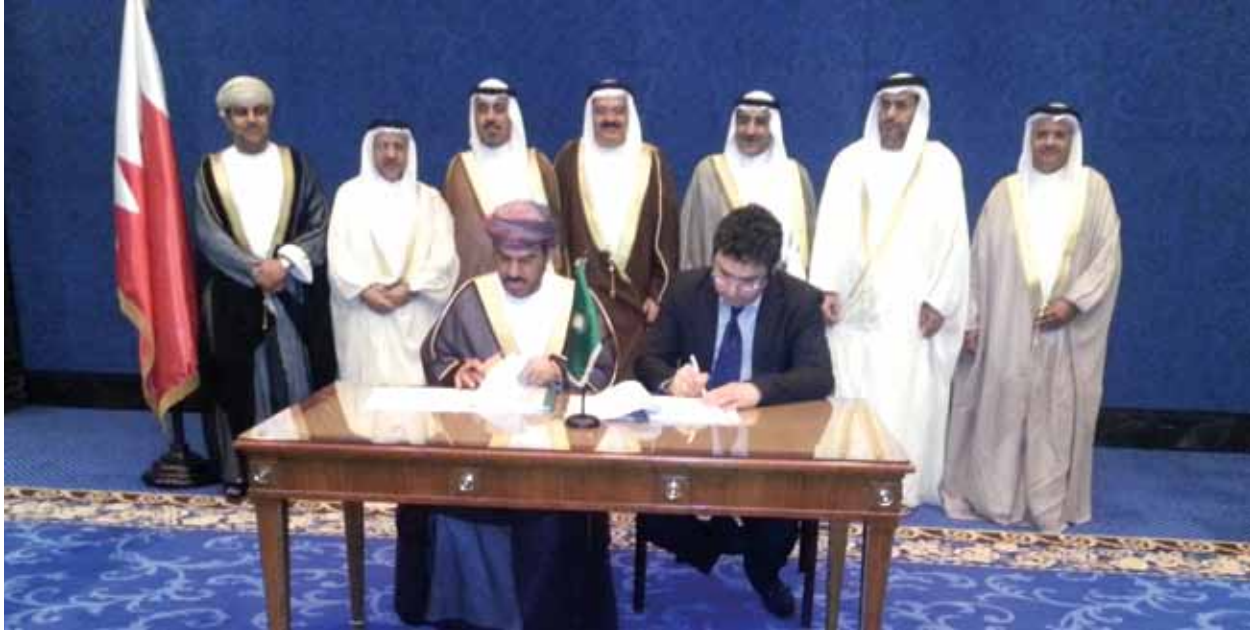
- الشؤون الاقتصادية والمالية.
 - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
 - الشؤون التعليمية والثقافية.
 - الشؤون الاجتماعية والصحية.
 - الشؤون الإعلامية والسياحية.
 - الشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقنية في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز

شهدت مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام ١٩٨١م، جملة من الخطوات باتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية بدأت بإقامة منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣م، مروراً بإقامة الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م، وانتهاءً بالإعلان عن السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام ٢٠٠٨م. ولا شك فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي إنجازات ملموسة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والاتصالات والزراعة والطاقة والكهرباء.

وسوف نتناول في هذه الدراسة ما تحقق من إنجازات على خطى الوحدة والتكامل الاقتصادي الخليجي خلال مسيرة مجلس التعاون الخليجي طيلة الخمس والثلاثين سنة المنصرمة (١٩٨١-٢٠١٥م)، وماهي السبل الكفيلة بتحقيق المزيد من الإنجازات بما يخدم مسيرة الوحدة الاقتصادية الخليجية، مع بيان أهم المعضلات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الصدد، وبيان الكيفية التي من خلالها يمكن تخطي تلك المعضلات لتحقيق تطلعات أبناء مجلس التعاون الخليجي في ظل عالم متغير يشهد التوجه نحو المزيد من التكتل والاندماج الاقتصادي.

عوائق تواجه القطاع الخاص الخليجي: ندرة التمويل والعمالة

والبيروقراطية وقلة الأراضي وارتفاع التكاليف والمنافسة والإغراق



فيها. ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. فقد أضيفت على الاتفاقية الاقتصادية المطورة التي تم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في ٢١ ديسمبر ٢٠٠١م، خلال قمة مسقط، نصوصاً جديدة أو مطورة تطويراً جذرياً يعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجهاته ومستجدات العمل المشترك، مثل الأحكام المرتبطة بالاتحاد الجمركي التي تناولها الفصل الأول، والسوق الخليجية المشتركة الفصل الثاني، والاتحاد الاقتصادي والنقدي الفصل الثالث.

وخصصت الاتفاقية الجديدة فصلاً مستقلاً عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس: (الفصل الرابع)، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس)، وفصلاً عن التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني (الفصل السادس)، وعن النقل والاتصالات البنية التحتية الأساسية (الفصل السابع). والفصل الثامن ركز على آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيق أحكامها.

• استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (٢٠١٠-٢٠٢٥م):

تشير وثيقة الاستراتيجية في الهدف الثالث الخاص بالقضايا الاقتصادية إلى تحقيق الشراكة الاقتصادية التكاملية من خلال
تبني المسارات التالية:

بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

• الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون:

تعد الاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر ١٩٨١م، الأساس الذي تم بموجبه إرساء قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأنشئت بموجبه منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون، وساهمت هذه الاتفاقية في تنمية وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريب سياساتها الاقتصادية الكلية لاسيما النقدية والمالية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها.

وقد نجحت دول المجلس خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي في تطوير علاقاتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة التي دفعت بالعمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام، وكان من أهم تلك القرارات المرتبطة بالاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل الإنمائي، والاتحاد النقدي.

وبهدف الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن جدول زمني محدد، مع آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص

بصورة عامة من التجارب الناجحة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد اتفاقها على قيام الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٢م، حيث أصبحت دول المجلس ضمن جدار جمركي تجاه العالم الخارجي، تستوفى فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية مرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وتعد هذه الخطوة من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء من خلال آلية المقاصة (٥).

كان لقيام الاتحاد الجمركي في يناير ٢٠٠٢م، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية دوراً مهماً في زيادة حجم التبادل التجاري البيئي الذي شهد ارتفاعاً ملفتاً للنظر من حوالي (١٠) مليار دولار عام ١٩٩٣م، إلى نحو (١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٢م، أي بزيادة قدرها (٥٠٪) خلال السنوات العشر، وبمعدل نمو سنوي قدره (٦٪)، أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في مطلع يناير ٢٠٠٣م، فقد ارتفع حجم التجارة البيئية بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٤٪) خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٢م (٦).

كما ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام ٢٠٠٢ على نمو التجارة البيئية، حيث شهد التبادل التجاري البيئي بين دول مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد، حيث وصلت إلى (١٩,٨) مليار دولار أي بمعدل زيادة بلغ (٢١٪) مقارنة مع عام ٢٠٠٢. وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نمواً ملحوظاً منذ

العام ٢٠٠٢م، الذي سبق الاتحاد الجمركي إلى عام ٢٠١٢م، بلغ (٧٠٪) حيث بلغ حجم التبادل التجاري البيئي (١٢٥) مليار دولار عام ٢٠١٢م، مقارنة مع (١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٢م. وقد استفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الاتحاد الجمركي خلال الفترة التي مضت منذ بدء العمل به، كما تم الاتفاق منذ قيام الاتحاد الجمركي على عدد من الجوانب الهامة للعمل بنقطة الدخول الواحدة.

وتغطي الفترة الانتقالية (٢٠٠٢-٢٠١٥م) الدول الأعضاء فرصة للتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي في الجوانب التالية:

- استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية.

قيام الدول الأعضاء، منفردة ومجمعة، بتبني عمليات الشراكة بين الحكومة وكافة مؤسسات المجتمع في تمويل المشاريع التنموية المحددة بخطة التنمية والموازنات العامة في كل دولة. العمل على إزالة كافة العوائق التي تعترض لها حركة انتقال الموارد الاقتصادية بين دول المجلس. معاملة مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين معاملة مواطني الدولة العضو نفسها في كافة الأنشطة الاقتصادية. تعزيز وتطوير التجارة البيئية بين دول المجلس (٣).

ثانياً-مشهد التكامل الاقتصادي الخليجي:

مر التكامل الاقتصادي الخليجي بعدة مراحل بدأت الأولى بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم المرحلة الثانية الاتحاد الجمركي، تليها مرحلة السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءً بالاتحاد النقدي، وفيما يلي بيان أهم الإنجازات المتحققة خلال هذه المراحل:

• المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة:

دخلت منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون التي تُعد المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ في مارس ١٩٨٢م، وقد قاد إنشاء هذه المنطقة إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.

واستمرت هذه المرحلة زهاء عشرين عاماً إلى نهاية عام ٢٠٠٢م، حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وشهدت فترة منطقة التجارة الحرة (١٩٨٢-٢٠٠٢م) نمواً ملحوظاً في حجم التجارة البيئية بين دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت من حوالي (٦) مليارات دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو (١٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٢ (٤).

• المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي:

أعلن المجلس الأعلى في دورته (٢٣) والتي عقدت بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٢م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في مطلع عام ٢٠٠٢م، وذلك انطلاقاً من الغايات والأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وتعزيزاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك وحرصاً منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

واعتبرت تجربة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون

البطء في التكامل الاقتصادي الخليجي يرجع إلى تشابه الاقتصادات

قلة وجود مراكز جمركية كافية في المنافذ الحدودية الخليجية يبطئ من عملية إنهاء إجراءات التخليص الجمركي

بالدول الأعضاء الأخرى، حيث ارتفع عددهم من حوالي (١٣) ألف موظف عام ٢٠٠٤م، إلى حوالي (١٧) ألف موظف في عام ٢٠١٣م، أي بنسبة زيادة قدرها (٣١٪).
صدر قرار المجلس الأعلى في دورته (٢٢) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م.

وتبين الإحصاءات حصول زيادة ملموسة في عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢م) إذ ارتفع عددهم من (٩١٤٣) موظفاً في عام ٢٠٠٣م، إلى (١٧٥٥٦) موظفاً عام ٢٠١٢م، أي بنسبة نمو قدرها (٩٣٪). واحتلت دولة الكويت المرتبة الأولى في استقطاب مواطني الدول الأعضاء الأخرى للعمل في القطاع الحكومي بها في العام ٢٠١٣م، بنسبة (٥٦٪)، حيث بلغ عدد العاملين بها حوالي (١٠) آلاف موظف، بينما احتلت الإمارات المرتبة الثانية بنسبة قدرها (٣٤٪) واستقطبت حوالي (٦) آلاف موظف. وبلغ عدد الموظفين من مواطني الدول الأعضاء العاملين في دولة قطر، التي احتلت المرتبة الثالثة (١٤٩٢) موظفاً، أي ما نسبته (٩٪)، بينما احتلت كل من البحرين، وعمان، والسعودية المراتب الرابعة والخامسة والسادسة، حيث بلغ عدد الموظفين العاملين بها (٢٣ و٤٤ و٩٩) موظفاً على التوالي. وبالمقابل استحوذ مواطنو السعودية على الحصة الأكبر من إجمالي الوظائف التي يشغلها الخليجيون في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى في العام ٢٠١٣م، حيث بلغ عددهم (٩٨٤٦) موظفاً في مختلف دول المجلس بنسبة قدرها (٥٦٪). بينما حل العُمانيون ثانياً، حيث بلغ عددهم (٦٤٦٠) موظفاً وبنسبة قدرها (٢٨٪)، وبلغت نسبة البحرينيين (٥٪)، حيث بلغ عددهم (٩٢٧)، تلاهم كل من الإماراتيين والقطريين والكويتيين، بنسب قدرها (٦، ٠، ٤، ٠، ٢، ٠، ٠) على التوالي (٨).

ج) التأمين الاجتماعي والتقاعد:

قرر المجلس الأعلى في دورته (٢٣) ديسمبر ٢٠٠٢م، أن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في

- استيراد المواد الغذائية.
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع في بعض الدول الأعضاء.
- استمرار حماية الوكيل المحلي في بعض الدول الأعضاء.
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز البينية في دول المجلس.
- التحصيل المشترك للإيرادات الجمركية (٧).

المرحلة الثالثة: السوق الخليجية المشتركة:

يشكل إنشاء السوق الخليجية المشتركة التي بدأ نشاطها في أواخر عام ٢٠٠٨م، والتي استهدف تحقيق المواطنة الاقتصادية لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي كافة، أحد أهم الخطوات صوب تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الموحدة. ويمكن إيجاز أهم الخطوات نحو تحقيق المواطنة الاقتصادية بالآتي:

• التنقل والإقامة:

يتمتع مواطنو دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث الإقامة والتنقل بين الدول الأعضاء، والذي يجري بالبطاقة الذكية الموحدة التي أصدرتها الدول الأعضاء كافة للتنقل ولتحقيق أهداف أخرى. ويشير المشهد الإحصائي إلى تضاعف أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين الدول الأعضاء من (٥، ٤) ملايين مواطن في عام ١٩٩٥م، إلى حوالي (١٨) مليون مواطن أي بنسبة زيادة قدرها (٣٠٠٪). وتأتي هذه الحركة ترسيخاً للواقع الاقتصادي الجديد الذي تعيشه دول المجلس. كما تم إقرار عدداً من الآليات لتسهيل انتقال غير المواطنين كالمستثمرين وكبار المديرين ومسؤولي التسويق وسائقي الشاحنات.

• العمل في القطاعات الحكومية والأهلية:

أكد قرار المجلس الأعلى في الدورة (٢٣) ديسمبر ٢٠٠٢م، بالدوحة على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢م. وتشير المعطيات الإحصائية إلى حصول زيادة مطردة في عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي

في دورته (٢٨) أيضاً بإزالة القيود على مزاولة مواطني دول المجلس تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطنيها. أما فيما يتعلق بفتح فروع للشركات الخليجية فقد قرر المجلس الأعلى في دورته (٢١) في أبوظبي عام ٢٠١٠ م، السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة الشركات الوطنية.

وشهدت الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣ م) ارتفاعاً في أعداد المستفيدين من هذه القرارات حيث بلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية (٤٠٧٥٣) رخصة حتى نهاية عام ٢٠١٢ م، مقارنة مع (١١١٠٩٥٦٥١٤) رخصة في عام ٢٠٠٤ م، وبنسبة نمو قدرها (٢٦٧٪).

و) تملك العقار:

مر السماح بتملك العقار بخطوات عديدة، حيث نصت المادة (٨) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١٩٨١ م) على السماح بتملك العقار، ونصت مثلها المادة (٣) من الاتفاقية الاقتصادية (٢٠٠١ م) على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار، غير أن ذلك تم طبقاً لعدد من الضوابط المقيدة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي الخام، وقد تم التخفيف من هذه الضوابط بصورة تدريجية، حيث صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة (٢٣) بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٢ م، حالياً من معظم هذه القيود.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى تزايد عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون من القرارات الخاصة بالسماح لهم بتملك العقار في الدول الأخرى حيث بلغ الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار (١٢٩٧٦٩) حالة بنهاية عام ٢٠١٣ م.

ز) تنقل رؤوس الأموال:

ليست هناك أي قيود على انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس، ولذلك لم تتناول قرارات المجلس الأعلى هذا الموضوع بالتفصيل. وهناك حركة مطردة لرؤوس الأموال بين دول المجلس، غير أن زيادة وتشجيع هذه الحركة يستدعي استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة.

ح- المعاملة الضريبية:

نص قرار المجلس الأعلى في الدورة التاسعة في المنامة عام ١٩٨٨ م، على مساواة مواطني دول مجلس التعاون اعتباراً من

مجال التأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥ م.

وقد أقر المجلس الأعلى في دورته (٢٥) في المنامة ٢٠٠٤ م، الآلية الخاصة بمد مظلة الحماية التأمينية في كل دولة من دول المجلس لمواطنيها العاملين خارجها في دول المجلس الأخرى في القطاعين العام والخاص.

وقد ساهمت القرارات أعلاه في استفادة عدد كبير من مواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى من نظام مد الحماية التأمينية للمواطنين، حيث ارتفع عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى من (٥٧٢) مواطن عام ١٩٩٥ م، إلى (١٠٠٠٦) مواطن في عام

٢٠١٣ م. أما في مجال التأمينات الاجتماعية، فقد بلغ عدد المواطنين في الدول الأعضاء الأخرى ما مجموعه (٧٣٦٢) مواطناً في عام ٢٠١٣ م، مقارنة مع (١٠٩٩) مواطناً في عام ١٩٩٥ م.

د) ممارسة الحرف والمهن:

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة في نوفمبر ١٩٨٣ م، السماح للحرفيين من مواطني دول المجلس بممارسة حرفهم في أي من الدول الأعضاء، دون أي استثناء اعتباراً من مطلع مارس م ١٩٨٤. أما فيما يتعلق بالمهن، فقد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته (٢١) بالمنامة في ديسمبر ٢٠٠٠ م، بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع المهن (ما عدا ما يندرج منها تحت قائمة الأنشطة الاقتصادية المستثناة الواردة في الفقرة هـ أدناه).

هـ) مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية:

ابتداءً من الدورة الثالثة للمجلس الأعلى التي عقدت بالمنامة في نوفمبر ١٩٨٣ م، سُمح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية التي تمت زيادتها في الدورات اللاحقة إلى أن أصبح في الوقت الحاضر عدد الأنشطة الاقتصادية غير المسموح ممارستها أربعة أنشطة فقط هي: خدمات الحج والعمرة، ومكاتب استقدام العمالة الأجنبية، وإنشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر والوكالات التجارية.

أما فيما يرتبط بممارسة النشاط التجاري، فقد أقر المجلس الأعلى في دورته الثامن والعشرين بالدوحة عام ٢٠٠٧ م، القواعد المطورة والتي تسمح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة. وتم بموجب هذا القرار إزالة كافة القيود بقرارات المجلس الأعلى في دوراته خلال السنوات (١٩٨٦ و١٩٩٢ و٢٠٠٠ م). كما صدر قرار المجلس الأعلى

تطبيق برامج التحفيز الاقتصادي لمساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات وتوفير ضمانات للبنوك لتقديم التسهيلات

سواء من خلال النفاذ إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة.

أما فيما يتعلق بالمنافع الاستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي، فهي الأكثر أهمية ومنها:

- أن الاتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس من الناحية الفعلية بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة، وهذه المسألة ستقلل من احتمالات التباين الاقتصادي بين دول المجلس نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد.

- للاتحاد النقدي انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس، وزيادة تنافسية دول المجلس في استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

وتم الاتفاق على النظام الأساسي للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون والذي دخل حيز النفاذ في 27 مارس 2010م، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في الرياض في 20 مارس 2010م، وسيبقى المجلس يمارس عمله لحين الانتهاء من تأسيس البنك المركزي الذي سيحل محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المرتبطة بإنشائه (10).

ويهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية.

وغني عن البيان، فإن نجاح الاتحاد النقدي واستدامته يستند أساساً على توافر الإرادة السياسية، وتجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، والتقارب المالي والنقدي، وتوافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي، وتهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة، وبناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بالاتحاد النقدي، علاوة على تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي.

ثالثاً- معوقات تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية:

بالرغم من التقدم الملحوظ في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي وهو ما أشارت إليه المعطيات الإحصائية، غير أنه

الأول من مارس 1989م، في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو عند ممارستهم الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن، وفقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى، على ألا يخل ذلك بأية مزايا ضريبية أفضل تمنحها دولة عضو لمواطني دول المجلس.

ي- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات:

في دورته (22) بالدوحة في ديسمبر عام 2002م، نص قرار المجلس الأعلى على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003م.

وتعكس المعطيات الإحصائية الآثار الإيجابية المباشرة لقرارات المجلس الأعلى فيما يرتبط بتملك أسهم الشركات ونقل ملكيتها، وتتمثل في ارتفاع نسبة الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس من إجمالي الشركات المساهمة من (20%) في عام 1985م، إلى ما نسبته (96%) في عام 2012م، حيث بلغ عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس (659) شركة مساهمة برأسمال يصل إلى نحو (226) مليار دولار. وبلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في هذه الشركات حوالي (290) ألف مساهم في عام 2012م (9).

المرحلة الرابعة: الاتحاد النقدي:

يشكل الاتحاد النقدي الركيزة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وبإكتماله تصبح الدول الأعضاء فعلياً كتلة اقتصادية واحدة على الصعيد الدولي، ونظراً للطبيعة الاستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي، فمن المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل، وتتمثل المنافع القصيرة في إلغاء رسوم التحويل المرتبطة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها، المسألة التي ستخفض من تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيسهم في رفع مستوى التجارة البينية، والتنافسية، لكون قطاع الأعمال في كافة الدول الأعضاء ستعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة

دول المجلس الست تتشابه في مصادر التصدير لاسيما النفط ومشتقاته. علاوة على وجود الازدواجية والتشابه في المشاريع الخليجية المشتركة بدلا من التكامل في المشاريع الوطنية.

إن تشابه الهياكل الإنتاجية لدول مجلس التعاون الخليجي يقود في بعض الأحيان إلى محدودية السلع والمنتجات القابلة للتبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون. ولا مناص هنا من تنوع المنتجات والاهتمام بالميزة النسبية في الإنتاج.

(٤) تأخر توحيد القوانين والتشريعات:

بالرغم من إقرار المجلس الأعلى للعديد من القوانين والأنظمة والتي أصبح بعضها ملزم ومعظمها استرشادي، غير أنه يوجد تأخير في توحيد بعض القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية الوطنية بما يتماشى مع قرارات المجلس الأعلى، وهذا يشكل أحد العقبات التي تحول دون الإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية.

(٥) المشكلات التي تواجه تطوير أداء القطاع الخاص الخليجي:

رصدت الأمانة العامة لمجلس التعاون تسعة عوائق تواجه القطاع الخاص أكثر بروزاً في الجانب الاقتصادي والمتسق مع اقتصادات دول الخليج، وهي ندرة التمويل، وشدة المتطلبات الإدارية والبيروقراطية، وعدم توفر الأراضي والمساحات، وارتفاع التكاليف، وندرة العمالة الماهرة، وضعف الإمكانيات للتصدير، والمنافسة، والإغراق، وضعف أشكال الدعم الحكومي(١٢).

الخاتمة:

حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية طيلة العقود الأربعة المنصرمة العديد من الخطوات التكاملية بين أعضائه، كتأسيس المجلس النقدي الخليجي الذي بدأ ممارسة عمله في مارس ٢٠١٠، وإعلان السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٧ بعد استكمال متطلباتها الرئيسية وتشجيع التبادل التجاري من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس اعتباراً من مارس ١٩٨٣، المسألة التي قادت إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة. وإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من مطلع يناير ٢٠٠٢ م، والذي يقضي بتوحيد التعريفات الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، وإبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام ٢٠٠١ م، والتي صادقت عليها جميع دول المجلس، وكذلك توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الاقتصادية،

توجد بعض العراقيل والعقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، ويمكن إيجاز أهم المعوقات بالآتي:

(١) الأمور الإجرائية وذات الطبيعة الحدودية:

قلة وجود مراكز جمركية كافية في المنافذ الحدودية مما يبطئ من عملية إنهاء إجراءات التخليص الجمركي. عدم مزاولة المنافذ الجمركية البرية العمل لمدة (٢٤) ساعة المسألة التي تقود إلى تعطيل عملية انتقال الشاحنات وتأخير وصول السلع والمنتجات في وقتها المناسب، مما يكبد شركات النقل خسائر ضخمة ويقود بدوره إلى ارتفاع تكاليف السلعة. كما أن تكديس الشاحنات من أكثر المشاكل شيوعاً والتي يمكن مشاهدتها بشكل مستمر، قد

تختفي فترة إلا أنها تظهر مرة أخرى، وهي المسألة التي تكبد أصحاب شركات النقل والشركات المصدرة الكثير من الخسائر المادية وزيادة كلفة النقل، وتأخير توفير طلبات العملاء وتعرض المواد للتلف والفساد لاسيما المنتجات الغذائية منها وهو ما يعيق بالتالي توجهات الإسراع في إقامة السوق الخليجية المشتركة.

معوقات جمركية خلال المرحلة الانتقالية:

تعد آلية انتقال السلع بين دول المجلس خلال المرحلة الانتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية، أحد أهم المعوقات التي تواجه تحقيق الاتحاد الخليجي، علاوة على تعارض التزامات دول المجلس لمتطلبات منظمة التجارة العالمية بمتطلبات الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الواحدة، وكذلك معالجة السلع التي تستوفي رسومها بالتأمين وذلك عند العمل بنقطة الدخول الواحدة (١١).

تشابه الهياكل الإنتاجية:

يرى البعض أن سر البطء بتحقيق التكامل الاقتصادي يرجع إلى تشابه اقتصادات دول المجلس أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، وخير دليل على ذلك هو الأهمية النسبية لقطاع الهيدروكربون والصناعات المرتبطة به، علاوة على القطاع الخدمي (الأنشطة المصرفية والتأمين والسياحة) في اقتصادات دول مجلس التعاون كافة. فالتشابه الاقتصادي يشكل تحدياً لعملية التكامل الاقتصادي عكس ما هو موجود في العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل الإبانة تتمتع الدنمارك بميزة تنافسية في الصناعات الغذائية، بينما يتجسد الثقل الاقتصادي لألمانيا في صناعة السيارات، المسألة التي تخلق أرضية مشتركة للتبادل التجاري بين الدولتين، بينما نجد أن العلاقات الاقتصادية بين

الاتحاد النقدي الخليجي يفرض سياسات نقدية وأسعار صرف موحدة ويقلل التباعد

إقامة المشاريع الوطنية لتحقيق التنسيق والتعاون حتى لا يكون هناك تنافس بدلاً من التكامل، حيث أن لكل بلد سمة مميزة للاستثمار، فعلى سبيل المثال هناك تميز سياحي وصناعي وخدمي، علاوة على ضرورة الابتعاد عن الازدواجية في إقامة مشاريع متشابهة في القطاع الواحد.

الإسراع من مشروع الربط الحديدي بين دول المجلس من خلال سكة حديد دول المجلس سواء لنقل السلع أو انتقال الأشخاص. وتوسيع القاعدة التجارية والاستثمارية بين دول المجلس وزيادة الاستثمارات البيئية من خلال إقامة المشاريع المشتركة.

تسهيل قوانين انتقال العمالة والسلع بين دول المجلس، وتسهيل إجراءات تصدير واستيراد السلع عبر المنافذ البرية والبحرية. العمل على تطبيق برامج التحفيز الاقتصادي بهدف مساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الراهنة بحيث يتم التركيز فيها على توفير ضمانات للبنوك نظير توفير التسهيلات للقطاع الخاص.

حيث أقر المجلس الأعلى العديد من القوانين الموحدة، كما تم إنشاء العديد من الأجهزة والمؤسسات الخليجية المشتركة التي ساهمت في تنسيق المواقف الخليجية على الساحة الاقتصادية والحوار الاقتصادي مع التجمعات الاقتصادية الدولية. إن الإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية يتطلب القيام بالآتي:

إنشاء محكمة تجارية خليجية بحيث تكون الآلية القانونية الوحيدة التي تعمل إلى إصدار التشريعات ومختلف القوانين التجارية والاستثمارية وأنظمة المقاييس والمواصفات وفض المنازعات بحيث تكون قراراتها ملزمة وناظمة بالنسبة للقطاع الحكومي والخاص.

تذليل العقبات والمعوقات التي تعاني منها السوق الخليجية المشتركة في عدد من المجالات وفي مقدمتها التنقل والإقامة وقطاع العمل في القطاعات الحكومية والأهلية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، والنقل البري والجمارك.

تبني المدخل الإنمائي لتنوع الهيكل الإنتاجي لدول مجلس التعاون والذي سيمهد الطريق لتوفير بضائع قابلة للتداول في دول المجلس.

العمل على زيادة الاهتمام بجوانب التخصص والتميز عند

* أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

الهوامش

- ٦- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، النظام الأساسي، الطبعة السادسة، الرياض، ١٩٩١، ص ٦.
- ٩-٦- مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الطبعة الثالثة، الرياض، ٢٠١٥، ص ٦-٩.
- ٢٠٢٥-٢٠١٠ مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٠-٢٠٢٥، إدارة التخطيط والتنمية، الرياض، ٢٠١١، ص ٢١.
- ١٢١- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الطبعة السابعة، الرياض، ٢٠١٢، ص ١٢١.
- ١٠- مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠٢-٢٠١٢، الرياض، ٢٠١٢، ص ١٠.
- المرکز الإحصائي، لحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٣، العدد الأول، الرياض، ٢٠١٥.
- ١٢٩-١٣٠ مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الطبعة الثامنة، الرياض، ٢٠١٤، ص ١٢٩-١٣٠.
- ٢٠-٢١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، إدارة الإحصاء، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٢٠-٢١.
- ١٢٦-١٣٥ مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الطبعة العاشرة، الرياض، ٢٠١٥، ص ١٢٦-١٣٥.
- ٧-٨ مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، النظام الأساسي للمجلس النقدي، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٧-٨.
- ١١- عبد الحفيظ محبوب، مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٩٢) مايو، ٢٠١٢، ص ٣٤.
- ١٢- حلحلة المعوقات الـ ٩ تقرب دول التعاون الخليجي من الوحدة الاقتصادية، جريدة عكاظ، العدد (٤٨٠٤) بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٤.

الاستثمارات المشتركة .. رهانات الوحدة الخليجية .. الرؤية السياسية الجديدة

لماذا لم تعمل الاستثمارات الخليجية المشتركة على حل الخلافات السياسية القديمة والمعاصرة بين دول مجلس التعاون الخليجي أو على الأقل تحييدها؟ وكيف أصبح وضعها (أي هذه الاستثمارات) الآن مفرغا من أية مضامين يمكن الرهان عليها في إبطال مفاعيل الخلافات المستجدة، وتوحيد مواقف الدول الست من قضايا إقليمية وعالمية – اليمن سوريا إيران نموذجا؟ وحتى لو بحثنا في جانبها الاقتصادي الخالص، فكيف لم تحظ بنصيب لافت من النجاح؟ تلکم مجموعة إشكاليات كبرى قد أصبحت تلقي بظلالها السلبية على مسيرة دول المجلس الخليجي كمنظومة خليجية تجمع ست دول يفترض الآن أنها قد اخترقت الحدود الذهنية للمواطن الخليجي ومحتواه الجغرافي، وأصبحت قوة سياسية واقتصادية اقليمية لها تأثيرات عالمية.

د. عبدالله عبدالرزاق باحجاج*

عصر واشنطن الهادي ..

لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي (الست) أن تتجاهل صدور إعلان ما يسمى «عصر أمريكا الهادي»، والذي يشير لعملية إعادة توازن تأخرت كثيرا للأولويات الاستراتيجية الأمريكية، كما يثير رحيل حوالي (٥٠) ألف جندي أمريكي من الخليج، تساؤلات حول أمن منطقة الخليج الذي سيتركونه وراءهم، لن نستمر في هذا المحور الاستدلالي كثيرا، وقد أردنا من استدعائه التأكيد على انتهاء عصر الرهان الأمني على واشنطن بعد الاتفاق النووي والتفاهات الأمريكية مع إيران لضمانة مصالحها في المنطقة، وتوجيه بوصلتها نحو آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك نحو الثروات الإيرانية الضخمة، فطهران تمتلك أكبر احتياطي للنفط والغاز في العالم، ويبلغ احتياطيها من النفط والغاز ثلاثمائة وخمسة وخمسين مليار برميل و(٨٠٪) منها ما زال متيقيا حتى الآن ولم يتم استخراجها بعد، وبذلك تحتل إيران المرتبة الأولى في العالم من حيث احتياطي النفط والغاز، وهذا ما يسيل لعاب كبرى شركات العالم، فطهران تظهر هنا كتوة اقتصادية مرعبة خاصة بعد رفع العقوبات عنها، وهذه القوة الإقليمية ينبغي للدول الخليجية أن تحسب لها كل الحسابات خاصة في ضوء الهيكل الأمني الخليجي الجديد من المنظور الأمريكي الذي يقوم على ثلاث ركائز: أولا، تواجد عسكري أمريكي قليل ولكنه قوي، وثانيا، زيادة مشاركة الأعباء بينما يتعاون الحلفاء بمجلس التعاون على تحقيق أمنهم واستقرارهم الإقليمي، وثالثا، التفاعل الدبلوماسي المستمر مع دول مجلس التعاون لتحسين

لكن الواقع غير ذلك، ففيه بدأت دول المنظومة الخليجية متباعدة سياسيا؟ وتباعدها الآن أكثر من أي وقت مضى، ومؤشرات القادم تشير إلى تباعد أكثر، لأنها في مرحلة الأزمات الإقليمية والعالمية، وفي مرحلة مؤامرات تشطير ما تبقى من الحدود الدنيا للتعاون والتنسيق الخليجي – الخليجي بهدف القضاء على هذه المنظومة كغيرها من المنظومات الإقليمية العربية، إشكاليتنا الكبرى تدور حول واقع الاستثمارات المشتركة والأسباب التي تؤدي بها إلى تلك الإخفاقات، ومن ثم ماهية الحلول التي من شأنها تعيد الاعتبار للأهمية الاقتصادية للاستثمارات المشتركة من جهة وكيف يمكن لهذه الأهمية أن تبطل مفاعل الخلافات السياسية وتأثيراتها على المسيرة الخليجية الجماعية؟

البحث في تلك الإشكاليات سنتناوله من منظور علاقة الاقتصاد بالسياسة من جهة، ودور الاقتصاد وبالذات المصالح المشتركة في تحييد وإقصاء تأثيرات السياسة على الاندماج والوحدة الخليجية من جهة ثانية، وهذا يجعلنا نبحث أولا في علاقة دول الخليج ببعض القوى الكبرى كاليابان المتحدة الأمريكية، وهل لا تزال الدول الست تراهن على الحماية الأمريكية لها؟ فالشعور بالاستقواء بواشنطن خاصة والغرب عامة، يجعل من كل دولة خليجية تعزل داخل جغرافيتها الوطنية، وتشعر بفرور الاستقواء والمال، وهذا الشعور يكرس الانغلاق ويؤثر على المشاريع المشتركة، ويعلي من شأن التمسك بمفهوم السيادة التقليدية رغم أن المصلحة الجماعية والفردية للدول تحتم تقديم التنازل من أجل مصلحة الكل.



مستحيل - وإنما وفق سياق تعاضل الأهمية الاقتصادية للمشاريع المشتركة وقيادتها للمسيرة التعاونية، وسنصل من خلالها إلى قدرة هذه المشاريع على التأثير في القرارات السياسية.

الرهان السياسي على المشاريع الخليجية المشتركة

حكمتنا على نجاح أو فشل المشاريع الخليجية المشتركة سيكون سياسياً بالدرجة الأولى، واقتصادياً للزوم الشمولية، فالبعد الفلسفي السياسي الحاكم لمثل هذه المشاريع يكمن في ضرورة توافق وتناغم المشاريع المشتركة مع الاعتبارات العليا لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تحقيق المواطنة الخليجية كوسيلة فعالة للتكامل الاقتصادي ومن ثم الوحدة الخليجية، على أن تتمكن هذه المشاريع في إطار مسيرتها نحو تحقيق تلك الأهداف العليا من إبعاد التأثيرات السياسية على دول المنظومة الخليجية، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت (أي هذه المشاريع) ذات جدوى اقتصادية واجتماعية على مجموع دول المنظومة أو على الأقل بين فاعليها الأساسيين، فهل يمكن أن نجد هذا البعد الفلسفي السياسي في المشاريع الخليجية المشتركة التي أقيمت خلال الـ (٢٥) عاماً الماضية؟

الإجابة نجدها تتمثل أمامنا في مجموعة خلافات سياسية راهنة بين دول المنظومة تكاد تعصف بها، إذا، هناك فشل سياسي واضح، فهل نجحت اقتصادياً؟ وهذا ما سوف نثبته لاحقاً، لكن لو افترضنا هذا الفشل اقتصادياً، فستكون المصيبة أعظم، وحتى في هذه الحالة ينبغي عدم التشاؤم، فمن رحم هذا الفشل

الإدارة وتبوع الاقتصاد وتطبيق حقوق الإنسان بشكل أفضل. ويتضح لنا من خلال ما تقدم الهوامش الجديدة للتعاون الخليجي - الخليجي الجماعي في ضوء محددات الهيكل الأمني الخليجي الجديد، فهل دول مجلس التعاون الخليجي تعمل الآن بناء على ما تمليه لها تلك الهوامش الكبيرة من آفاق جديدة؟ ونخص بالذكر الركينتين الثانية والثالثة سالفتي الذكر، لن يتحقق لها التعاون الفعال بالأفكار الراهنة ولا بآليات عملها، وإنما تحتاج لفكر جديد ينتج عنه آليات وميكانزمات تشعر دول وشعوب الخليج بالصلحة،، الوجودية،، المشتركة،، كما أن الركنية الثالثة من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة سوف تطلق يد السفارات الأمريكية في الخليج على استقطاب مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء فيها لمزيد من الانفتاح السياسي، وهذا كذلك يستوجب التعاون الخليجي - الخليجي أكثر من أي وقت مضى، ولن تتضح الرؤية لأية محاولة خليجية جديدة لفهم تأثير التحولات الأمريكية الجديدة ما لم يحرر الخليج نفسه من اعتقاده القديم الجديد من أن إمكانياته الاقتصادية ستجعل استقراره هاماً للاقتصاد العالمي، فمن لزوم الإقناع أن تتم مقارنة الإمكانيات الخليجية مع الإمكانيات الإيرانية ووفق سياسة واشنطن الأمنية الجديدة في المنطقة، عندها لن يكون عامل امتلاك أكثر من نصف احتياطي نفط العالم وأكثر من ثلث احتياطييه من الغاز ضامناً لوحده للاستقرار في الخليج . إذاً، على الدول الست الخليجية الإسراع في إعادة ترتيب بيتها الداخلي سريعاً ليس قفراً فوق خلافاتها السياسية - وهذا

الخليجية - الأجنبية المشتركة، كما أن أغلبها مشاريع تعتمد على النفط والغاز ومشتقاتهما مما يظل مصيرها مرتبطاً بالنفط، كما يعاب عليها عدم العدالة في توزيعها جغرافياً ومن منظورنا السياسي، فكيف نتطلع منها احتواء جغرافيات للدول الست، فمثلاً وجود (٩٩) مصنعا في الإمارات، ومن المعروف أنها دولة ذات ديموغرافية وطنية محدودة، وأغلبية سكانها أجانب، وتلك المصانع تخلق فرص عمل للأجانب، وكان الأحرى بها المواطنين الخليجيون، فلو كانت في سلطنة عمان مثلاً ذات الكثافة الديموغرافية العالية نسبياً، أو توزعت على الأقل بصورة عادلة، فسوف تكسب البعد الديموغرافي وسوف تضيف ميزة اقتصادية للاقتصاد العماني، وبذلك تتسع دائرة الانتفاع الاقتصادي والاجتماعي من مثل هذه

المشاريع، وتخلق اعتماد متبادل بين الاقتصاديات الخليجية، إذا، هذه المشاريع لم تخلق قاعدتي الترابط والاعتماد المتبادل بين دول وشعوب الخليج، لأنها تفترق لرؤية احتواء البعد الديموغرافي في الغالب، وربط اقتصاديات الدول الست بمنظومة الاقتصاد التكاملية، فكيف نريد لهذه المشاريع رغم تواضعها تحييد الخلافات السياسية بين الدول الست؟ ويقابل الفشل السياسي فشلاً اقتصادياً مماثلاً - لا نعم - وتمثل المشاريع العقارية أفضل الأمثلة على هذا الفشل، وهناك دراسة حديثة للباحث

البحريني عمر الشهابي توضح ثمة مشاريع قيد التنفيذ في عدد من دول الخليج العربية بكلفة إجمالية تساوي (٢٠١) تريليون دولار، اعتمدت استراتيجيتها على أساس بيع الوحدات السكنية في مقابل حصول مقتنييها على الإقامة في البلد، وتتفق مع القائلين أن هذا افتراض غير واقعي تماماً، فهل يملك المقيمون في الخليج القدرات المالية على شراء وحدات سكنية تتراوح أسعارها بين (خمسائة ومليون) دولار أو أكثر؟ لو وظفت هذه الأموال في مشاريع سكن خاصة للمواطنين الخليجين - حسب الكثافة السكانية لكل دولة - ومن مختلف النوعيات والفئات السعرية لتمكنوا من المساهمة في معالجة مشكلة السكن في الخليج على أن تساهم الحكومات الخليجية في عمليات الدعم السكني، وهناك كذلك مشاريع أخرى أهدرت كثيراً من الأموال الخليجية من بينها مشاريع الصناعات التحويلية التي تعتمد على موارد خام مستوردة ويد عاملة وافدة وأسواق يشوبها الغموض، وأمنت الحكومات خدمات المرافق وأتاحت للمستثمرين الحصول على أراض شاسعة لتلك الصناعات بالإضافة الى تمويلات ميسرة من مصارف متخصصة، وتبين أن كثيراً من هذه الصناعات لم تستوف المعايير الاقتصادية اللازمة لنجاحها مما عطلها وجعلها عاجزة عن أداء التزامات التمويل من أقساط وفوائد بنكية، والتساؤل الذي يطرح نفسه بإلحاح، هل ينبغي الاستمرار في هذا الفشل، وفي تكراره؟

الثنائي يمكن لدول المجلس أن تتطلق مجدداً نحو مصيرها المنشود بالبعدين الفلسفيين،، السياسي والاقتصادي،، للمشاريع الخليجية المشتركة، شريطة الرهان عليها في تقوية اقتصاديات دول المنظومة الخليجية وأن يكون لها انعكاس إيجابي على التنمية الاجتماعية في كل الدول المضيفة لها بصورة مباشرة، عندها لن يتمكن الخلاف السياسي ولا حتى الاختراق الإقليمي،، تحديداً،، من النفاذ إلى أية دولة أو شعب، لأن هناك مصالح تبادلية وترابطية تمس الوجود التنموي والاقتصادي بكل الأطراف، علينا أن نبحث في البداية عن أسباب فشل المشاريع الخليجية المشتركة من المنظور السياسي، وهل هي كذلك اقتصادياً؟ ومن ثم تحديد الرؤية السياسية التي يمكن أن تصحح المسير نحو وحدة المصير المشترك.

المشاريع الخليجية المشتركة.. ومجالات فشلها

ليس هدفنا من استدعاء الفشل وبيان تعدد أنواعه، هو جلد الذات، وإنما التعاطي الصريح مع هذه القضية الهامة من أجل البناء عليها، لتجسيد إيماننا بدور الاستثمارات المشتركة في تعميق الترابط بين دول وشعوب الخليج العربي، وقدرتها أي الاستثمارات على تحييد الخلاف السياسي، من هنا فإننا لوبحثنا عن عدد المشروعات الصناعية المشتركة برأس مال خليجي مشترك فقط، فسوف نجد وفق إحصائيات منظمة الخليج

للاستشارات الصناعية (جويك) أنها تبلغ حتى العام ٢٠١٢ م، نحو (٢٢٢) مشروعاً، وتبلغ قيمتها الاستثمارية المتراكمة نحو (٢٣) مليار دولار، مقابل (٣٠١٥) مشروعاً صناعياً مقاماً بمشاركات خليجية وعربية وأجنبية، بلغت استثماراتها التراكمية نحو (١٥٠,٨) مليار دولار، أي يصل عدد المشروعات الخليجية/الخليجية المشتركة إلى نحو (٧,١) في المئة من إجمالي المشروعات الصناعية المشتركة، وقد استحوذت كبرى الدول البترولية وهما المملكة العربية السعودية والإمارات على النصيب الأكبر من هذه المشاريع، حيث حازتا نسبة (٧,٤٢ ٪، ٢٥ ٪) على التوالي، تليهما سلطنة عمان بنسبة (٥,١٢ ٪) ودولة قطر (٢,١١ ٪) ومملكة البحرين (٣,٧ ٪) ودولة الكويت (٣,١ ٪) كما حازت السعودية على أعلى نسبة من حيث العمالة، والتي شكلت نحو (١,٣٧ ٪) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية المشتركة لديها، تلتها الإمارات بنسبة (٢,٣٥ ٪) فبقية دول المجلس بنسب تقل عن ذلك، كما استحوذت الإمارات على النصيب الأكبر من المصانع بلغت (٩٩) مصنعا، أي بنسبة (٧,٤٢ ٪) من إجمالي عدد المشاريع الصناعية في دول المجلس، تلتها السعودية بنسبة (٢٥ ٪) ثم سلطنة عمان بنسبة (٥,١٢ ٪) .

ماذا يمكننا أن نخرج من تلك الأرقام؟ نخرج منها، تواضع حجم المشاريع الخليجية - الخليجية المشتركة أمام المشاريع

إشكالياتنا في اخفاق الاستثمارات المشتركة وغياب الحلول العملية

الظرف الراهن يحتم عقد قمة خليجية اقتصادية لتعظيم الاستثمارات المشتركة ومباركة هذا التوجه الخليجي للمرحلة المقبلة

الرؤية السياسية الجديدة للمشاريع الخليجية المشتركة

تحددت من خلال ما سبق الرؤية السياسية التي ينبغي أن تكون الدافع والجاذب في أن واحد للاستثمارات الخليجية المشتركة سواء العامة أو الخاصة، المعيار الحاكم هنا، المصالح العليا للشعوب الخليجية وبصورة تكاملية لا تنافسية، وتطلق كذلك من استكشاف مشاريع مجدية لها حمولات اجتماعية كبيرة تعمق الترابط والاعتماد بين الدول الخليجية بينهاها الفوقية والتحتية، وكذلك لها حمولات اقتصادية تدفع باتجاه خلق اقتصاد خليجي قوي له تأثير عالمي في كل المجالات، لن ننفي وجود بعض المشاريع المشتركة الناجحة، مثل شركة الخليج للبتروكيماويات التي مقرها البحرين، وهي استثمار مشترك سعودي كويتي بحريني، لكنها ورغم ذلك، فهي بين دول متناغمة سياسيا، ولا تعاني مشاكل سياسية كبيرة، وإن وجدت، فقيادتها السياسية تشكل ضمانة حلها، أي قد لا تبرز فيها الأهمية السياسية التي ندافع عنها هنا، صحيح لها أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، لكن يعاب عليها أنها من بين المشاريع المماثلة والمعتمدة على النفط والغاز، ورغم ذلك، هي تعد من بين أفضل وأنجح المشاريع الخليجية المشتركة، قد رأينا فشل تجربة المشاريع المتشابهة أو المماثلة التي دخلت الدول الست في سباق تنافسي فيها، فلم تودي بالدول الست رغم توفرها لكل المقومات والإمكانات إلى خلق اقتصاد قوي وتجارة تنمو باستمرار.

إذا، رؤيتنا تستمد صدقيتها الآن كذلك من الفشل الكبير للاستثمارات غير المجدية بعد أن أقدم الكثير على توظيف أموال طائلة في مشاريع عديدة داخل الخليج وخارجه دون التيقن من جدواها الاقتصادية، وبالتالي، ينبغي استكشاف المشاريع المجدية وغير النمطية والتي لا تعتمد على النفط والغاز، وهناك مجالات كثيرة، كالقطاعات السياحية والزراعية والثروة السمكية والتعليم والخدمات اللوجستية والتقنية والنقل والاتصالات والطاقة المتجددة وتطوير الموارد البشرية والصحة.. الخ ولو أخذنا القطاع الأخير أي الصحة مثلا، فهو يعد فعلا كما يوصف منجم لفرص الاستثمار في ظل التزايد السكاني للدول الست، ففي تقرير حديث عن مؤسسة آسيا للاستثمارات الكويتية (مؤسسة حكومية) صدرت دول المجلس قائمة الدول الأعلى نموا في عدد السكان في العالم خلال العقد الماضي، وسط توقعات بارتفاع عدد السكان بنسبة ثلاثين بالمئة بحلول ٢٠٢٠ م، وهذا يطرح تحديات كبيرة لمواجهة متطلبات نمو الاستهلاك وتوفير الوظائف والسكن، والصحة وهي تحديات

تتطلب جهودا مضاعفة وإصلاحات اقتصادية هيكلية، وإذا كانت السعودية وقطر والإمارات تقود قطار التقدم في الخدمات الطبية عبر احتضانها لمراكز طبية عالمية إلا أن بقية الدول لديها نفس التوجه لكنها قد تفتقر للسيولة المالية، لذلك تتوفر فيها مجالات كبيرة للاستثمار، الأهم هنا أن توجيه الاستثمارات الخليجية المشتركة إلى مثل تلك القطاعات سوف تحتمها التطورات الاقتصادية الخليجية المقبلة كالقطار الخليجي والربط الكهربائي وشبكة نقل الغاز الطبيعي، فهذه المشاريع الاقتصادية العملاقة سوف تربط الدول الست وجغرافيتها تحت دوافع اقتصادية، لكنها تحتاج إلى مضامين لتفعيل البعد الاجتماعي فيها إعلاءً للبعد الفلسفي السياسي الجديد للاستثمارات الخليجية - الخليجية، ومثل تلك التطورات الاقتصادية بحمولتها الاجتماعية سوف تصنع الترابط بين شعوب الخليج وتخلق الاعتماد المتبادل بين دولها، وسوف تكون قادرة على تحييد أي خلاف سياسي قديم أو جديد، لأن حجم المصالح الاقتصادية بين الدول ومدى الانتفاع بين الشعوب ستظل هي الحاكمة وليست السياسة، من هنا تظهر أهمية الاستثمارات الخليجية - الخليجية في تحقيق الوحدة الخليجية التي هي ضمانة استقرار الدول الست .

إذا، الظروف الزمنية الراهنة تحتم عقد قمة خليجية اقتصادية خاصة بالاستثمارات المشتركة رغم ما تمر به المنطقة من إكراهات سياسية ومن تحديات الأزمة النفطية، وذلك لمباركة التوجه نحو قيادة الاستثمارات المشتركة، العامة والخاصة، للمرحلة الخليجية المقبلة، على أن ينجم عنها بعد ذلك وضع أطر وهيكل إدارية جديدة ذات التمثيليات الثلاث، الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتحديد طبيعة المشاريع المشتركة المجدية، وكيفية إقامتها وتوزيعها بين الدول الست حسب المعايير السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ربط الدول وشعوبها بمجموعة مشاريع استراتيجية مشتركة تكون حاكمة للقرارات السياسية الخليجية، وهذا الانتقال يحتم أولا الاتفاق على معايير لجذب الاستثمارات الخليجية - الخليجية بصورة تتكامل مع بعضها البعض حتى تحقق اقتصاد قوي وتجارة تنمو باستمرار، عندها ستوحد هذه المصالح الخليج، وستجره على الاندماج والوحدة. ●

الطاقة المتجددة في دول الخليج: حان الوقت الآن

تمثل الاستدامة في مجال الطاقة أحد أهم التحديات التي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي معالجتها والتوصل إلى حل لها في غضون العقدين القادمين. يعرف الجميع بأن العالم سوف يحتاج إلى المزيد من الطاقة بشكل مستمر؛ بالرغم من التناقض المستمر لِحصة قطاع الطاقة من الناتج الإجمالي المحلي، فإن الفصل التام للاقتصاد عن نمو الطلب على الطاقة يظل أمراً شبه مستحيل. كما نعلم أن العالم سوف يستمر في الاعتماد على الوقود الأحفوري، حتى وإن كان ذلك بحصة متناقصة من إجمالي الطلب على الطاقة. وأخيراً، ندرك بأن موارد الوقود الأحفوري سوف تكون كافية لتلبية الطلب المتوقع، ومع ذلك، لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تستمر على نفس نمط استهلاك الطاقة القائم.

أ. د. جياكومو لوتشيانى*

هناك إفراط في كثافة استهلاك الطاقة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك أساسا بسبب تقشي النفايات، لاسيما في القطاعين السكني والتجاري. كما أن الاعتماد الحصري على النفط والغاز في كافة مجالات استخدام الطاقة، بما في ذلك توليد الطاقة، يشكل تهديدا لإمكانات تصدير هذه المواد الهيدروكربونية ويرفع من مستوى المخاطر، كما يحدث دائما حين نضع كل البيض في سلة واحدة. وهكذا فإن العمل على الرفع من مستوى كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها يصبح ضرورة ملحة.

يصعب لأي مراقب أو باحث التشكيك في المعطيات التي ذكرناها سابقا. ومما لا يمكن إنكاره أيضا، هو أن درجة الوعي بهذه المشكلة والإجماع على وجوب العمل على المضي قدما في هذا المضمار للتعامل معها، قد زاد بشكل كبير على مرّ السنين. والسؤال المهم أيضا هو كيف يمكن تفسير مستوى التقدم المتواضع نسبيا الذي تم تحقيقه حتى الآن في هذا المجال؟ والإجابة على هذا السؤال: تكمن المشكلة حسب اعتقادي في الإطار المؤسسي والتنظيمي القائم الذي لا يتناسب مع هذه المهمة.

جزء من الصعوبات التي تواجه هذا القطاع ناجم عن اتساع تشكيلة الحلول المتوفرة: لدى دول مجلس التعاون الخليجي خيارات متعددة لموارد الطاقة المتجددة، فإلى جانب الطاقة النووية، هناك حلول أخرى متنوعة جدا تخص تعزيز كفاءة الطاقة، وفضي الحديث في هذا النطاق الشاسع من الإمكانيات إلى نقاشات لانهاية لها حول اختيار الحل الأمثل، وعليه هل ينبغي أن تختار دول مجلس التعاون الطاقة النووية أم الطاقة المتجددة؟ وإذا تم تفضيل الطاقة المتجددة، فهل يجب اختيار طاقة الرياح أم الطاقة الشمسية، أم غير ذلك؟ وإذا تم اختيار الطاقة الشمسية، فهل ينبغي اعتماد الطاقة الفولتوضوئية photovoltaic أم الشمسية المركزة؟ وهل ينبغي على دول المجلس إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة بدلا عن زيادة قدرات الانتاج؟

تعد هذه نقاشات عقيمة وقد لا يرتجى منها غير الفشل، ويجب أن يكون الهدف هو تنويع المصادر والتقنيات، لأنه من المستحيل معرفة الخيار الصائب في ظل تسارع التطور التقني وإمكانية تغير درجة جاذبية أي من الخيارات في لمح البصر، وعلاوة على ذلك، لكل حل من الحلول عيوبه وسلبياته، ولا يمكن تحقيق استدامة الإمداد وتوازنه إلا من خلال تشكيل مزيج من الخيارات المتكاملة، وبالتالي يتمّ حتما تحقيق التقدم على كافة الجبهات في آن واحد.

على وجه التحديد، من الخطأ رفض خيار الطاقة النووية



الشمس والمساحات المتاحة يجعل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحظى بظروف فريدة تخولها توليد الطاقة الشمسية واستكشاف سبل جديدة لاستغلالها. أما من ناحية طاقة الرياح فإن الظروف المتاحة لاستخدامها أقل ملاءمة نسبياً ولكنها تظل مواتية للاستغلال والانتشار على نطاق واسع.

لا يزال قطاع الطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون الخليجي قائماً على نظام المزود الوحيد والملكية الحكومية الحصرية، رغم اعتماد هذا النظام في بعض الحالات على بعض المؤسسات الخاصة التي تستثمر في قطاع التوليد وتقوم بتوفير الطاقة حسب الطلب. ومع ذلك، فإن عدم وجود سوق حرة للطاقة قد يشكل في الواقع عاملاً إيجابياً يساعد على انتشار مصادر الطاقة المتجددة. لقد تبين من خلال التجربة الأوروبية أن دمج مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما تلك التي لا يمكن التحكم في توافرها مثل الطاقة الشمسية والرياح، في سوق للطاقة أمر صعب بشكل خاص. ونظراً للتكلفة الهامشية لإنتاج الطاقة من الشمس أو الرياح التي تلامس الصفر أو تكاد، ومع ارتفاع حصة موارد الطاقة المتجددة وتخفيض مستويات معدل أسعار البيع بالجملة مما يجعل المكانة الاقتصادية للموارد الأخرى عرضة للخطر. كما أن الموارد الأخرى لا بد منها في حال عدم توفر موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وهكذا فإن دمج سوق القدرة مع سوق الطاقة القائم يمكن أن يضمن قدرة كافية واستقرار العرض، إلا أنه قد يخلق في نهاية المطاف نظاماً تكون فيه كافة المصادر مدعومة بشكل أو بآخر. ولا تزال هذه المشكلة دون حل، وعلى

وتفضيل حلول الطاقة المتجددة دون سواها في مثل ظروف دول مجلس التعاون الخليجي، لأن المصادر الرئيسية للطاقة المتجددة هي الرياح والشمس: غيرها من المصادر، مثل المياه والكتلة الحيوية biomass ليست متوفرة بالمرّة، أو بقدر ضئيل جداً (مع إمكانية حرق بعض النفايات الحضرية)، من ناحية أخرى، لا يمكن التحكم في توافر مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولا يمكن لأي نظام لتوليد الطاقة يرتكز حصراً على الرياح والشمس أن يكون قابلاً للاعتماد ما لم تكن تمتلك التقنية اللازمة لتخزين كميات هائلة من الطاقة الكهربائية مما يسمح بفصل الطلب عن العرض عبر الزمن، ومثل هذه التقنية غير موجودة حتى الآن.

في المقابل، تعتبر الطاقة النووية مصدراً نظيفاً يعتمد عليه ويمكنه المساهمة في تلبية الحمل الأساسي (الطلب الدائم على الكهرباء، ٢٤ ساعة في اليوم و٢٦٥ يوماً في السنة بدون انقطاع). فيما تعد المخاوف المتعلقة بسلامة وأمن المنشآت النووية واقعية ومعقولة، إلا أنه يمكن معالجتها بصورة فعالة. وفي الواقع، هناك احتمال جيد لإمكانية تحقيق التقدم التقني في مجال الطاقة النووية، بالنظر للانتشار المتواصل والمتزايد لمحطات توليد الطاقة النووية عبر العالم باستثناء بعض البلدان الأوروبية، ورغم خطورة القضايا المتصلة بمكافحة الانتشار النووي وإمكانات الاستخدام العسكري للتقنيات النووية، إلا أنها لا يمكن أن تحول دون الإقبال على مثل هذا الحل الذي ينطوي على عدة إيجابيات، ثم إنه من البديهي أن الموقع الجغرافي وتوافر قدر كبير من أشعة



الاستقرار في قطاع الكهرباء، وإذا ما تم ترك المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ولعبت الجهة المحتكرة للكهرباء دور المشتري الوحيد للطاقة المنتجة، يمكن تحفيز الاستثمار الجديد من خلال المنافسة المفتوحة على إنتاج مزيد من القدرة الإضافية، ويجب أن تكون المنافسة قائمة على نحو لا يقيّد أصحاب العطاءات بأية تقنيات محددة سلفاً حتى يتمكنوا من طرح حلول قائمة على التقنيات التي يفضلونها، وينبغي أن يكون السعر المقترح لإنتاج الطاقة هو المقياس الرئيسي في التحكيم لإسناد العقود. وحسب التجارب الدولية السابقة، بما في ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، قد أدى ذلك إلى قبول بعض العطاءات ذات التنافسية العالية. وتحدد مثل هذه العقود أسعار الجملة المرجعية التي يمكن أن تعتمد السلطات كدليل لمراجعة التعريفات الخاصة بالمستهلك النهائي إلى حد معقول، مما قد يضمن الاستدامة الإقتصادية للقطاع. ومن ثمّ يمكن فيما بعد استخدام نفس الأسعار المرجعية لشراء الطاقة على نطاق واسع من المستهلكين الذين يختارون أن يصبحوا أقل اعتماداً على الشبكة حيث تكون لديهم أحياناً طاقة إضافية يمكنهم بيعها للشبكة. في نهاية المطاف، حتى المنشآت الصغيرة يمكن ضمها إلى هذا المخطط، غير أن اللجوء إلى تعريف الطاقة الراجعة feed-in tariff بشكل معمم ليس حلاً مناسباً - خاصة إذا كانت التعريفات مثبتة على مستوى مرتفع جداً، كما حدث في ألمانيا

ومن الممكن أن يؤدي الاعتماد على تقديم العطاءات التنافسية

الأرجح أنه سيبقى الوضع كذلك طالما لم توجد التقنية المناسبة لتخزين كميات كبيرة من الكهرباء، وفي النهاية، سوف يؤدي ذلك حتماً إلى الحد من انتشار مصادر الطاقة المتجددة على نحو متغيّر أو متناوب.

في حال دول مجلس التعاون الخليجي، لا يزال مستوى انتشار المصادر المتجددة المتواترة منخفضاً. كما يُعتقد أن المشكلة الرئيسية تكمن أساساً في انخفاض سعر الكهرباء بالنسبة للمستهلك النهائي، مما لا يشكل حافزاً كافياً للاستثمار في خلق مزيد من القدرة، وفي الواقع أي شكل من أشكال القدرة الجديدة، متجددة كانت أم تقليدية. كما أن الأسباب التي تجعل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مترددة بشأن الرفع من أسعار الكهرباء بالنسبة للمستهلك النهائي معروفة جيداً، وأيضاً هناك إجماع حول الجوانب السلبية للحل المعمول به في الوقت الراهن. ففي حين أن التعرفة المنخفضة والمعقولة للاستهلاك الضروري قد تشكل حماية للشرائح الأصغر والأكثر فقراً، يشجع تعميم هذا الانخفاض في الأسعار على التبذير ويصبح شكلاً ارتدادياً من أشكال إعادة توزيع الدخل، وتؤدي التسعيرات المنخفضة إلى حرمان شركات الكهرباء من التدفق الحر للسيولة اللازم للاستثمار وينجم عن ذلك حتماً عدم استقرار الإمداد وتكرر انقطاع التيار الكهربائي.

إن التوجه نحو مزيد من الحزم والجديّة في اعتماد المصادر المتجددة سوف يكون له جانب إيجابي يتمثل في معرفة قيمة الارتفاع المطلوب في تسعير الكهرباء بكل وضوح حتى يتحقق



في تنفيذ سريع لمصادر الطاقة المتجددة وتجذب الاستثمار والخبرات الفنية من المصادر الدولية في الوقت نفسه. وبالرغم من انخفاض أسعار النفط، لا تزال دول مجلس التعاون تشكل وجهة جذابة جدا للاستثمارات الدولية. فعندما تكون الطاقة حكرا على مشتر واحد، يكون الاستثمار في توليد الطاقة عرضة لخطر الملاءة المالية لهذا الأخير: تظل دول مجلس التعاون في مرتبة جيدة جدا من ناحية المخاطر السيادية مقارنة بدول العالم الأخرى.

من المتوقع أن يتلقى مؤتمر الدول الأطراف COP21 الذي سينعقد في باريس في شهر ديسمبر المقبل العديد من التعهدات الوطنية المنفصلة بشأن الحد من انبعاثات الكربون وزيادة الاعتماد على المصادر النظيفة للطاقة. لذلك ينبغي ألا تكتفي دول مجلس التعاون الخليجي بالقيام بواجبها في إطار هذا المسعى العالمي، بل يتوجب عليها أن تكون في مركز الصدارة من حيث انتشار وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة. على أن يمثل الجهد العالمي لتشجيع الطاقة النظيفة فرصة مميزة للاستثمارات الخليجية الدولية سواء الخاصة أو السيادية.

يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تكون بمثابة مختبر لتجربة التقنيات الجديدة والحلول التي قد يكون لها جدوى على المستوى العالمي. إن تعديل استخدام الكهرباء لتحلية المياه وفي الصناعات الكيمايائية والألومنيوم يمكن أن يسهل من مطابقة طبيعة العبء مع القدر المتوفر من المصادر المتجددة. بعبارة أخرى، إذا لم نستطع تخزين الكهرباء فنحن نستطيع تخزين الماء أو المنتجات التي تتطلب عملية إنتاجها استخداما كثيفا للكهرباء. ومن الاستراتيجيات الفعالة للرفع من الكفاءة العامة للنظام استخدام الكهرباء لتحلية المياه عندما لا يكون هناك طلب من قطاعات أخرى أو وقف النشاطات الصناعية التي تتطلب استخداما كثيفا للكهرباء عندما يبلغ الطلب ذروته في مكان آخر.

يعتبر تنويع مصادر الطاقة بكل تأكيد فرصة لتنمية اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ولا ينبغي التغاضي عنه، وكل الفرص لن تكون هذه متوفرة إلى الأبد: الوقت قد حان والوقت هو الآن. ●

* مدير برنامج ماجستير الطاقة الدولية بكلية باريس للشؤون الدولية وجامعة برينستون العالمية، وأستاذ زائر بمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية في جنيف

بما في ذلك لاختيار التقنية إلى السيطرة المحففة لتقنية واحدة على حساب التنوع، ويمكن أن يتم تصحيح هذا الوضع حينها، إن لزم الأمر من خلال تحديد تقنية معينة في عدد محدود من الحالات بما يسمح بالحفاظ على الدرجة المطلوبة من التنوع. في الوقت نفسه إذا ظهر تضليل واضح في القطاع لتقنية محددة، يعد ذلك مؤشرا مهمًا لا ينبغي تجاهله أو اعتباره تقهقراً.

نعلم بأن القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي على استعداد للانخراط في الاستثمار بنشر مصادر الطاقة المتجددة على قاعدة العطاءات التنافسية، لسبب بسيط وهو أن الشركات الخليجية تساهم بشكل نشط في مثل هذه المنافسات في بلدان العالم الأخرى وسبق أن فازت بالعديد من العقود، بل يبدو في الوقت الحاضر أن قدرة التنفيذ الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي تفوق وتيرة نشأة الفرص، مما يبرز مرة أخرى أن المشكلة تكمن في الغموض الإداري والتنظيمي وليس في وجود صعوبات جوهرية، لذلك ينبغي أن يكون السبيل إلى الخروج من هذه المعضلة باتجاه التبسيط وليس التعقيد. حيث يجب تحديد المسؤوليات وتوزيعها بصورة واضحة على جهات حكومية محددة وتجنب الغموض والصراع على النفوذ لأن ذلك يؤدي حتما إلى الشلل. كما يجب على

من الخطأ

رفض الطاقة

النوية وتفضيد

المتجددة فقط

في دول الخليج

السلطات الحكومية التخلي عن ذريعة ضرورة تنظيم كافة التفاصيل أو تحديد الحل الأمثل لكل مشكلة، وأن تسعى إلى هدف بسيط وواضح: الانتشار الأقصى للقدرة المتجددة. وإذا ما تم ضمان وضوح الهدف فإن تحديد الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف يصبح عملا سهلا.

هناك رصيد لا بأس به من الخبرة الدولية متوفر في الوقت الحاضر، وهذا يشير إلى أن كبريات شركات الطاقة في أوروبا بكل تأكيد وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية على الأرجح تشعر بالحاجة لإعادة توازن محافظها الخاصة بالقدرة على توليد الطاقة بعيدا عن أسواقها الوطنية والحلول التقليدية لتوليد الطاقة. إضافة إلى أن هناك طلب على فرص التدويل وعلى فرص الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وأصبحت هذه الفرص محدودة أكثر فأكثر خاصة في أوروبا، بسبب درجة الانتشار العالية نسبيا لمصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب القضايا العالقة المتصلة بهيكل سوق الطاقة وعدم استقرار السياسات التي تنفي المستثمرين عن خوض مزيد من المجازفات المرتبطة بالسياسات (المشاركة في استثمارات تعتمد ربحيتها على الحفاظ على نسب الدعم أو غير ذلك من سياسات الحماية الاجتماعية) لذلك تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة الشروع

منهج مقترح نحو العملة الخليجية الموحدة

تتعدد صور المناطق النقدية التي تضم دولاً ذات عملات مختلفة، ترتبط مع بعضها بأسعار صرف ثابتة، حيث يمكن أن تشمل على خمسة أنواع: الأولى، تقتصر على مجرد وجود مجالس نقدية. والثانية، اتحادات عملات مختلفة مع وجود أسعار صرف ثابتة، ولكن بدون بنك مركزي مشترك مع إمكانية الخضوع للسلطة النقدية لإحدى دول الإقليم الرئيسية، وتحفظ كل دولة بعملتها الوطنية مع تثبيت العملات بمثبت مشترك، كما كان الحال بين دول مجلس التعاون منذ العام ٢٠٠٣م، حتى ٢٠٠٧م. الثالثة، اتحادات نقدية مع وجود عملة واحدة وبنك مركزي واحد، حيث تتخلى الدول الأعضاء عن عملتها الوطنية وتحل العملة الجديدة محلها وتخولها حق الإبراء القانونية (الاتحاد الأوروبي). الرابعة، اتحادات نقدية كما في الحالة السابقة لكن في إطار وحدة سياسية (الولايات المتحدة). والصورة الخامسة، استخدام عملة إحدى دول الإقليم كوسيلة للدفع في جميع دول الاتحاد (منطقة النقد المشتركة في جنوب إفريقيا).

أ. د. محمد البنا *

نطاق العملة المشتركة أو معدلات الصرف الثابتة ليشمل الإقليم أو المنطقة، ولا يقتصر على الدولة الواحدة، وبالتالي تحل مرونة العناصر (التي قصرها على العمل) فيما بين دول الإقليم محل مرونة الأسعار والأجور، وبالتالي تصرف تلك النظرية والدراسات التطبيقية التي تنطلق منها على تحليل الشروط التي يجب توفرها حتى تكون منطقة العملة المثلى ذات منفعة على الدولة التي تضمها.

مفهوم الوحدة النقدية

يمكن تعريف الوحدة النقدية بمفهومين الضيق والواسع، ووفق المفهوم الضيق تشير الوحدة النقدية (وحدة العملة) إلى الوضع الذي تشارك أكثر من دولة في عملة واحدة وسياسة نقدية وسعر صرف واحد، وتتشأ من اتفاقيات متبادلة بين الدول الأعضاء على خلق عملة مشتركة وبنك مركزي واحد، وسياسة نقدية مشتركة (ومثالها Rosa) (٢٠٠٤، EMU).

أما وفق التعريف الواسع (كما افترضه موندل)، فإن الوحدة النقدية تشمل أيضاً ربط عدة عملات ببعضها الآخر من خلال معدلات صرف ثابتة، وهو ما أطلق عليه Cohen (٢٠٠٨) وحدة سعر الصرف في مقابل الوحدة النقدية وفق المفهوم الضيق، حيث يتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في مقابل بعضها البعض أو ربطها بمثبت مشترك كالذهب أو عملة دولية مثل الدولار.

كما يمكن تعريف الاتحادات النقدية Monetary Unions باعتبارها منطقة جغرافية يتم فيها تثبيت أسعار الصرف الأجنبي

يشير واقع الحال في دول مجلس التعاون الخليجي إلى السعي نحو إقامة منطقة عملة وحيدة، بالإضافة إلى وجود توافق سياسي عام يدعم هذا التوجه يتمثل في إعلان قادة دول المجلس في قمة ٢٠٠٨م، اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي متضمناً النظم التشريعية وداعياً لإنشاء المجلس النقدي الموحد والبنك المركزي الخليجي وإصدار العملة الموحدة، رغم انسحاب سلطنة عمان من مشروع العملة الخليجية الموحدة بنهاية ٢٠٠٦م، وقيام الكويت بالتخلي عن الدولار كمثبت مشترك لعملات دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٧م، وإعلان الإمارات انسحابها من مشروع العملة الموحدة احتجاجاً على اختيار الرياض مقراً للاتحاد النقدي عام ٢٠٠٨م. ومع تجاوز عام ٢٠١٠م، والذي كان من المقرر أن يشهد الإعلان عن العملة الموحدة، وفي ضوء مواقف كل من عمان والكويت والإمارات، يمكن القول أن الطريق إلى العملة الخليجية الموحدة يواجه بمواقف متباينة، ويلقي بظلاله على الإرادة السياسية لتلك الدول. ومن هنا تناقش هذه الورقة البدائل المطروحة وأفضل مناهج الوصول لهدف العملة الخليجية الموحدة.

الأساس النظري لمنطقة العملة الموحدة

طور Mundell (١٩٦١) نظرية منطقة العملة المثلى عام ١٩٦١م، بناء على أفكار Friedman (١٩٥٢) التي انحازت لمعدلات سعر الصرف المرنة عندما لا تتمتع الأجور والأسعار بالمرونة الكافية في الاقتصاد الوطني. وبالعكس تؤيد معدلات سعر الصرف الثابتة عندما تتمتع الأجور والأسعار بالمرونة اللازمة. وقد وسع موندل الفكرة لتشمل (منطقة العملة)، بمعنى اتساع

تكاليف المعاملات، وتزيد من الشفافية في أسعار السلع والخدمات وتسهل قرارات الاستثمار المناسبة وتعمل على تخصيص الموارد داخل الإقليم.

بينما استخلصت دراسة Louis, Rosmy, and Mohammad (٢٠٠٨) صلاحية استخدام الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لأسعار الصرف بين دول مجلس التعاون، على أساس أن السياسة النقدية الأمريكية يمكن أن تساعد في تخفيف صدمات الطلب في دول المجلس.

من ناحية أخرى يرى آخرون أن عدم توفر كل هذه المتطلبات لا يعني ضعف أو عدم جاهزية الإقليم للوحدة النقدية، حيث أن هذه المتطلبات يمكن استكمالها فيما بعد ex-post، فإعلان الوحدة النقدية يؤدي إلى توحيد الدورة التجارية، ويزيد من حجم التجارة البينية. كما أن إزالة العوائق في سبيل انتقال السلع وعناصر الإنتاج والتفاعل السياسي يدعم الوحدة النقدية.

كما يرى Jadresic (٢٠٠٢) ضرورة إزالة التشوهات الداخلية وعبر الحدود التي تعوق التجارة والاستثمار الأجنبي، والتنسيق بين السياسات التي تؤكد الاستقرار على المستوى الكلي وتحسين عملية التكامل السياسي.

وقد أشارت دراسة Laabas and Limam (٢٠٠٢)، إلى أنه إذا أخذنا الشروط المسبقة لنجاح الوحدة النقدية، فإن ظروف دول المجلس ليست مواتية للعملة الموحدة، وخاصة تنوع هياكل الإنتاج، ومحدودية التجارة البينية، والتقارب البطيء في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعدم التماثل في الدورة التجارية. ومن الدراسات التي خلصت إلى صعوبة إقامة وحدة نقدية دراسة Shoter and Shoms (٢٠٠٥) حيث قامت بفحص البنيان الاقتصادي لدول مجلس التعاون لبيان ما إذا كانت هذه الدول قادرة على تبني سياسات متماثلة حين الإعلان عن العملة الموحدة، وبينت الدراسة أنه رغم أن دول مجلس التعاون تستخدم سياسات اقتصادية متباينة، وأن هناك اختلافات هامة تجعل من المزايا المحتملة محدودة.

كما عززت دراسة Abu-Bader and Abu-Qarn (٢٠٠٦) عدم جاهزية دول مجلس التعاون لإقامة وحدة نقدية إلى أن الصدمات في جانب العرض التي تتعرض لها دول المجلس غير منتظمة (asymmetric)، بينما كانت صدمات الطلب متسقة ومنتظمة.

وحيث أن من المتطلبات الأساسية لوجود وحدة نقدية هو التشارك في النشاط طويل الأجل وفي الدورة قصيرة الأجل فإن نتائج الدراسة لا تقدم دعماً لإقامة وحدة نقدية بين دول المجلس، ومن ثم فلا بد من توفر أدلة تضمن استمرار وأداء ناجح للوحدة

بين عملاتها بعضها البعض، مما يعني أن الوحدة النقدية لا تعني بالضرورة سيادة عملة وحيدة داخل المنطقة. وكما يرى كل من Masson and Pattillo (٢٠٠١) فإن أهم سمة للوحدة النقدية تتمثل في وحدة السياسات النقدية حتى يمكن أن تتشابه الوحدة النقدية مع منطقة العملة الموحدة دون وجود عملة وحيدة في التداول. ومن ثم يعرفان الوحدة النقدية باعتبارها منطقة يتم خلالها قبول عملة وحيدة كوسيط أولي للتبادل داخل دول الاتحاد.

بينما يستخدم Hagen (١٩٩٢) كل من الوحدة النقدية، Monetary Union والعملة الواحدة Currency Union باعتبارهما مترادفين دون تمييز. حيث يعرف الوحدة النقدية على أنها مجموعة من الدول تستخدم نفس العملة أو ترتبط مع بعضها بأسعار صرف ثابتة، وذلك على أساس أن استخدام عملة مشتركة Common currency يمثل المفهوم الضيق لاتفاق منطقة العملة، في حين يشكل وجود أسعار صرف ثابتة المفهوم الواسع.

وعليه يمكن القول أن هناك ثلاثة عناصر يجب توفرها لقيام وحدة نقدية سواء بالمفهوم الواسع أو المفهوم الضيق وهي:

- ١- وجود عملة واحدة داخل الإقليم أو عدة عملات ترتبط بأسعار صرف ثابتة لا تتغير.
- ٢- سياسة نقدية واحدة أو توحيد السياسات النقدية داخل الإقليم من خلال بنك مركزي موحد أو نظام موحد للبنوك المركزية لكل دولة.
- ٣- سياسة واحدة لمعدل الصرف الأجنبي.

عرض الأدبيات

تعرضت الكثير من الدراسات التطبيقية لجدوى قيام وحدة نقدية بين دول مجلس التعاون بناء على التماثل المشاهد لاقتصادات هذه المجموعة من الدول، ودرجة التماثل المالي والنقدي الذي تحقق.

ومن الدراسات التي بينت إمكانية قيام وحدة نقدية كل من Darrat and Al-Shamsy (٢٠٠٥) حيث توصلوا إلى أن دول مجلس التعاون قادرة على إقامة منطقة عملة موحدة، وذلك من خلال فحص عملية التماثل اعتماداً على الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف، والقواعد النقدية بها، ومن ثم خلصت الدراسة إلى أن ما يعيق الوحدة النقدية يتمثل في العوامل السياسية والاجتماعية، أكثر منها عوامل اقتصادية.

أما Fasano and Schaechter (٢٠٠٢) فيرى أن إقامة الوحدة النقدية مع تطبيق سياسات اقتصادية كلية مناسبة وسياسات هيكلية، يمكن أن تحسن من كفاءة الخدمات المالية، وتخفف من

ممكن التحول السريع إلى العملة الموحدة أو التدرج بمنهج الخطوة خطوة



العجز والدين الحكومي يعتبران أمراً ضرورياً لقيام وحدة نقدية مستقرة.

يمكن لدول الخليج اتباع منهجين في إدخال العملة الجديدة، إما منح التحول السريع، حيث تعلن الدولة مجتمعة أنه في توقيت محدد سيتم التخلص من العملات الوطنية لتحل محلها العملة الجديدة الموحدة، أو اتباع منهج متدرج، يتم توفير الاشتراطات خطوة بخطوة مراعاة لظروف كل دولة على حدة

ويقترح على دول المجلس المنهج المتدرج حيث تظل العملات الوطنية تتداول جنباً إلى جنب مع العملة الموحدة لأجل أطول، وبشكل تدريجي يتم سحب العملات الوطنية من التداول، وفي مثل هذه الحالة يتم تثبيت معدلات التحويل للعملات الوطنية مقابل عملة أجنبية كالดอลลาร์، وتعلن الدول مجتمعة أن العملة الموحدة أصبحت وسيلة دفع قانونية في جميع الدول الأعضاء، على أن تظل العملات الوطنية في التداول لفترة محددة أطول نسبياً.

وتشير تجربة الاتحاد الأوروبي نحو العملة الأوروبية الموحدة إلى التدرج في عملية التحول نحو الوحدة النقدية، حيث بدأت رحلة الاتحاد الأوروبي نحو العملة الموحدة منذ عام ١٩٥٨ بإنشاء اللجنة النقدية وتقديم فكرة الوحدة الاقتصادية والنقدية عام ١٩٦٢ م، وانتهت بإعلان العملة الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٩ م، واستمر انضمام الدول الأوروبية للمنطقة حتى العام ٢٠٠٨ م.

European Council، ٢٠١٢

النقدية، وعليها بذل جهد كبير في هذا المجال.

وخلصت دراسة (Kandil and Traboelsi (٢٠١٠) إلى أن دول المنطقة لا تزال بعيدة عن الشروط الضرورية التي تضمن نجاح منطقة العملة الموحدة، وإن توفرت هذه الشروط في كل من السعودية والإمارات وقطر، ولا تزال هناك حاجة لمزيد من الجهد في سبيل تحقيق مرونة قوة العمل، والانفتاح، والتجارة البينية من أجل الإسراع نحو التكامل وتحقيق اتحاد نقدي.

وهكذا يمكن القول أن نتائج الدراسات التي أجريت حول إمكانية تطبيق منطقة العملة الموحدة الخليجية قد تبانت، واستندت نتائج الدراسات التي لم تؤيد فكرة العملة الموحدة على الأقل في الوقت الحالي إلى عدم استكمال دول المنطقة لمتطلبات إقامة منطقة وحدة نقدية، على أساس أنها تضم اقتصادات متماثلة، ومن ثم لديها مستوى منخفض من التجارة البينية، فضلاً عن الافتقار إلى التقارب في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتباين أزمنا تعرضها للدورات التجارية. (Laabas and Limam (٢٠٠٢)

الخلاصة والتوصيات المقترحة

بناء على نظرية منطقة العملة المثلث التقليدية فإنه من المهم للدول الخليجية أن تتوافق حول عدد من المعايير الإسمية تتناسب مع ظروفها واقتصاداتها، خاصة وأن التقارب يمكن أن يقود إلى تخفيض التباينات بين الأهداف الوطنية، كما أن التقارب في

ورغم التقدم في مجال توحيد السياسات النقدية، وتطبيق معيار التماثل الأوروبي Convergence Criteria فإن جهوداً كبيرة لا تزال مطلوبة لتوحيد align النظم المالية والتمويلية والسياسية. توفير قدر مناسب من المهارات البشرية الفنية، وإجراء مزيد من البحوث في مجالات سياسة العملة الموحدة اللازمة لضمان استقرار الأسعار في المنطقة والتي سيعمل في ضوءها البنك المركزي، ووضع الإطار النظري والعملية لتنفيذ السياسة النقدية الموحدة، والتضخم والسياسة المالية.

أهمية دور اللجنة الفنية، التي تم إنشاؤها بناء على تكليف مجلس محافظي البنوك المركزية في دول المجلس، لوضع الخيارات المحتملة لتطبيق المادة ٢٢ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وخاصة معايير التقارب، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، واحتياطات النقد الأجنبي، والعجز المالي، والدين العام، إضافة إلى قضايا السياسة النقدية والمالية والبنك المركزي الإقليمي، وتجميع الاحتياطات النقدية ●

* أستاذ الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز

يقتضي التحرك بجديّة نحو الوحدة النقدية التصدي لعدد من المشاكل والتحديات:

التخلص من التشوهات الموجودة سواء المحلية أو عبر الحدود والتي تعيق التجارة والاستثمار، والتسريع بالوحدة السياسية، وتوحيد السياسات، أو التنسيق بينها، وهي خطوات يجب اتخاذها بغرض تحقيق تكامل اقتصادي ناجح، وخاصة ضرورة إزالة القيود الموضوعية على انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. Jadresic (٢٠٠٢)

إنشاء مؤسسة نقدية عليا تكون مسؤولة عن تصميم السياسات النقدية وأسعار الصرف الموحدة، والتي تتناسب مع ظروف الإقليم ككل بدلاً من مجرد تنسيق السياسات الوطنية.

زيادة درجة مرونة القواعد التي تنظم التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين التنوع الاقتصادي وتسريع جهود الخصخصة، حيث يمثل ارتفاع مستوى درجة التكامل بين دول المجلس وزيادة حجم التجارة البينية واحدة من الاشتراطات التي يجب السعي لتحقيقها برغم حقيقة التماثل في اقتصادات دول المجلس وقيامها أساساً على النفط، حيث أن التماثل بين الاقتصادات لا يحول دون التوسع في التجارة البينية.

References:

- Abu-Bader, Suleiman and Abu-Qarn, Aamer (2006), «On the Optimality of a GCC Monetary Union: Structural VRA, Common Trends and Common Cycles Evidence» (Ben-Gurion University of the Negev).
- Ahmed AlKholifeh and Ali Alreshan ,(2010) GCC monetary union ,JFC Bulletin No, 2010
- Cohen, B (2008): Monetary Unions, in: Whaples, R. (ed.): EH.Net Encyclopedia, February 10.
- European Council, 2012, Towards a Genuine Economic and Monetary Union, Report by the President of the European Council, in collaboration with the Presidents of the Commission, the Eurogroup and the ECB, 2012.
- Facano,Ugo,Schaechter,Andrea,(2003).Monetary Union Among Member Countries of The Gulf Cooperation Council. IMF Occasional Paper 223.IMF.
- Hagen, Jurgen «Monetary union and fiscal union: a perspective from fiscal federalism» in Masson, Paul R. and Mark Taylor (1993), Policy Issues in the Operation of Currency Unions, Cambridge University Press.
- Jadresic, Esteban (2002), «On a Common Currency for the GCC Countries», IMF Policy Discussion Paper.
- Kandil,Magda,and Tarabehsi,Mohamed ,(2010).Is the Announcing of Monetary Union in GCC Countries Feasible?A Multivariable Structural VAR Approach .Working paper 522.IMF.
- Laabas, Belkacem and Imed Limam (2002), «Are GCC Countries Ready for Currency Union?» (Arab Planning Institute- Kuwait)
- Louis, Balli, and Osman (2008), «Monetary Union Among Arab Gulf Cooperation Council (AGCC) Countries: Does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector?», Munich Personal RePEc Archive.
- M.Friedman, Essays in Positive Economics. Chicago: University of Chicago Press, 1953), pp. 203-157,
- Mundel, Robert A. (1961), « A Theory of Optimum Currency Areas» reprinted in Blejer, Mario et. al. (1997) «Optimum Currency Areas: New Analytical and Policy Developments» IMF.
- Rosa, S. (2004): Definition of Currency Union, IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Currency Union Technical Expert Groups (CUTEG),
- Shotar, Manhal and K haid Shams (2005) «Economic Policies and the Possibilities of Unified GCC Currency» (in Arabic) (University of Qatar).

التجارة البينية الخليجية... جذور الإشكالية وفرص النمو

لطالما شكل حلم التكامل الاقتصادي ركناً دائماً في أي تصور لمشروع عربي جامع، وعلى مدى عقود، تتابعت خطوات متباينة في طريق بلوغه كان على رأسها السعي لتعزيز التجارة البينية العربية وتحقيق قدر أكبر من التبادل والاكتفاء العربي المشترك. وفي مقدمة هذه الخطوات، جاء تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام ١٩٩٨م، وتضم ١٨ بلداً عربياً، لتنظم حركة التجارة بينها وتخفف القيود البينية تدريجياً، وإضافة إلى ذلك يضم العالم العربي كذلك عدداً من التكتلات والاتفاقات الفرعية التي تجمع بلداناً عربية تحت مظلات مختلفة، كمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي، واتفاقية أغادير. وهي تكتلات يشكل الجانب الاقتصادي ركناً بارزاً في قواعد عملها، حيث تحوي بنود تأسيسها مواداً لتيسير التجارة بين البلدان الأعضاء، أو حتى تحريرها تماماً وخلق مناطق تجارة واتحادات جمركية.

حسين سليمان*

بلدان مجلس التعاون ٣، ٥٢٤ مليار دولاراً أمريكياً من إجمالي ١، ٨٧٤ مليار دولاراً هي قيمة الواردات العربية الإجمالية، أي بنسبة ٦٠٪.

وتأتي المملكة العربية السعودية على رأس البلدان المصدرة في مجلس التعاون الخليجي والوطن العربي، بـ ٩، ٣٧٥ مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٣، تليها الإمارات بـ ٤، ٣٢٥ مليار دولاراً، ثم قطر بـ ٩، ١٣٦ ملياراً، الكويت بـ ٤، ١١٦ ملياراً، وأخيراً سلطنة عمان بـ ٢، ٥٥ مليار دولاراً أمريكياً في العام نفسه. وبالنسبة للواردات، تحتل الإمارات صدارة بلدان مجلس التعاون بإجمالي واردات في ٢٠١٣ بلغ ٢٤٥ مليار دولاراً أمريكياً، تليها السعودية ٢، ١٦٨ مليار دولاراً، فعمان بـ ٤، ٣٥ ملياراً، ثم قطر بـ ٦، ٣٠ ملياراً، وأخيراً الكويت بـ ٨، ٢٩ مليار دولاراً أمريكياً.

وكما هو متوقع، فإن تجارة بلدان مجلس التعاون الخليجي، ترتبط بالطبيعة الهيكلية لاقتصاداتها من حيث الموارد المتوفرة والأخرى الشحيحة، ونظراً للدور البارز للصناعات الاستخراجية ومصادر الطاقة في اقتصادات بلدان الخليج، فإن التجارة الخليجية تأخذ أبعاداً قريبة الصلة بفائض هذا القطاع، والعجز

وإذا كانت تجارة بلدان مجلس التعاون تمثل الشق الأكبر من إجمالي التجارة العربية - بلغت نسبة تجارة بلدان المجلس (حاصل جمع الصادرات والواردات) ٩، ٧٠٪ في عام ٢٠١٣م، من إجمالي التجارة العربية وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي - فإن تناول التجارة البينية الخليجية يمثل مؤشراً هاماً في إطار مشروع التجارة البينية العربية بأسرها، كما يقدم كذلك طرْحاً لأبرز العوائق، والسبل المقترحة لتخطيها من أجل مستوى أرقى من التكامل المشترك.

التجارة الدولية لبلدان الخليج

وكما أشرنا بإيجاز، فإن حجم التجارة الإجمالية لبلدان الخليج العربي أقل قليلاً من ثلاثة أرباع التجارة العربية الإجمالية. فوفقاً لبيانات عام ٢٠١٣^١، أحدث بيانات متوفرة، بلغت صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٠٢١ مليار دولاراً أمريكياً من إجمالي ١٢١٩ مليار دولاراً هي جملة الصادرات العربية في العام ذاته، أي أن بلدان مجلس التعاون تصدر ١، ٧٨٪ من إجمالي الصادرات العربية. وفي العام نفسه، كانت واردات

طبيعة الميكن الاقتصادي الإنتاجي لدول الخليج

وراء تواضع حجم التجارة البينية الخليجية

في القطاعات الأخرى. وتجدر الإشارة أولاً، إلى أنه في عام ٢٠١٣، بلغ إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ٤,٤٦٪، مع ملاحظة أن الجزء المتبقي يغلب عليه إسهام قطاعي الخدمات الإنتاجية كالنقل والتجارة الداخلية والفنادق والمصارف بـ ٢,١٧٪، والخدمات الاجتماعية التي تضم الخدمات الحكومية وغيرها بـ ٥,١٩٪ من الناتج الإجمالي، وهما قطاعان يرتبطان بصورة وثيقة بنشاط قطاع الاستخراجيات وعائداته، بما يعني أن هذه القطاعات سوياً تشكل ١,٨٢٪ من الناتج الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، مع إسهام محدود لقطاعي الصناعات التحويلية والزراعة مجتمعين بـ ٥,١٠٪ فقط^٢، بما يخلق فجوة غذائية وصناعية يتم تعويضها من خلال الواردات.

الواردات

الخليجية البينية

تمثل ٨,٩٪ من

واردات دول مجلس

التعاون الخليجي

نتيجة لذلك، فإن من بين إجمالي صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي بلغت ١٠٢١ مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٣ كما ذكرنا، كانت صادرات النفط وحدها ٦٦٠ مليار دولاراً^٣، أي ٦٤٪ من الإجمالي. وعلى الجانب الآخر، فإن نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات في بلدان المجلس في العام ٢٠١٣ نفسه، قد بلغت ٥٪ في الكويت، ٤٪ في قطر، و ١٠٪، ١١٪، و ١٢٪ في عمان، السعودية، البحرين (بيانات ٢٠١٢) على التوالي^٥، مع الإشارة إلى أن المتوسط العالمي في السنة ذاتها كان ٨,٦٦٪، وهو ما يشير إلى النقص في التصنيع الذي يشوب هيكل الإنتاج وبالتالي التجارة لبلدان الخليج، ويترجم على الناحية الأخرى في نسبة الواردات المصنعة من إجمالي الواردات، والتي وصلت في عام ٢٠١٣ إلى ٦٢٪ في عمان، ٧٩٪ في السعودية، ٨١٪ في الكويت، و ٨٣٪ في قطر^٦.

التجارة البينية الخليجية

يضع الاستعراض الموجز لأبعاد التجارة الإجمالية لبلدان الخليج العربي، وهو ما أوضحناه باختصار، الإطار الشامل لفهم جوانب وتحديات التجارة البينية الخليجية، فالأخيرة هي جزء من التجارة الدولية لبلدان مجلس التعاون، وبالتالي تنعكس عليها العوامل والمحددات التي تؤثر في اتجاهات، هيكل، وحجم التجارة الإجمالية لبلدان مجلس التعاون.

ويبدو حجم التجارة البينية لبلدان مجلس التعاون محدوداً بالمقارنة بتجاريتها الدولية، وكذلك بالتسهيلات والفرص التي يتيحها الاتحاد الجمركي المفضل بين بلدان المجلس منذ يناير ٢٠٠٣م. فوفقاً لقاعدة البيانات التجارية الرسمية لمجلس التعاون الخليجي، فمن واردات إجمالية إلى بلدان المجلس في عام ٢٠١١

م، (أحدث بيانات) بلغت ٦,٣٧٦ مليار دولاراً أمريكياً، كانت الواردات البينية ٤,٢٢ مليار دولاراً فقط، أي أن ٩,٨٪ فقط من واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي تأتي من داخله. وعلى الجانب الآخر، ووفقاً لقاعدة البيانات ذاتها، فإن الصادرات غير النفطية الإجمالية - المنشأ وإعادة التصدير - من بلدان المجلس قد بلغت في عام ٢٠١١ م، كذلك ١٧١ مليار دولاراً أمريكياً، وإذا أضفنا إجمالي صادرات النفط التي بلغت في العام نفسه ٢,٦٢٩ مليار دولاراً^٧، يصبح إجمالي الصادرات في ذلك العام ٢,٨٠٠ مليار دولاراً. وعلى صعيد الصادرات البينية إلى بلدان مجلس التعاون، فإن قاعدة البيانات سابقة الذكر تشير إلى أن الصادرات البينية الخليجية غير النفطية قد وصلت في عام ٢٠١١ م، إلى ٩,٢٢ مليار دولاراً فقط، وإذا كان إجمالي الصادرات البينية النفطية العربية التي تضم بلدان مجلس التعاون وباقي العالم العربي، قد بلغ ٢,١٠ مليار دولاراً فقط^٨، يذهب أغلبها إلى خارج مجلس التعاون، خاصة الأردن، المغرب، مصر، اليمن، وبالتالي فمن الممكن تجاهل الصادرات البينية النفطية داخل مجلس التعاون الخليجي لحجمها المحدود واتجاهها، ليصبح بالتالي حجم الصادرات البينية الخليجية إلى إجمالي حجم الصادرات الخليجية في عام ٢٠١١ (أحدث بيانات) ١,٤٪ فقط. وبشكل عام إذا، فإن ٦,٥٪ فقط من تجارة بلدان مجلس التعاون الخليجي (حاصل جمع الصادرات والواردات) في عام ٢٠١١ كانت تجارة بينية، وهي نسبة محدودة كما أشرنا سابقاً، بالمقارنة بالتسهيلات التي يكفلها الاتحاد الجمركي بين بلدان المجلس، وبالمقارنة كذلك بالتجارة البينية في الاتحادات الجمركية المشابهة حول العالم.

ويرجع الإسهام المتواضع للتجارة البينية الخليجية في هيكل التجارة الإجمالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل أغلب التجارة العربية، بالأساس للهيكلي الاقتصادي الإنتاجي لبلدان المجلس، والذي أشرنا له سابقاً بإيجاز. فأفاق التكامل التجاري بين بلدان المجلس يحدها تشابه البنية الإنتاجية لاقتصاداتها، أو بكلمات أخرى، تنتج بلدان مجلس التعاون وتصدر السلع ذاتها بالأساس، وهي النفط الخام ومشتقاته، بينما تقتصر أسواقها إلى السلع ذاتها، كالمنتجات الزراعية والصناعية، نظراً للإسهام المحدود لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الخليجي كما أوضحنا سابقاً، وبالتالي تلجأ بلدان المجلس لاستيرادها من خارج الاتحاد الجمركي بأسره.

ويلقي هيكل التجارة البينية الخليجية مزيداً من الضوء على هذا الأمر، فبالإضافة للحجم المحدود للتجارة البينية الخليجية،



الاقتصادي الداخلي لكل بلد على حدة. وهي التحديات المرتبطة بضرورة تنويع النشاط «الإنتاجي» لبلدان الخليج، وتقليص ثقل القطاعات الاستخراجية في اقتصادات المنطقة بأسرها. وصحيح أن بلدان مجلس التعاون قد حققت بالفعل تحسناً في العقد الماضي في مساعي خفض إسهام قطاعات الطاقة بها إلى إجمالي الناتج المحلي، لكن ذلك كما أشرنا سابقاً قد نتج عن نمو القطاعات الخدمية بشقيها المذكورين، وهي قطاعات قائمة بشكل كبير على أنشطة قطاع الاستخراجيات وعائداته، وبالتالي لا تشكل تنوعاً حقيقياً في هيكل الاقتصاد. فتتبع الأنشطة الاقتصادية هنا يشير بصورة رئيسية إلى نمو قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، ركنا الاقتصاد الحقيقي المستدام، والتي تقوم القطاعات المختلفة، بما فيها قطاع الاستخراجيات على أسس وناتج انشطتهما.

بالتالي، فإن دفع التجارة البينية الخليجية سيتم بالأساس من بوابة تطوير هيكل الإنتاج والنشاط الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون، على أن يكون ذلك من خلال استراتيجية جماعية للمجلس، تحدد بالأساس أبرز الصناعات وأساليب الزراعة الواجب والممكن توطينها في منطقة الخليج بما يتلاءم مع الموارد والقدرات التنافسية لبلدانها، وأن يكون الاسترشاد في ذلك بهيكل الواردات الإجمالية لبلدان مجلس التعاون، كشكل من أشكال سياسة الإحلال محل الواردات، إحدى الأدوات الرئيسية في مسار التصنيع والنمو الاقتصادي بشكل عام. ويعقب ذلك نوع من

نجد أن في إجمالي الفترة بين 2010-2013م، شكلت المعادن ومنتجاتها 2, 27% من إجمالي التجارة البينية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، الآلات والأجهزة الالكترونية 7, 11%، منتجات الصناعات الكيماوية 8%، المحاصيل الزراعية 1, 2% فقط، منتجات الأغذية والمشروبات والتبغ 5, 6%، المنسوجات 4, 1%، وإسهامات بسيطة لسلع وتصنيفات أخرى. في حين إذا نظرنا للاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، نجد أن في عام 2012، شكلت الآلات والمركبات (تقع ضمن السلع المصنعة) 24% من الصادرات البينية، والسلع المصنعة الإجمالية 77% من الصادرات البينية الأوروبية، والمنتجات الزراعية الأولية ما يقرب من 11%، في وقت شكلت صادرات الطاقة الأولية داخل الاتحاد 5, 7% فقط من إجمالي⁹، وذلك نظراً للتباين في الهياكل الإنتاجية داخل بلدان الاتحاد الأوروبي بعكس مجلس التعاون الخليجي، بما يفتح أفقاً أكثر رحابة للتبادل التجاري.

فرص التكامل

التحديات إذاً أمام نمو التجارة البينية في مجلس التعاون، تتبع من خصائص بنوية في اقتصادات المجلس، وليس من عوائق بيروقراطية أو إجرائية يمكن معالجتها ببعض القرارات والاتفاقات المشتركة، وهي التحديات التي باتت مألوفاً عند التطرق لاقتصادات منطقة الخليج في السياقات المختلفة، سواء في إطار التكامل الخليجي كما هو الوضع هنا، أو في الأداء

وتبدو حلولها متقاربة. فهنا التساؤل الهام ليس عن كيفية دفع التبادل البيئي في الإطار الإنتاجي القائم، بل عما سيتم تبادله من الأساس، فإذا كانت البلدان الشريكة تنتج جميعها السلع ذاتها، أو لا تنتج السلع ذاتها، فلا مجال حقيقي للتجارة في المقام الأول، فالتجارة السلعية في نهاية المطاف هي تبادل لسلع قائمة وملموسة لتغطية احتياجات استهلاكية أو إنتاجية مختلفة. وبالتالي تتقاطع المعالجات المطروحة للتحديات المختلفة في العالم العربي، وكذلك التحديات ذاتها في البلدان والتكتلات العربية المختلفة، فجزء كبير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سواء في بلدان الخليج أو العالم العربي ككل، ينبع من قصور في قطاعات الإنتاج الحقيقي بها، واعتماد اقتصاداتها على أنشطة ريعية وقطاعات استخراجية بما ينتج اختلالات اقتصادية في بنية القطاعات المختلفة، وكذلك اختلالات في توزيع العائدات والريع، ومركزية اقتصادية، سياسية، واجتماعية نظراً لغياب الإنتاج لصالح التحصيل المركزي الجامع للريع ثم إعادة توزيعها كيفما اتفق. إن مسار التنمية والتكامل الاقتصادي والتجاري الشاملين في الخليج والمنطقة العربية ككل، يمر حتماً بإعادة الاعتبار إلى أسس وقواعد الاقتصاد الحقيقي التي ربما قد تم إغفالها في خضم الاهتمام بتحديث القطاعات المالية وربطها بنظيراتها العالمية، وتطوير الخدمات وميكنتها، وغير ذلك من مظاهر النمو الاقتصادي المعاصر؛ إعادة الاعتبار لاستراتيجيات التصنيع ودعم الزراعة واستصلاح الأراضي والأمن الغذائي، لتأسيس قواعد إنتاجية حقيقية في المنطقة تمهد لتكامل فعلي، وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. ●

تقسيم العمل والتخصيص، بأن يتم توطئ الأنشطة الصناعية والزراعية المتباينة بين بلدان المجلس بما يحقق قدراً أكبر من التكامل فيما بينها عبر إنتاج حزم مختلفة من السلع وتبادلها داخل إطار مجلس التعاون، على أن يتم مراعاة خصائص الموارد بين بلدان الاتحاد بما يتلاءم مع الصناعات أو الأنشطة المراد توطئها.

بالإضافة لذلك، يطرح الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون فرصاً لزيادة التبادل التجاري عبر زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإنتاجية محل الاهتمام، بما يتعدى التركيز الحالي لرأس المال الأجنبي في قطاع الطاقة والعقارات والخدمات. فاستغلال الاتحاد الجمركي والتجارة الحرة بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاون، والتعريفية الموحدة مع العالم الخارجي، قد ينتج عنه زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كمثل ما تحقق في مناطق تجارة حرة أخرى حول العالم، كالاتحاد الأوروبي أو م منطقة النافتا، مع أخذ فارق الحجم في الاعتبار بين الأمثلة المذكورة. فمناطق التجارة الحرة بشكل عام تخلق سوقاً مشتركاً أكبر، وبالتالي أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي، خاصة إذا ترافق ذلك مع التوسع في القيود الجمركية والمعمارية بين منطقة التجارة من جانب، وبين العالم الخارجي من آخر، بما يدفع المستثمرين للجوء إلى توطئ أصول إنتاجية داخل السوق المشتركة للاستفادة من التسهيلات التي تكفلها قواعدا للأنشطة القائمة بها، وتجنب من ناحية أخرى التكاليف المرتفعة والقيود على دخول سلعهم إلى منطقة التجارة.

خاتمة

تواجه التجارة البينية الخليجية تحديات جذرية في مسارها، وهي في مجملها كانعكاس للتجارة العربية ككل، بل والمكون الرئيسي لها في واقع الأمر، تعاني من أزمات مشابهة

* باحث بوحدة الدراسات الاقتصادية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الهوامش

- ١ - صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤»، الملحق الإحصائي.
- ٢ - صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ملحق (١/٨).
- ٣ - جُمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ملحق (٣/٢).
- ٤ - جُمعت وحسبت من «OPEC Annual Statistical Bulletin ٢٠١٥»؛ P. ١٧؛ Table ٤، «IMF World Economic Outlook Database. April ٢٠١٣».
- ٥ - World Bank Database.
- ٦ - World Bank. Ibid.
- ٧ - جُمعت وحسبت من «OPEC Annual Statistical Bulletin ٢٠١٥»؛ P. ١٧؛ Table ٤، «IMF World Economic Outlook Database. April ٢٠١٣».
- ٨ - صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤»، ص: ١٨٤، ١٨٥، الجدول (٨).
- 9 - European Commission, Eurostat Official Website, «http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods_-_recent_trends#Intra-EU_trade_in_goods_by_main_product_groups».

الخدمات .. والتكامل الاقتصادي الخليجي

قد تكون السياسة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي محل استفسار أو مثيرة للجدل في بعض الأحيان. لكن المجلس نجح وطور التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ليشمل التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة. وطبقاً لعدد من المقاييس، تظل تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون تشكل مثالا ناجحا. ويمكن القول: أن أبناء دول مجلس التعاون، ومعهم صنّاع القرار، ركزوا على الأهداف الكبرى والطموحة، مثل الاتحاد النقدي والاتحاد الجمركي الذي أثار كثيراً من النقاش، ليس بدرجة أهمية إجراءات التقييس والتقارب التنظيمي التي من شأنها أن تسهل الاستثمارات المشتركة والمتبادلة، حتى وإن كانت أقل بروزاً، وهو مجال عمل يحتل مكانة أهم من التجارة البينية العابرة للحدود التي لا تزال محدودة النطاق.

د. ستيغن هيرتوغ *

خارج قطاع المحروقات، ولاسيما منتجات الصناعة الثقيلة ذات الاستهلاك المكثف للطاقة، وكذلك بعض منتجات الصناعات التحويلية من مشتقات النفط.

وتتقتر كتلة دول مجلس التعاون إلى عنصر ذي قيمة مضافة، وهو مجمعات سلاسل القيمة المتشعبة التي سبق وأنشأتها المناطق الاقتصادية الأعظم، مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). ففي هذه المناطق، تقوم الشركات من مختلف الدول بإنتاج البضائع المتقدمة، مثل السيارات والطائرات والمعدات الصناعية بصورة مشتركة، حيث تسهم الاقتصادات المختلفة في شتى مراحل عملية الإنتاج، بحسب مخزونها من الثروات والموارد وأسعار التكلفة وقدراتها التقنية. ولا يتم استغلال إلا القليل من مثل هذه المزايا التنافسية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون، بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها على الأرجح، فإنه لا يوجد إلا القليل من التبادل الصناعي البيني، كما أن معظم الإنتاج يتم على المستوى المحلي، وليس عن طريق الشراكة الإقليمية أو التجارة العابرة للحدود.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل حجم التجارة البينية الإقليمية أعلى في رابطة آسيان (تشكل أكثر من خمس إجمالي

شهد اقتصاد دول مجلس التعاون نمواً سريعاً منذ بداية ارتفاع أسعار النفط في أوائل الألفية الثالثة، لكن الاقتصاد الكلي لهذه الدول لا يزال في مرتبة هامشية مقارنة بالاقتصاد العالمي، حيث بلغ مجموع الناتج الإجمالي المحلي للمنطقة نحو 1,1 تريليون دولار في عام 2012م، أي أقل من كندا، وأكثر قليلاً من نصف الناتج الإجمالي المحلي الفرنسي. ولذلك، فإنه لا عجب في أن تظل أهمية التبادل التجاري مع بقية دول العالم أكبر كثيراً من مكانة التبادل الإقليمي الداخلي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. ففي حين أن حجم التبادلات التجارية البينية داخل مجلس التعاون قد تضاعف منذ عام 1980م، فهي لا تزال تمثل نحو 8٪ فقط من إجمالي التبادل التجاري الخليجي حالياً.

ولا يعود توجه التجارة نحو الخارج إلى صغر حجم الأسواق الخليجية فقط مقارنة بالأقاليم الشريكة، مثل آسيا وأوروبا أو أمريكا الشمالية، بل هناك أيضاً محدودية في تبادل السلع بين دول مجلس التعاون بسبب عدم التكامل بين اقتصادات دول المنطقة. فجميعها تنعم بثروات طبيعية متشابهة من حيث موارد الطاقة، ورأس المال الوفير، والقوى العاملة الرخيصة التي تتكون من العمالة الوافدة. وتميل هذه الدول إلى إنتاج السلع نفسها

التشابه في عناصر الإنتاج والأسعار بين دول الخليج

يجعل التصنيع العابر للحدود هدفاً صعب المنال



حجم التبادل التجاري العالمي)، أو في أوروبا (تشكل أكثر من نصف حجم ذلك التبادل). ويرجع غياب سلاسل القيمة العابرة للحدود جزئياً إلى نقص التطور التكنولوجي في مجال التصنيع. ويمكن التغلب على هذا النقص مع مرور الوقت. إلى جانب ذلك، تظل العقبات البيروقراطية واللوجستية الكبيرة التي تعيق التجارة البينية الإقليمية قائمة. وقد سبق أن تسببت الاختلافات السياسية والإدارية في تباطؤ تدفق السلع عبر الحدود بين السعودية والإمارات وسلطنة عُمان وقطر. ويمكن الحد من هذه العوائق أيضاً مع مرور الزمن.

لكن التشابه من حيث عناصر الإنتاج المتاحة ومستويات الأسعار بين بلدان مجلس التعاون يجعل من إيجاد مجتمعات التصنيع المتشعبة العابرة للحدود هدفاً صعب المنال، حتى على المدى البعيد. وحتى إذا تحقق ذلك، فمن الأرجح أن تنشأ سلاسل القيمة بالاشتراك مع اقتصادات الجوار مع توفر عوامل انخفاض تكلفة اليد العاملة والعجز في رأس المال، مثل مصر والأردن.

ولا توجد دراسة موثوقة بها حول تأثير التكامل التجاري في دول مجلس التعاون في الاقتصاد الكلي، ولكن نظراً لتريكة التجارة الحالية والمستقبلية المحتملة فإنه من الواضح أن تأثيرات النمو ستكون على الأرجح متواضعة نسبياً. إن نشاطات الصناعة التحويلية المحدودة التي حققت مستوى عالمياً في المنطقة، مثل البتروكيماويات والألمنيوم والبلاستيك، بدرجة أقل، موجّهة إلى الخارج، وهي تعتمد على الطلب الآسيوي بدلاً من الأسواق الإقليمية الأصغر.

سوق الخدمات

إن كانت إمكانات التجارة في البضائع محدودة، فهل يعني هذا أنه على دول مجلس التعاون أن تكبح جماح طموحاتها نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي؟ لعل هذا مجرد استنتاج خاطئ، فقد ركزت دول المجلس على تحرير التجارة أساساً، لأن ذلك يمثل الوصفة التقليدية الدولية لتحقيق التكامل الاقتصادي. إلا أن الاقتصاد العالمي يشهد تغييراً مستمراً مع تنامي أهمية التبادلات التجارية في قطاع الخدمات والاستثمارات العابرة للحدود، وليست منطقة مجلس التعاون بمنأى عن هذه التوجهات، التي هي على الأقل، معلنة بشكل أوضح في بقية العالم، إضافة إلى تركيز نظم التكامل الاقتصادي خارج مجلس التعاون على تنظيم التجارة في مجال الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو في المقابل تحول لم يحدث إلا بنسق بطيء في كتلة مجلس التعاون الخليجي على الأقل على مستوى السياسات العليا.

وعلى الرغم من شح المعلومات الموثوق فيها في هذا المجال، فإنه من الواضح جداً أن التبادل التجاري في قطاع الخدمات

شهد ازدهاراً كبيراً اعتباراً من بداية الألفية الثالثة، إذ كان حجم هذا التبادل ضعيفاً جداً قبل ذلك. وقد ظهر رواد هذا المجال الإقليميون، وحتى العالميون في بعض الأحيان في قطاعات الاتصالات والطيران والإمداد اللوجستي والخدمات البترولية والتجزئة والسياحة والعقارات، فضلاً عن مشاريع البناء والتشييد الواسعة النطاق.

وتتميل المؤسسات الخليجية الرائدة في قطاع الخدمات، مثل زين وأرامكس والفطيم وإعمار، إلى تركيز أعمالها على النطاق الإقليمي أكثر من نظيراتها من شركات التصنيع التي تسيطر الدولة على ملكيتها، مثل سابك أو صناعات قطر. وحيث إن شركات الطيران الكبرى المملوكة للدولة، مثل طيران الإمارات والخسوط القطرية، تنتهج استراتيجية عالمية، فإن شركات خاصة أصغر حجماً، ولكنها مهمة، مثل العربية والجزيرة، تقوم بتقديم خدمات إقليمية في أغلبها.

الشركة. وحسنت المنافسة البيئية داخل كتلة مجلس التعاون بشكل كبير من إمكانيات الاختيار، ومن جودة الخدمات في المنطقة، حتى إنه يمكن القول إن قطاع الخدمات الخليجي متقدم على القطاع الصناعي، مع تزايد العلامات التجارية التي تحظى بالشهرة والاعتراف حتى خارج حدود المنطقة على الرغم من تركيزها الكبير على الأسواق الخليجية.

وقد اضطلعت الإمارات، ودبي على وجه الخصوص، بدور محوري في هذا المضمار، وهي لا تزال المركز الرئيسي لصناعة الخدمات في المنطقة. وقد نجحت الشركات المصدرة للخدمات في الأسواق المجاورة في تبني نماذج الأعمال التي تم تطويرها في دبي، وشكلت دبي مركزاً مهماً لاستقبال الاستثمارات الخليجية في قطاع الخدمات.

الفضاء الاستثماري

يفسر ازدهار الاستثمارات العابرة للحدود في الواقع وإلى حد بعيد نشأة سوق متحدة للخدمات في منطقة الخليج، وهي مستمرة في التطور حتى وإن كانت مسيرة التكامل على الصعيد السياسي لم تحقق تقدماً يُذكر.

ويتركز الاستثمار العابر للحدود على نطاق واسع في قطاعات الاتصالات والتجزئة والعقارات والسياحة والصحة والخدمات المصرفية لغير الأفراد (وبدرجة أقل التصنيع). ويمرّ هذا النوع من الاستثمار بمرحلة من الإقلاع التدريجي في قطاع الطيران. وقد استقطبت مؤسسات ملك الدولة، إضافة إلى الشركات الخاصة، واكتسب ديناميكية إضافية مع ظهور صناعة السندات الإقليمية الخاصة التي تقودها الشركات الرائدة، مثل انفستكورب INVESTCORP أو "أبراج" اللتين تعهدتا بصفقات عابرة للحدود متوسطة الحجم، تغطي مجموعة واسعة من القطاعات.

وقد بلغ معدل التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون نحو ٣٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠١م، بعد أن كان أقل من مليار خلال تسعينيات القرن الماضي، مما يشكل نصيب الأسد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي، والأهم من ذلك هو أن ثلث المبلغ (٣٠ ملياراً أو أكثر)، كان من الاستثمارات الأجنبية المباشرة النابعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي نفسها.

وبينما توجد تقاليد عريقة من الاستثمار الأجنبي المباشر الكويتي والسعودي في البحرين، إلا أن التدفقات ازدادت تنوعاً خلال العقد الأخير، فقد أصبحت دولة الإمارات بمناطقها الحرة أهم مركز للاستثمارات الأصغر حجماً. وقد أصدرت السلطات في مختلف الإمارات ٣٠٤٢٥ ترخيصاً تجارياً للمواطنين الخليجيين بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، ٤٣,٢ ٪ منها أسندت لمواطنين



وتظل العقبات التي تحول دون أنشطة قطاع الخدمات العابرة للحدود قائمة في بعض الأسواق المهمة، فلا يزال النفاذ إلى سوق الطيران خاضعاً للقيود، حيث لم تبدأ السعودية في فتح قطاع الطيران المحلي المهم لديها إلا مؤخراً أمام المنافسين من جيرانها الخليجيين. كما أن النفاذ إلى سوق الخدمات المصرفية للأفراد لا يزال محدوداً، ولكن أينما تم السماح بتقديم الخدمات العابرة للحدود، ازدهرت هذه التجارة مستفيدة من المزايا التنافسية الحقيقية للشركات المنفردة.

وفي دول مجلس التعاون، يبدو أن أهمية وفورات الحجم Economies of scale هي فعلاً أكبر في أسواق الخدمات منها في أسواق التصنيع، حيث أن مزايا القرب الجغرافي في قطاع الخدمات أكثر من مزاياه بالنسبة للتصنيع، نظراً لكون القدرة على تكييف الخدمات لتلبية الحاجيات والمتطلبات المحلية أكثر أهمية، وليس خوض السوق العالمية ضرورياً حتى يكبر حجم

التنظيمي تحت رعاية خليجية بحتة. ففي حال السعودية، مثلاً، تم تحرير الاستثمار في أسواق الخدمات الرئيسية كإجراء تمهيدي للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥م، كما أن الخطوات الأخرى من عملية تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دول مجلس التعاون الخليجي - مثل إقامة المناطق الحرة أو فتح قطاعات التجزئة والعقارات للمستثمرين الأجانب - كانت خطوات عامة، ولم تكن تقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الواقع، فقد جاء جزء كبير من عمليات الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والتسهيلات التنظيمية كنتيجة للمنافسة داخل دول مجلس التعاون وليس كنتيجة التعاون: ومع بروز دور الإمارات الرائد في وضع المعايير للتنظيمات الملائمة للاستثمار، شعرت الحكومات الخليجية بضغط متزايدة لجعل أسواقها وجهات جذابة للمستثمرين الدوليين والإقليميين والحفاظ على ذلك المكسب. وقياساً، فإنه كثيراً ما كان التنافس هو الذي يؤدي إلى عدم التعاون على المستوى الرسمي، مما دفع الحكومات إلى التنافس بعضها مع بعض لجذب المستثمرين. ومن المفارقات أن هذا الأمر قد أفضى إلى التكامل، ومن أهم الجهات المستفيدة من تحرير الاستثمار، حتى لو كانت هذه العملية ذات صبغة عالمية في باطنها، هي في الأغلب الشركات الخليجية التي كان بإمكانها استخدام خبراتها المحلية والبنية التحتية المتاحة لها بكل سهولة للتوسع في الأسواق المجاورة.

أسس التكامل الاقتصادي

ينبغي أن يكون تحقيق مزيد من التكامل على مستوى أسواق الخدمات وتسهيل الاستثمار عبر الحدود محور التركيز الرئيسي لجهود التكامل الاقتصادي الخليجي في المستقبل. وليس من الممكن التنبؤ بدقة بمدى تأثير مثل هذه السياسات في الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فمن الواضح من الناحية الهيكلية أن التنوع والتكامل في أسواق الخدمات قد شكّل خطوة حاسمة بعيداً عن الاعتماد على المحروقات في المنطقة، وتمثل دبي مثالاً جيداً لاقتصاد ما بعد النفط والغاز. فهي من بين جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تُعدّ الأكثر تكاملاً وإسهاماً في تقديم الخدمات عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الفوائد الملموسة التي جلبتها الخدمات والاستثمارات العابرة للحدود لمواطني دول مجلس التعاون واضحة وجلية، منها خدمات أفضل وأرخص للهواتف الجوالة، وخيارات أفضل بكثير للنقل الجوي والسياحة المحلية والإقليمية، وتنوع وتنافسية أكثر في

سعوديين. كما أصبحت المملكة العربية السعودية بدورها قبلة مميزة للمستثمرين من دول المجلس المجاورة، نظراً لحجم السوق الكبير والمتنامي، وكذلك بسبب صعوبات النفاذ إلى هذه السوق لغير الخليجين من المستثمرين، مما يمنح أفضلية استراتيجية للشركات الخليجية.

وقد تعزّز حضور الشركات الإماراتية الناشطة في ميادين العقارات والسياحة بالسعودية على غرار إعمار وداماك أو روتا. وتمثل السوق السعودية نحو نصف سجل الطلبات والإيرادات لشركة درايك أند سكال للمقاولات العاملة بدبي. وتشمل بعض العلاقات الجديدة نشاط شركات التجزئة الإماراتية والكويتية في المملكة العربية السعودية، واستثمارات الشركات الإعلامية السعودية والكويتية في الإمارات، والأنشطة الواسعة النطاق للشركات العقارية القطرية في سلطنة عُمان، مع استثمارات هائلة عابرة للحدود في قطاع الاتصالات تشمل دول مجلس التعاون كافة، سواء كمصدر أو كمتلق.

تركز المؤسسات الخليجية على الخدمات أكثر من الاهتمام بالصناعة

التقارب الحقيقي

لم تنشأ أسواق الخدمات المتكاملة هذه من فراغ تنظيمي؛ وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل أولوية كبرى على الصعيد السياسي فإن الحكومات الخليجية بذلت جهوداً ملحوظة باتجاه فتح قطاعات مهمة أمام الاستثمار الأجنبي وتوحيد المعايير التنظيمية. عملت بلدان مجلس التعاون على منح المستثمرين الإقليميين المكانة نفسها التي يتمتع بها نظراًهم من المواطنين في إطار السوق الخليجية المشتركة، حتى وإن عانت هذه السياسات، في المراحل الأولى، من بعض الصعوبات على المستوى العملي. وحيثما نجحت السياسات، كان لها أثر إيجابي مباشر في المستهلكين. وفي قطر، مثلاً، المعروفة بارتفاع الأسعار ومحدودية المنافسة المحلية، أصبح على أصحاب وكالات السيارات أن يتنافسوا مع وكالات البيع من البلدان المجاورة، مما أدى إلى خفض الأسعار.

كما تم إجراء التوحيد فيما يتعلق بمعايير المنتجات، ومواءمة المقاييس أو إمكانية الانتفاع بالتأمين الاجتماعي، مما سمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالعمل في الدول الخليجية المجاورة بقدر أكبر من الراحة. وعلى الرغم من أن عدداً من سياسات التكامل العليا ظلت عالقة، على غرار المجال الجوي المشترك أو الأسواق المالية المشتركة أو الاتحاد النقدي، فقد تم إحراز كثير من التقدم في مستوى منخفض، في شؤون التحرير الاقتصادي والتقييس، دون أن يتم التنويه بهذا علناً.

ولم تتم كل الإصلاحات المتعلقة بمنظومة الاستثمار والتقارب

مزايا القرب الجغرافي في قطاع الخدمات أكثر من التصنيع والمنافسة طورت جودة الخدمات في الخليج

أنه ليس لأيّ منها أن تتصدّر عناوين الصحف الدولية، إلا أن أثرها التراكمي يمكن أن يكون أعمق كثيراً من المشاريع الرائدة التقليدية في التكامل الإقليمي في دول مجلس التعاون.

ويتطلب التكامل على مستوى "التفاصيل الجوهرية" للتقارب المتأخرة وتوفير القدرات الإدارية المتخصصة. ولذلك، ينبغي بناء المزيد من القدرات في مجالات الإدارة والتخطيط السياسي على المستوى الوطني وعلى مستوى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على حد سواء، وليس لتسيق التنظيمات وتحسينها فقط، بل كذلك لإيجاد بيانات أفضل عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخدمات العابرة للحدود. كما يتعين على صنّاع القرار أيضاً التفكير في إجراء دراسات استقصائية منتظمة وإنشاء مجموعات التركيز بقصد رصد احتياجات وشكاوى المستثمرين عبر الحدود حتى يتجه تركيز اللوائح التنظيمية نحو القضايا ذات الأهمية الفعلية، ولكي يتسنى للمبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص الاستمرار في قيادة التكامل الإقليمي.

.. ما إن تنطلق مسيرة التكامل أو الاتحاد، سوف يحصل المزيد من التكامل المتعدد الاتجاهات على مستوى المعايير والعمليات دون الوقوع رهينة للصراعات الدبلوماسية حول قضايا شكلية، مثل أسماء ومواقع المؤسسات الخليجية الجديدة، وأكثر سهولة من الوحدة النقدية. وعلى سبيل المثال، سوف يسمح التكامل المتعدد الاتجاهات بالتعاون المرن، والذي يمكن بموجبه لبعض البلدان المضي قدماً في اتحاد أعمق دون خلق إشكالات سياسية. وهكذا، فيما يخص التكامل الاقتصادي، ربما يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تركز أقل على المبادرات الضخمة، ذات العناوين والشعارات الرنانة، وأن تجرؤ على التركيز أكثر على التفاصيل الدقيقة. ●

قطاعات التجزئة. ومن خلال تكامل أسواق الخدمات، ربما أكثر من أي سياسة اقتصادية أخرى على مستوى دول مجلس التعاون، يمكن للحكومات الإقليمية بناء الدوائر الانتخابية الشعبية التي تدعم مزيداً من التعاون الإقليمي.

وتبدو منافع مشروع الاتحاد النقدي الرفيع المستوى أقل أهمية مقارنة بالتكامل في مجال الخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لكون معظم عملات دول مجلس التعاون مرتبطة بالدولار. وسوف يتمثل التأثير على الأرجح في انخفاض تكلفة عمليات الاستثمار العابر للحدود، وهي خطوة مهمة، ولكنها ليست كافية وحدها بتسهيل إقامة السوق الخليجية المشتركة. ونظراً للرهانات السياسية والرمزية العالية التي يشملها المشروع النقدي، فإن الاستثمار في العمليات الأقرب إلى الواقع من تقييم وافتتاح قطاعي قد يعود بفائدة أكبر.

وهذا لا يعني تخلي صنّاع القرار في دول مجلس التعاون عن بعض الأهداف، مثل الاتحاد النقدي، كما ينبغي أن يستمروا في متابعة الاتحاد الجمركي حيث تم مؤخراً الاتفاق على تقاسم العائدات، مما قد يمهد الطريق لإحراز تقدم ملموس. إلا أنه في الوقت نفسه، ينبغي المراهنة أكثر، على الصعيد السياسي، بشأن التفاصيل العملية لتكامل السوق المشتركة، بما في ذلك فتح قطاعات حيوية، مثل الطيران أو الخدمات المصرفية، والسعي إلى مزيد من الانفتاح والتقارب في الجوانب التنظيمية والإدارية في مجال تجارة التجزئة، والاتصالات، والبناء، والسياحة، والخدمات اللوجستية.

ويجري حالياً تنفيذ مبادرات مهمة في مجالات متنوعة، مثل تقاسم البيانات الائتمانية والسجلات الصحية على مستوى دول مجلس التعاون، وإنشاء معايير البناء المشتركة، وتنظيم أسعار التجوال في الاتصالات عبر الهواتف النقالة roaming services. وتتقدم هذه المبادرات، في معظمها، ببطء، لأنها لا تلقى سوى اهتمام محدود على مستوى السياسات العليا. وإن كان صحيحاً

* مركز الخليج للأبحاث - برنامج الاتحاد الخليجي

الهوامش

عرف مجلس التعاون الخليجي نصيباً من التغيرات السياسية في السنوات الأخيرة، حيث يبدو أن بعض المشاريع الرائدة، مثل العملة المشتركة أو الوحدة السياسية لا تزال عالقة. وفي أوائل عام ٢٠١٤، أدى نزاع دبلوماسي مفتوح غير مسبوق إلى سحب ثلاثة سفراء خليجيين من قطر، وهو ما يُمَدّ تطوراً أكثر خطورة من سحب السفير السعودي في أعقاب الخلاف السعودي - القطري عام ٢٠٠٢.

الغاز في دول مجلس التعاون: الاتجاه إلى الداخل

لدى دول مجلس التعاون احتياجات مؤكدة ضخمة وموارد كبيرة غير مكتشفة من الغاز الطبيعي، تشمل كلاً من كبار منتجي الغاز ومستهلكيه على حد سواء. وقد بدأت المنطقة، التي زادت مؤخراً من حصتها في سوق الغاز العالمي، بالاضطلاع بدورٍ متنامٍ في استهلاك الغاز واستيراده. وفي الوقت الذي يتم فيه تصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال من المنطقة، بدأت عدة بلدان خليجية تعاني من عجز متنامٍ من الغاز باستيراده من دول الجوار ومن خلال السوق الدولية.

د. ناجي أبي عاد*

ضخمة على إنتاج وتصدير الغاز، وتتركز الاحتياطيات القطرية في حقل الشمال، وهو الأكبر للغاز غير المصاحب في العالم، ويشكل متوسط احتياطيات الغاز الطبيعي إلى إنتاجه في دول مجلس التعاون نسبة عالية جداً، وهو مقياس كثيراً ما يُستخدم كمؤشر على قدرة الإنتاج في المدى القصير، وهو قدر بنحو 111 عاماً في عام 2012م، أي ما يعادل ضعف المعدل العالمي البالغ 55 عاماً. وإضافة إلى أن الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في المنطقة، كما قُدرت في أوائل عام 2014م، تكفي وحدها، حتى من دون أي اكتشافات إضافية، لتلبية الاستهلاك الحالي للغاز الطبيعي في العالم لأكثر من 12 عاماً^١.

زيادة الطلب على الغاز في دول المجلس

يُستهلك جزء كبير من الغاز المنتج في المنطقة في الأسواق المحلية الخليجية، ويتزايد استخدام الغاز كوقود في عدد من التطبيقات الحيوية والأساسية في الخليج، مثل توليد الطاقة وتحلية المياه والبتروكيماويات والأسمدة وإعادة تدوير المكثفات وزيادة ضغط مكامن النفط. وتشهد المنطقة تطبيقات جديدة للغاز، مثل استخدامه في شكله المضغوط، وعلى نحو متزايد، في قطاع النقل، ويستوعب قطاعاً توليد الطاقة وتحلية المياه نحو نصف إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في دول المجلس، في حين يستوعب القطاع الصناعي ما يقرب من 25%، ويُستعمل الباقي (نحو 15%) في العمليات البترولية ولغاية المحافظة على الضغط في آبار النفط. وفي الواقع، فإن إعادة حقن الغاز الطبيعي للحفاظ

وهناك تباينات بين دول مجلس التعاون من حيث حجم وطبيعة احتياطيات الغاز الطبيعي وموارده، ومن ثم تتفاوت التطلعات والأهداف وراء صناعة الغاز داخل هذه الدول. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الغاز الطبيعي من خلال استراتيجيات مختلفة، منها استخدامه محلياً من أجل تصدير المزيد من النفط الخام والمنتجات البترولية، أو الاستفادة منه لبناء وتطوير قاعدة لصناعة البتروكيماويات والأسمدة، أو تعزيز إنتاجه بهدف زيادة حصة الصادرات في سوق الطاقة العالمي في وقت يتحدد إنتاج النفط وإيراداته عن طريق حصص الإنتاج أو قدراته. وتستخدم بعض البلدان احتياطياتها المتواضعة من الغاز لتقليل اعتمادها المتزايد على استيراد المنتجات البترولية أو الغاز الطبيعي، وبالتالي تقليل واردات الوقود والمساعدة على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الست كميات هائلة من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، والتي قُدرت في أوائل عام 2014م، بنحو 42000 مليار متر مكعب^١. ويمثل هذا الاحتياطي نحو 23% من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين يمثل سكان المنطقة أقل من 2% من سكان العالم، ويختلف حجم احتياطي الغاز من دولة خليجية إلى أخرى، من نحو 200 مليار متر مكعب في البحرين إلى 24700 مليار متر مكعب في قطر. وتتكون معظم الاحتياطيات المؤكدة في دول مجلس التعاون الخليجي - باستثناء قطر - بشكلٍ مصاحب مع النفط الخام، وبالتالي يرتبط إنتاجها ارتباطاً وثيقاً بإنتاج هذا النفط. وهذا يمنح قطر تحديداً، قدرة



منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والتي تشمل جميع الدول باستثناء البحرين وسلطنة عُمان، يُعتبر مكلفاً جداً، إذ أن الطلب المحلي على النفط الخام والمنتجات البترولية يدخل في أساس حساب حصص الإنتاج التي تحددها المنظمة. وفي الواقع، فإن الاستهلاك المحلي من النفط الخام والمنتجات البترولية هو جزء من حصص إنتاج أوبك، والتي تقوم على الإنتاج الفعلي، وليس على حجم الصادرات.

ويأتي تنامي الطلب المحلي على النفط الخام ومشتقاته على حساب التصدير. ومع استخدام المنتجات النفطية بشكل متزايد لتلبية الطلب المحلي، فإن إمكانيات التصدير لم تعد بالقدرة التي كانت عليها في السابق.

ويكتسب هذا المنطق مزيداً من القوة في معظم دول منظمة أوبك، بما في ذلك أعضاؤها الخليجيون الأربعة، وهي التي تنتج حالياً ما يقرب من أقصى طاقتها، وعليه يمكن القول: إن الاستخدام المتزايد للنفط الخام في تلك البلدان يؤدي إلى خسائر فادحة ومتزايدة في العائدات، وهذه الخسائر في إيرادات التصدير التي تدرّ حالياً دخلاً أعلى بنسبة ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ % من العائدات الفعلية من المبيعات المحلية، هي غير مستحبة بالتأكيد.

وبالرغم من حاجة معظم دول الخليج إلى مواصلة الاستثمار من أجل الحصول على إمدادات الغاز المتزايدة، إمّا عن طريق استكشاف وتطوير الاحتياطيات المحلية أو عن طريق استيراد الغاز من الموردين الإقليميين والدوليين، فإن استخدام الغاز

على الضغط في حقول النفط الناضجة في المنطقة، وكثير منها بدأ بالإنتاج منذ ٦٠ عاماً، تمثل ضرورة ملحة ومتزايدة في الوقت الراهن.

ومن المتوقع أن يستمر التوسع في الطلب على الغاز الطبيعي في الخليج في المستقبل، حيث تشهد المنطقة نمواً اقتصادياً وسكانياً يتجاوز بمعدلاته تلك المسجلة في مناطق أخرى من العالم. وفي هذا الإطار، يُتوقع نمو استخدام الغاز من قبل قطاعي توليد الطاقة وتحلية المياه بمعدلات مرتفعة بالتوازي مع الزيادة في الطلب على الكهرباء (نحو ٨-١٠ في المئة سنوياً) في معظم دول المنطقة، وذلك حتى منتصف العقد المقبل على الأقل.

وهنا قد يأتي سؤال: لماذا لا تكون منطقة الخليج أكثر اهتماماً باستهلاك النفط الخام والمنتجات البترولية محلياً بدلاً من استخدام الغاز الطبيعي، وخصوصاً أنها منطقة غنية جداً بالنفط، حيث تمتلك نحو ٢٩ % من احتياطيات العالم المؤكدة منه؟، وهنا يمكن القول بالطبع يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استخدام النفط الخام والمنتجات البترولية بدلاً من الغاز الطبيعي، وبخاصة في تلك المرافق التي لديها القدرة أو تسعى إلى امتلاك القدرة على استهلاك الوقود السائل، ولكن هذا الخيار يثير تساؤلات وقضايا سياسية واجتماعية متعلقة بمستوى التلوث في المنطقة، وفي وقت بدأت القضايا البيئية تلقي اهتماماً جدياً في هذا الجزء من العالم.

إضافة إلى ما سبق، يُعتبر الاستهلاك المحلي المتزايد من النفط الخام ومشتقاته في دول مجلس التعاون الأعضاء في

أول مكنم غاز صخري في تشكيل سارة الجيولوجي في منطقة الربع الخالي، في حين تم التعرف على عدد من المكامن الأخرى المحتملة للغاز غير التقليدي. وتستعد المملكة الآن لاستخدام الغاز الصخري لتغذية مصنع طاقة بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات ليغذي مشروعاً كبيراً لتعدين الفوسفات في منطقة جيزان^٦.

ولكن، ومن أجل البدء في مشاريع واسعة النطاق وأكثر شمولية لتطوير حقول الغاز غير المصاحب ومكامن الغاز غير التقليدي الباهظة الكلفة، على دول الخليج معالجة قضية أسعار الغاز المحلية، من خلال زيادتها تدريجياً قبل الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل. ومن المتوقع أن تواجه مثل هذه الخطوات مقاومة من قبل المواطنين الذين يعتبرون أسعار الغاز الرخيصة جزءاً من عملية توزيع الثروة، ومن قبل المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تستفيد من مستوى الأسعار المنخفض لمراكمة الأرباح الضخمة.

معوقات استكمال شبكة الغاز في دول المجلس

لمواجهة العجز المتزايد من الغاز في دول مجلس التعاون، بدأ الاعتماد جزئياً على استيراده عبر أنابيب إقليمية كان يُؤمل أن تكون مقدمة وجزءاً من مشروع شبكة الغاز الخليجية المقترحة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. ولا شك في أن هذه الشبكة سوف تؤدي في حال استكمالها إلى توسع مستوى الموارد المتاحة للاقتصادات الخليجية، وتسهم في تطوير أكبر للمنطقة، وتعزيز التجارة البينية بين دولها، وتكون خطوة هامة نحو الهدف العام المنشود والتمثل في ترسيخ التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ويمكن عندها لتلك الدول، التي تترابط بعلاقات تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية، أن تتمتع بموارد الطاقة المنتجة بمختلف أشكالها من داخل المنطقة.

ولكن، لم يتم بناء إلا عدد قليل من أنابيب الغاز في الخليج. فإضافة إلى خط الأنابيب ما بين العراق والكويت، والذي لم يُعمّر طويلاً، ووصلة الغاز الصغيرة ما بين سلطنة عُمان ورأس الخيمة، تم بناء خط أنابيب دولفين الذي يزود منذ عام ٢٠٠٧م، الإمارات وسلطنة عُمان بما أقصاه ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز القطري^٧. وكان إنشاء تلك الأنابيب نتيجة تسويات أسفرت عن أسعار منخفضة للغاز الذي يتم ضخه، وهي على مستويات لن تتكرر بالنظر إلى ارتفاع قيمة العائد الصافي للغاز مقارنة بما كانت عليه في العقود الماضية.

وليست مسألة الاتفاق على أسعار الغاز وحدها ما يعوق إنشاء خطوط أنابيب الغاز الإقليمية وشبكة الغاز المتكاملة، بل إن هناك عدد من المسائل التي لا بد من معالجتها حتى يتسنى إنشاء

الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية من شأنه أن يوفر على تلك البلدان الاستثمارات اللازمة لبناء مصافي النفط بغية تلبية الطلب المحلي على المنتجات النفطية، ويبقى على قدر أكبر من النفط الخام والمنتجات البترولية للتصدير، ولا ترتبط حجة استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من النفط الخام والمنتجات البترولية في دول مجلس التعاون بالحد من الآثار السلبية البيئية والتقليل من الخسائر في إيرادات التصدير فحسب، وإنما بالحاجة أيضاً إلى تزويد قطاع الصناعة المتنامي في المنطقة بوقود أكثر ملاءمة لتطويره، وتزويد قطاع إنتاج الكهرباء بوقود يمثل استخدامه أساساً أفضل من وجهة نظر الكفاءة^٨.

تزايد العجز في ميزات الغاز بدول المجلس

تشهد أغلب دول مجلس التعاون عجزاً متنامياً من الغاز، وخصوصاً التي تمتلك احتياطيات متواضعة، أو التي ترتبط احتياطياتها الغازية بالنفط الخام المصاحب، والتي لا يُتوقع أن ينمو إنتاجها من النفط الخام والغاز المصاحب في المستقبل المنظور بمعدلات مماثلة لمعدلات الطلب على الغاز المحلي. ولمواجهة هذا التحدي، تلجأ هذه البلدان إلى استكشاف وتطوير احتياطياتها المتاحة من الغاز أو تعتمد بشكل متزايد على الاستيراد،

مما يؤدي إلى مزيد من التنقيب عن الغاز وتطوير مكامنه. وفي الواقع، بدأت بعض دول المجلس (السعودية وبدرجة أقل الكويت) عمليات استكشاف ضخمة لموارد غاز جديدة، وبخاصة في شكلها غير المصاحب، في حين استمرت في تطوير احتياطياتها المتواضعة نسبياً من الغاز الجاف، والتي تقع في حقول صغيرة متفرقة، أو في مكامن عميقة وعالية الضغط، والتي عادة ما تتكون تحت آبار النفط؛ وبالتالي، فإن عملية تطوير هذه المكامن مكلفة جداً، ولاسيما عند مقارنة تكاليف التطوير مع الأسعار الراهنة للغاز المحلي في المنطقة، والتي تُعتبر منخفضة بشكل مفرط (تتراوح ما بين ٠,٧٥ دولاراً و ١,٢ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية).

وفي الوقت نفسه، بدأت دول الخليج تهتم باستكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدي وخصوصاً الغاز الصخري. وهذا هو الحال في السعودية، حيث من المتوقع وجود موارد واحتياطيات هائلة من الغاز غير التقليدي، قُدِّرت في مارس/ إبريل ٢٠١٢ م، بنحو ١٧ مليار متر مكعب^٩، أي أكثر من ضعف احتياطيات الغاز التقليدي في المملكة. وعليه، تضاعف شركة أرامكو السعودية من جهودها في استخدام تكنولوجيا التكسير الهيدرولي في عدة مناطق. وكانت المحصلة أنه تم الانتهاء بنجاح من تطوير

قد ينشأ سوقاً

للغاز في الخليج

بعد تضاؤل

أحياء خط

أنابيب قطر

بدايات ظلمور سوق خليجية للغاز

نظراً إلى أن معظم صادرات قطر حالياً أصبحت من الغاز المسال، فإن إمكانية بناء خطوط الأنابيب الإقليمية، أصبحت تعتمد إلى جانب عدد من الشروط الأخرى على إرادة الدوحة وإمكاناتها لتصدير كميات إضافية من الغاز. وفي هذا الإطار، وفي حين يراقب المسؤولون القطريون نتائج الدراسات الفنية المتعلقة بحقل الشمال، فإن احتمالات رفع قرار تجميد أي تطوير جديد لهذا الحقل، والذي أُخذ في عام 2005م، لا تبدو واعدة بالنظر إلى التطورات الجارية والمتوقعة في أسواق الغاز الإقليمية والدولية، والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية في الطلب المستقبلي على الغاز القطري. وقد تضاءلت مؤخراً احتمالات إعادة إحياء مشاريع خطوط الأنابيب في الخليج مع بدء العمل في محطات استيراد الغاز المسال في الكويت ودبي، في حين تفكر الفجيرة، والبحرين، والسعودية وحتى سلطنة عُمان جدياً في بناء مرافق مماثلة في بلدانها. وعليه، يمكن أن نرى قريباً سوقاً للغاز المسال في منطقة الخليج، مع تصدير قطر لغازها المسال إلى جيرانها بدلاً من ضخه عبر الأنابيب.

.. في النهاية، مع إمكانية ازدياد المنافسة العالمية على الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الأخرى، ولاسيما الغاز غير التقليدي والفحم النظيف، وتحديدًا في الأسواق الرئيسية لاستهلاك الطاقة (الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، الخ)، ومع إمكانية حصول فائض في المعروض من الغاز الطبيعي المسال ابتداءً من النصف الثاني من هذا العقد، ومع عودة قضايا أمن الإمدادات إلى الظهور يمكن أن تشهد منطقة الخليج قوة دفع كبيرة باتجاه «إعادة توجيه» غاز الخليج إلى داخل المنطقة لتلبية حاجاتها المتزايدة من هذا المصدر النظيف للطاقة. ●

* الرئيس التنفيذي لعمليات شركة بتروليب

خطوط أنابيب تعمل بشكل جيد. فهناك أولاً الطبيعة الموسمية للطلب على الغاز في الخليج وطريقة التعامل معها. فمن المعروف أن الطلب على الطاقة الكهربائية يرتفع كثيراً في الصيف عندما تتزايد حاجة المنطقة إلى التكييف. وبالتالي فإن هناك اختلاف كبير ما بين قوة الطلب على الغاز في الصيف وضعفه في الشتاء. ولإدارة هذا التباين في الطلب، يمكن اللجوء إلى عدة خيارات، كإنشاء مرافق تخزين في مراكز الإنتاج أو الاستهلاك، والتي ينبغي تقييم استثمارها بالنظر إلى آثاره بالنسبة لكل من رأس المال المطلوب وتكاليف التشغيل.

وهناك مسألة رسوم العبور، وخصوصاً عند مرور أنابيب الغاز التي تربط ما بين بلدين عبر أراضي دولة أو دول أخرى. ويمكن لرسوم العبور، أن تؤثر في الجدوى الاقتصادية لمشاريع الأنابيب، وثمة مسألة أخرى مهمة ترتبط بعملية عبور الغاز الطبيعي من خلال خط أنابيب طبقاً لاتفاقيات وشروط منظمة التجارة العالمية. ففى هذه الحالة، يتعين على كل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يعطي مالك أو مشغل أي خط أنابيب يمر عبر أراضيه إمكانية الوصول الكامل والحر إلى السوق المحلية الخاصة به. وفي حالة أنابيب الغاز في الخليج، لم تقبل جميع البلدان بإعطاء هذا الحق، وقد أدى هذا الواقع إلى تأجيل عدد من مشاريع أنابيب الغاز.

وأخيراً الرغبة في الاكتفاء الذاتي من الطاقة. ففي العادة، لا ترغب الدول في أن تعتمد على إمدادات الوقود من أو عبر الدول المجاورة. وبالنظر إلى دول مجلس التعاون، فإنها جميعها دول منتجة للطاقة بشكل عام وللنفط بصفة خاصة، وترغب في تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يعزز من حرق الوقود السائل في بعض هذه الدول على الرغم من ارتفاع تكاليفها النسبية وآثارها البيئية الضارة. وفي الواقع، تجد عدة بلدان، وهي فخورة باحتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز تجد صعوبة في استيراد الغاز من أي مكان آخر^٨.

الهوامش

- 1 - BP Statistical Review for World Energy 2014, London, June 2014
- 2 - Ibid.,
- 3 - Ibid.,
- 4 - Euro Gulf Project, Proceeding of the Final Conference, Task 3, Kuwait City, April 2005
- 5 - US EIA, Saudi Arabia: Country Review 2014
- 6 - The Economist, 15 February 2014
- 7 - www.dolphinenergy.com
- 8 - Naji Abi-Aad, Natural Gas in the Arab World, Paper presented for the 8th Arab Energy Conference, Amman, May 2006

أداء أسواق المال الخليجية: تحليل وتقييم

كان الهبوط الحاد في أسعار النفط أهم حدث حاسم لسوق الأسهم الخليجية خلال عام ٢٠١٤م، وهو ما لم يكن قط في الحسبان في بداية العام. فقد انحدرت أسعار النفط بنسبة ٤٨٪ بسبب زيارة الإمدادات من المنتجين من خارج منظمة الأوبك، وبخاصة من النفط الصخري، وإصرار منتجي أوبك على أداء دور «المنتج المرشح»، وتراجع التوقعات بنمو الطلب. وفق مؤشر ستاندارد اند بورز المركب لدول مجلس التعاون ٢,٥٪ لذلك العام.

راجو ماندا جولانور*

في السوق، حيث تدفقت مليارات الدولارات إلى الأسواق. إلا أن الأسواق الخليجية التي كانت في انتعاش حتى شهر يونيو ٢٠١٤م، تضررت من التطورات الجيوسياسية وبخاصة في العراق حيث

في شهر مايو ٢٠١٤م، تم ترفيع مؤشرات الإمارات وقطر، وهي الآن جزء من مؤشر MSCI الناشئ. وقد نتج عن هذا الإدراج اهتمام كبير من قبل المستثمرين، وتحسن على مستوى السيولة

الفائض المالي المتوقع لدول الخليج العام الحالي ٥,٥٪
تدفعه زيادة الإنفاق الحكومي مع تواصل انحدار الموازنات



لكن لم يستمر الانتعاش طويلاً، وتراجعت أسواق الخليج بحدة مما أدى إلى تلاشي معظم مكاسبها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤م، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات.

وعلى عكس بقية دول مجلس التعاون، تعدّ قطر أقل عرضة للآزمات النفطية، لأن أغلب صادراتها من الغاز الطبيعي المسال. وكانت الأفضل أداءً من بين الأسواق الخليجية في عام ٢٠١٤م. وتبددت المخاوف التي تحوم حول تنظيمها لكأس العالم لكرة القدم، كما تحسنت علاقاتها الدبلوماسية، حيث أعادت دولة الإمارات والسعودية والبحرين سفراءها إلى الدوحة، مما رفع من معنويات المستثمرين. وبصفة عامة، حافظ معدل النمو الإجمالي في منطقة الخليج على عافيته، ويتوقع أن يكون عند ٤,٥ ٪ في عام ٢٠١٥م، بعد أن كان في حدود ٤,٤ ٪ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. كما يُتَظَر أن يزداد النشاط غير النفطي قوة ليبلغ

أدى احتلال تنظيم «داعش» للموصل، ثاني أكبر مدينة وأحد أهم المراكز النفطية في العراق، إلى حالة من الحرب الأهلية في ثاني أكبر بلد منتج للبترو في الأوبك، مما أسهم بالشك في أسواق الشرق الأوسط، إضافة إلى كارثة إدارة أرابتك. وأدى كل ذلك إلى توتر المستثمرين وهزّ ثقتهم، وظهر الركود بشكل حاد في سوق دبي التي خسرت قرابة ربع قيمتها السوقية حين انهار سعر سهم أرابتك من ٦,٦ درهم إلى ٢,٦ درهم في غضون ٢٢ يوماً من التداول وأتت على ٢٠ ملياراً من القيمة السوقية.

وعلى الرغم من التوتر الذي شهده شهر يونيو ٢٠١٤م، سجلت أسواق الخليج ارتفاعاً حاداً مع تراجع المخاوف. وبفضل إعلان السعودية عن فتح أسواق الأسهم للملكية المباشرة للأجانب، عادت المؤشرات الإقليمية إلى الارتفاع. ومع نهاية الربع الثالث من العام الماضي، أصبحت بعض أسواق المنطقة تحتل المراكز الأولى عالمياً من حيث الأداء.

نمت أرباح الشركات بـ ١٣,١ ٪ وحقق القطاعان المصرفي

والعقاري ١٤ ٪ و٢٢ ٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٤



الموازنة المالية مسار الانحدار في عام ٢٠١٥م. ويُقدّر أن ينخفض ميزان الحساب الجاري إلى ٩, ١٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي في العام نفسه بالنسبة لكل دول مجلس التعاون بسبب ركود عائدات النفط، والدعم الواسع النطاق، وتصاعد مستوى أجور موظفي القطاع العام، والمنح التي يتمتع بها المواطنون في الكويت وسلطنة عُمان بشكل خاص.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أدرك الناشطون في الأسواق الخليجية ضرورة تأمين تمويل طويل الأمد ونجحوا

١, ٦٪ في عام ٢٠١٥م، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق العام، وزيادة نشاط القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يظل الناتج الإجمالي المحلي النفطي راكداً في عام ٢٠١٥م، عند حدود ٠, ٦٪ بسبب فتور إنتاج النفط الخام أمام تزايد الإمدادات العالمية، والنمو المتواضع للطلب على المستوى العالمي.

ومن المتوقع أن يبلغ الفائض المالي لدول مجلس التعاون في عام ٢٠١٥م، نسبة ٥, ٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، تدفقه أساساً زيادة الإنفاق الحكومي. كما أنه من المنتظر أن تواصل

التحليل القطري



الكويت

من المتوقع أن يسجل النمو الكلي للناتج الإجمالي المحلي تباطؤاً في عام ٢٠١٥م، ليبلغ ١, ٨٪، ذلك أن نسق النمو السابق لا يمكن أن يتكرر بسهولة. وقد تعتمد ربحية الشركات في الكويت على التنفيذ الفعال لخطط التنمية. وقد حافظ نمو الائتمان على اعتداله مع إجمالي الائتمان الممنوح حتى شهر سبتمبر ٢٠١٤م. وقد ارتفع بنسبة ٧, ٧٪ مقابل الفترة نفسها من السنة السابقة. ومن المتوقع أن يتحسن هذا الوضع مع تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع بمساعدة البنوك المرشمة بشكل جيد.

وإذا كان من المتوقع حدوث أداء فائق من قطاع الخدمات المصرفية والبناء، فإنه يمكن الاحتفاظ بنظرة محايدة بخصوص الخدمات المالية والعقارات، وأما فيما يتعلق بقطاعي البتروكيماويات والاتصالات فالتوقعات يغلب عليها الطابع السلبي.



الإمارات

تشير التوقعات إلى ازدهار النمو الاقتصادي في الإمارات بنسبة ٤, ٥٪ عام ٢٠١٥م. كما تتجه أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية نحو مزيد من التسارع في النشاط الاقتصادي. إن الانتهاء من إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى، والاستعدادات لاستضافة المعرض العالمي في عام ٢٠٢٠م من شأنها أن تساعد على الحفاظ على زخم النمو



السعودية

يستمر الاقتصاد السعودي في الأداء الجيد بفضل النمو القوي في القطاع غير النفطي، وذلك على خلفية الإنفاق الحكومي القوي وزيادة نمو الائتمان. وتتميز السعودية بتركيبة سكانية مواتية بنسبة كبيرة من الشباب ونمو سكاني سريع، وقد قامت الحكومة بعدد من الإصلاحات الهيكلية المختلفة بهدف خلق فرص العمل (برنامج نطا)، وتوفير المرافق السكنية (قانون الرهن العقاري)، وأهم القطاعات المستفيدة من التركيبة السكانية الشابة، وارتفاع دخل الفرد هي القطاعات الاستهلاكية، مثل تجارة التجزئة والأغذية والزراعة والفنادق والسياحة، والتي فاق أداءها المؤشر العام الأوسع بهامش واسع. وسجلت الشركات العقارية أداءً جيداً، حيث إن التجار يراهنون بقوة على الأرباح الإيجابية المفاجئة ما بعد إدخال قانون الرهن العقاري الذي يمكن أن يحفز الطلب على المساكن. وسُجل تقاعس في قطاعي البناء والإسمنت. أما الصناعات البتروكيماوية والاستثمار الصناعي فقد قادت المؤشر إلى التراجع بسبب الانخفاض في أسعار النفط الخام، وهكذا، يمكن لانخفاض سعر النفط والمنتجات النفطية أن يؤثر في الصناعات البتروكيماوية، وفي الأرباح في القطاعات كثيفة العمالة مثل البناء، وكذلك في القطاعات في الصناعة التنافسية مثل الاتصالات. وفي ضوء ما سبق، يمكن الحفاظ على نظرة إيجابية للقطاع العقاري والسلع الاستهلاكية، ونظرة محايدة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية والمالية والبناء، ونظرة سلبية بشأن قطاعي البتروكيماويات والسلع.

جمّع بنك بورقان ٥٠٠ مليون دولار تحمل سعر فائدة قيمته ٢٥, ٧٪. وأصدر بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً سنداً عادياً أجله ٥ سنوات بقيمة مليار دولار بسعر فائدة يبلغ ٢٥, ٣٪. وطرح البنك الأهلي التجاري السعودي بنجاح صكوكاً تابعة للشق الثاني من رأس المال بقيمة ٥ مليارات ريال سعودي بسعر ١١٠ نقاط أساس على مدى ٦ أشهر بحسب سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية^٢. وفي عام ٢٠١٤م، استقر إجمالي الإصدارات الجديدة عند ١٥, ٣٥ مليار دولار مقارنة

في إصدار أدوات طويلة الأجل، بما في ذلك سندات بمدة ٣٠ سنة. وفي هذا الإطار، أصدرت حكومة البحرين سندات طويلة الأجل (٣٠ سنة) بقيمة ٢, ١ مليار دولار، والتي من المقرر أن تحقق عائدات بنسبة ٦٪^١. وشهد هذا العام إصدار أدوات الدين المتخصصة، مثل السندات الدائمة على الشق الأول من رأس المال من قبل البنوك لتعزيز مستويات رأس المال لديها قبل تطبيق اتفاقية بازل ٣. كما أصدر بنك الإمارات سندات دائمة على الشريحة الأولى بسعر أعلى بنسبة ٦, ٣٧٥٪، بينما

عمان



تشير التوقعات إلى أن سلطنة عُمان سوف تحافظ على زخم نموها، ويُتَظَر أن يبلغ النمو الاقتصادي ٤, ٣٪ عام ٢٠١٥م، وذلك يعتمد على القطاع غير النفطي الذي قد يبلغ نموه نسبة ٥, ٦٪. إلا أن مؤشرات البورصة عكست نمواً ضعيفاً في الأرباح. وقد أثر النقص في وفرة الغاز في الصناعات التحويلية والتي قادت المؤشر الرئيسي إلى الأسفل. ومن المتوقع أن ضغوط قطاع الطاقة سوف تفرج في الأشهر القادمة مع تحسن توقعات الإمدادات من مشروع حقل خزان للغاز، ومع ذلك فإن آفاق الأرباح الضعيفة تحدّ من هذه التوقعات. إن ارتفاع السعر التبادل لبرميل النفط الذي شهد زيادة مستمرة، وغياب الحوافز المالية لتلبية الطلب المتراكم قد يواصلان تأثيرهما في معنويات السوق.

البحرين



من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في البحرين معتدلاً في حدود ٩, ٢٪ بعد تقديرات نمو بلغت ٩, ٣٪. ويرجع ذلك في الأغلب إلى النمو المحدود في قطاع المحروقات، وتباطؤ القطاعات غير النفطية. وبسبب استمرار تدني أسعار النفط، تفاقمت الشكوك في الوضع المالي وازدادت هشاشته. وقد ظلت الحركة الاقتصادية متواضعة في البحرين، وكان مستوى الربحية باهتاً. أما الجانب الإيجابي فيتمثل في تسجيل نمو في الأرباح بنسبة ١٨٪ في قطاعات الخدمات السياحية والفنادق وغيرها من الخدمات الاستهلاكية. ومن هنا، فمن المتوقع أن تكون الأرباح متوسطة.

في دبي. كما أن استمرار التوسع المالي، في أبوظبي على وجه الخصوص، يقدم رسائل إيجابية بالنسبة لتوقعات الأرباح، وأدى الارتفاع المطرد في قيمة الأسهم والعقارات إلى تعزيز ثقة المستهلك، مما من شأنه دعم نمو الائتمان بنسبة تتراوح بين ١٣ و ١٤٪ في عام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك، فإن التوقعات إيجابية بالنسبة لقطاع المصارف والخدمات المالية في عام ٢٠١٥م، ومحايدة بشأن قطاع الاتصالات، وسلبية فيما يخص القطاع العقاري، حيث إنه يصعب الحفاظ على النمو انطلاقاً من قاعدة أعلى.

قطر



يواصل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي مسيرة نموه القوي. ومن المتوقع أن يبلغ ٩, ١١٪ عام ٢٠١٥م، حيث تكون أنشطة البناء وتشديد البنية التحتية هي قاطرة هذا النمو. كما تحسنت توقعات مشاريع البنية التحتية مع تأكيد الفيفا عدم إعادة فتح عملية تقديم العطاءات على حق استضافة فعاليات كأس العالم، سواء عام ٢٠١٨م، أو عام ٢٠٢٢م. كما أن أسعار الأصول في ارتفاع على الرغم من التوقعات بانخفاض التضخم العام واستقرارها في حدود ٥, ٣٪ عام ٢٠١٥م، وسط غياب الضغوط التضخمية العالمية، وبالنسبة لعام ٢٠١٥م، فالتوقعات إيجابية بشأن الاستفادة المباشر من أنشطة البنية التحتية مثل قطاعات العقارات والمصارف والنقل، ومحايدة فيما يخص قطاعات الخدمات المالية والبناء والاتصالات، وسلبية في القطاعات الصناعية.

تحسين أداء أسواق المال

هناك عدة متطلبات لتحسين أداء أسواق المال الخليجية
يمكن إيجازها فيما يلي:

١ تطوير أسواق الدين

لا تزال أسواق الدين صغيرة الحجم، ومن ثم فهي تتطوي على مجال كبير للتوسع والنمو. ويجب تشجيع الإصدار المنتظم للأوراق المالية الحكومية بمختلف آجال الاستحقاق بهدف إنشاء منحدر العائد السيادي عبر فترات متعددة. وهذا من شأنه أن يساعد على تحديد الأسعار المناسبة للمخاطر بالنسبة لجهات الإصدار الخاصة. ويجب أيضاً تعزيز إصدارات الدين بالعملة المحلية، ومعالجة غياب تطبيق اللوائح والغطاء القانوني في حالة التقصير للرفع من ثقة المستثمرين في أدوات الدين.

٢ تحسين مستويات الحوكمة والشفافية في الشركات

من الضروري كشف المعلومات الخاصة بسوق الأسهم بصورة فعالة وفي إطار زمني محدد. كما يجب إعطاء أهمية لتدفق المعلومات، وتعزيز قنوات توزيع البيانات الحساسة. ويجب أيضاً توحيد إعلانات الشركات، وتحسين سبل الإفصاح بهدف تعزيز جودة الأبحاث. كما يجب الإسراع في وضع لوائح تنظيمية لحوكمة الشركات باعتبار أن الشركات التي تطبق ممارسات الحوكمة الجيدة مرشحة لتحظى بقدر أكبر من الثقة والدعم من قبل المستثمرين.

من الضروري إرساء التساوي في الحقوق للمستثمرين الأجانب، لأن القيود الشديدة المسلطة على الملكية الأجنبية تحد من حقوق المستثمرين الأجانب حتى الآن. ويجب تطوير البنية التحتية للسوق وتوحيدها. كما يتعين اعتماد نموذج التسليم مقابل الدفع (DVP) والهياكل الشاملة، وإنشاء إطار لعمليات التداول العيني والتداول خارج منصة السوق.

٣ جذب الاستثمارات المؤسسية

يجب تطوير صناديق المؤشرات المتداولة بهدف السماح بمشاركة المستثمرين السلبيين في مسيرة النمو. ويمكن إدراج منتجات التحوط من سندات آجلة واختيارية، كما يمكن التفكير في اعتماد ممارسات إقراض الأسهم والبيع على المكشوف.

٤ تعزيز المنافسة بين الوسطاء

إن حضور عدد محدود من الوسطاء وقلة المنافسة بينهم يترتب عليه ارتفاع في تكاليف العمليات التجارية. ويجب أيضاً معالجة غياب الأوصياء - من الفاعلين الأجانب والمحليين - مما شكل حتى الآن عاملاً كبيراً من عوامل النفور.

٥ توسيع تشكيلة المنتجات

من المهم تشجيع طيف واسع من الصناعات عبر القطاعات المختلفة لجمع رأس المال من خلال الأسهم. كما يتعين تشجيع الملكية الخاصة للأسهم والحد من السيطرة الحكومية عليها، فضلاً عن التفكير في إعادة النظر في حدود الملكية الأجنبية.

٦ توسيع قاعدة السوق

تتقلص الأرباح في قطاع البتروكيمياويات بسبب تأثير تدني أسعار النفط، في حين أن قطاعات الخدمات المصرفية والمالية والاتصالات سوف تحافظ على معدلات نموها الصحية.

قياساً على مؤشر نسبة السعر للربحية (PE) بمفرده، تبدو عُمان والبحرين وجهتين جاذبتين. ومن ناحية أخرى، تبدو سوق الإمارات واعدة من منظور نسبة السعر لنمو الأرباح (PEG)، والذي يُعتمد لقياس النمو المحتمل في الأرباح مستقبلاً. وعلى أساس نسبة السعر للدفتر (PB)، تحتل البحرين موقعاً أفضل من الدول الأخرى. وبصورة عامة كان عائد التوزيع موثقاً جداً عبر معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

ظلت سيولة السوق مزدهرة في السعودية، لعدة عوامل،

منها النهضة التي شهدتها سوق الاكتتاب العام. فقد شهد شهر نوفمبر 2014 م، أوسع عملية طرح عام أولى في منطقة الشرق الأوسط، حيث جمع البنك الأهلي السعودي 6 مليارات دولار. ولاقى الطرح إقبلاً كبيراً، حيث فاق الطلب عدد الأسهم المطروحة بـ 14 ضعفاً. وشهدت كل من الإمارات وقطر تحسناً ملحوظاً في نسب التداول في السوق على خلفية إدراجها ضمن مؤشر الأسواق الناشئة MSCI.

وكادت مستويات النمو الضعيف في ربحية الشركات، وقلة عمليات الاكتتاب، وتوجه أنظار المستثمرين نحو الأسواق الخليجية الأخرى تأتي على القيمة المتداولة في السوق الكويتية التي سجلت تراجعاً بنسبة 44%، واستقرت نسبة التداول في بورصة الكويت عند 22% في عام 2014 م.

وفي تناقض حاد مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، سجلت البحرين حركة تداول ضعيفة بنسبة 2%. وقد وافقت بورصة البحرين مؤخراً على لوائح تمكّن من «التداول بالهامش»، ووضعت إطار عمل لـ«صناع السوق» في محاولة لتعزيز السيولة في السوق. ●

* رئيس قسم الأبحاث - مركز الكويت المالي

بـ 14, ٤٦ مليار دولار في عام 2012 م، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 23, 8%.

نمو الإيرادات

نمت أرباح الشركات الخليجية بمعدل سنوي مقارن قدره 12, 1% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م، في حين تقلصت الأرباح في قطاعي السلع والبناء بنسبة 4% و 5% على التوالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكانت أرباح القطاعين المصرفي والعقاري جيدة بنسبة 14% و 22% على التوالي خلال الأشهر التسعة الأولى من 2014 م، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي على أساس تراكمي.

ضرورة كشف معلومات سوق الأسهم وتعزيز قنوات توزيع البيانات

شهدت السعودية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م، نمواً في الأرباح قدر بنسبة 12, 2% ليبلغ 24, 6 مليار دولار. وعلى الرغم من نمو قطاع الخدمات المصرفية والمالية بنسبة 9%، ظلت صناعة البتروكيمياويات من دون تغيير، حيث استمرت عند 1, 5%. بينما تقلصت أرباح قطاع البناء بنسبة 1, 6%. وفي الإمارات، سجلت الأرباح نمواً قوياً بنسبة 21% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م.

وقد عزز هذا النمو الزخم المستمر للقطاع المصرفي بنسب (25%)، والاتصالات بنسبة (19%)، والعقارات بنسبة (20%). وشهد القطاع المصرفي في الكويت أداءً حسناً بنسبة (18%). واستمر نمو أداء قطاع الخدمات المالية مساعداً على نمو الأرباح بمعدل 9% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م، وفي قطر وعُمان، كان نمو الأرباح مقبولاً نسبياً في حدود 4, 9% و 2, 2% على التوالي، في حين تقلصت الأرباح الكلية التراكمية بنسبة 4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 م، في البحرين.

وإذا كان كثيرون قد انتظروا أن تنمو أرباح عام 2014 م، بأكملها بنسبة 15%، فإنه من المتوقع أيضاً أن تتراجع هذه النسبة إلى حدود 6% في عام 2015 م، إذ من المرجح أن

المواش

- 1 - Financial Times, Bahrain launches -30year Bond
- 2 - Gulf News, National Commercial Bank sells 5b Saudi riyal Sukuk
- 3 - Markaz Fixed Income Fund, December 2014, Factsheet
- 4 - IIF, GCC Regional Overview, 2014.

تنوع مصادر الدخل الحل الاستراتيجي للتغلب على تقلبات أسعار النفط

منذ يونيو ٢٠١٤م، هبطت أسعار النفط بأكثر من النصف، لتقترب من ٤٢ دولاراً للبرميل في أغسطس ٢٠١٥م، من نحو ١١٥ دولاراً للبرميل، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الموازنة السعودية عجزاً في ٢٠١٥م، يقارب ١٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بقية دول الخليج بشكل متفاوت. لقد ارتبط نمو القطاع الخاص في الفترة الماضية بشكل وثيق بأسواق النفط، كما يمثل النفط نحو ٨٥ في المائة من الإيرادات الحكومية في أغلب دول الخليج، لذلك اضطرت الدول إلى خفض النفقات غير الضرورية، مع الاستمرار في التركيز على مشروعات التنمية الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، لما لها من أهمية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب*

التجاري للولايات المتحدة، واتهمت الولايات المتحدة الصين رسمياً بخفض قيمة عملتها السوقية عمداً للزج بصادراتها في منافسة غير عادلة، هذه إحدى القضايا الاقتصادية المثيرة للنزاع بين البلدين، ويتبادل البلدان اتهامات بشأن ممارسات غير عادلة للترويج لصادراتهما من تكنولوجيا الطاقة المتجددة، الأمر الذي ينتهك قواعد التجارة الدولية، لكن هناك ترابط بين الدولتين، إذا تعتبر الصين أكبر دائن للولايات المتحدة بمبلغ مقدر بنحو ٣, ١ تريليون دولار، في شكل سندات خزانة، ما جعل قرار رفع الفائدة الأمريكية في يد الصين، بسبب انفجار الضغوط الانكماشية الآتية من الصين، وهو ما يمثل تكافل ما بين الولايات المتحدة والصين يجري على نحو أعمق، الصين وكثير من البنوك المركزية راكمت احتياطات ضخمة من الأصول المقومة بالدولار، التي تبلغ أكثر من عشرة تريليونات دولار.

منذ عام ١٩٨٣ أقامت دول المجلس منطقة تجارية حرة، ثم اتحاداً جمركياً مطلع عام ٢٠٠٣م، وقد تخلل خلال تلك الفترة إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب نقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وشجعت المنتجات الوطنية، وفعلت القطاع الخاص في تنمية صادرات دول

الرهان على البترول لوحده لا ينهض بالاقتصادات، بالنظر إلى تقلبات أسعاره في سوق النفط العالمية، ترتد بشكل مقلق على موازنات تلك الدول، كما أن الرهان على ما تمتلكه دول الخليج من احتياطات قد يكون حلاً مؤقتاً، لكن لا يجب أن يستمر طويلاً، وأن الدول مدعوة بقوة إلى تنوع اقتصادها من خارج القطاع النفطي، وكل دول العالم تعاني من تزايد المشكلات الاقتصادية، مما دفع التوجه لإقامة التكتلات الاقتصادية، سواء كانت التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، باتت هي الخيار الأفضل، الذي تلجأ إليه الدول، من أجل تحقيق الآثار المتوقعة للعملة الاقتصادية.

إندونيسيا متخوفة من العودة إلى أزمة الآسيان في عام ١٩٩٨م، فلجأت الحكومة إلى مجموعة من الإصلاحات، كما شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين نمواً مذهلاً، حيث نما حجم التجارة بين الجانبين إلى نحو ٥٣٦ مليار دولار، لكن قدرت صادرات الصين للولايات المتحدة عام ٢٠١٢م، نحو ٤٢٦ مليار دولار، بينما قدرت الصادرات الأمريكية للصين بنحو ١١٠ مليارات دولار بعجز تجاري نحو ٣١٦ مليار دولار لمصلحة الصين، وهذا الرقم يمثل تقريباً ٦٠ في المائة من إجمالي العجز

التركيز على المشروعات الخدمية المشتركة كالربط

الكهربائي والمائي وشبكة طرق السكك الحديدية

تريليون دولار، كما أن مجلس التعاون يمثل خامس أهم اقتصاد من حيث التبادل التجاري مع العالم، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام ٢٠١٣ م، مستوى ١,٤٢ تريليون دولار.

على صعيد الصادرات إلى العالم، سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ ٩٢١ مليار دولار عام ٢٠١٣ م، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع أكبر مصدر في العالم بعد الصين ثم الولايات المتحدة وألمانيا، كما أن واردات المجلس وضعت في الترتيب العاشر عالمياً من حيث أكبر المستوردين من العالم.

تلك الإحصاءات تدل على قوة اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون التي لا يستهان بها، تعطيهما مزايا تفاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات، خصوصاً وأن دول المجلس تمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً يقع في وسط العالم.

رغم ذلك فإن نسبة التبادل التجاري لا زالت منخفضة نسبة إلى الكتل التجارية التي ترتفع إلى ٦٧ في المائة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي البينية عام ٢٠١٣ م، ويبدو

المجلس. قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي ٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٦ م، إلى ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣ م، وكان معدل نمو التبادل التجاري قبل توقيع الاتفاق الجمركي عام ٢٠٠٣ م، السنوي قدره ٦,٤ في المائة، أما بعد عام ٢٠٠٣ م، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل نمو سنوي بلغ ١٨ في المائة.

رغم ذلك لا تزال قيمة التبادل التجاري تتراوح في حدود ١٠ إلى ١٢ في المائة من حجم التجارة الخارجية الإجمالية لدول المجلس، وتمثل ١٩,٤٥ في المائة من إجمالي الواردات لدول المجلس البالغة ٥٤١ في عام ٢٠١٣ م.

اتجاه دول مجلس التعاون إلى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كامل، سيفرز كياناً مهماً على خريطة الاقتصاد العالمي، خصوصاً وأن حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإحصاءات في عام ٢٠١٣ م، جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصادات العالم، وذلك بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، الذي وصل إلى مستوى ١,٦٢



انقضت في المحادثات والتخطيط لا نزال بعيدين عن تطوير شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرغم من أن ثلاثة أعوام فقط التي تفصلنا عن التاريخ الرسمي للافتتاح، ويبدو أن تطوير مشروعات الشحن والركاب للمسافات الطويلة يمثل تحدياً في المنطقة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات التي تتعلق بالتكلفة، والنواحي الجيوسياسية، والتكنولوجيا، وحقوق الطريق.

وفي ظل انخفاض أسعار البترول، يبدو أن مشروعات المترو على قائمة أولويات الحكومات في المنطقة التي تعاني ازدهاراً مرورياً كبيراً في المدن الرئيسية، رغم ذلك تشهد مشاريع الطرق والسكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي تركيزاً استثمارياً غير مسبوق حالياً، فيما تستحوذ على الحصة الأكبر من الإنفاق الحكومي، وأظهرت البيانات أن كلفة مشروع الربط الخليجي الموحد خلال السكك الحديدية سيتجاوز ٢٠ مليار دولار، وهو يشكل إضافة مهمة لمنظومة النقل في دول المنطقة كما ونوعاً، وتمثل جزءاً من الخطط الترموية الطويلة الأجل التي تستهدف تحقيق التكامل والتوافق بين دول المنطقة.

كان مترو دبي الملمح الأول لانطلاق عدد من مشاريع الطرق والمواصلات في دول المنطقة، وتستعد دبي لتنفيذ خطة زيادة طول (الخط الأحمر) للمترو ليصل إلى موقع معرض (إكسبو ٢٠٢٠)، فيما تستعد إمارات الدولة لبدء مشروع قطار الاتحاد الذي سيربط كل الإمارات بشبكة نقل ومواصلات فريدة تقدر تكلفتها بـ ٤٠ مليار درهم، والمتوقع انطلاقة بحلول عام ٢٠١٨.

وتشهد السعودية أيضاً حركة قياسية في هذا المجال، إذ أظهرت البيانات أن السعودية أنفقت ما يزيد على ٩٠ مليار دولار على هذا القطاع، وتتضمن الخطة خمسة مشاريع للمترو والحافلات وآلاف الكيلومترات من شبكات السكك الحديدية خلال السنوات العشر المقبلة في مدن السعودية الرئيسية، حتى تصبح السعودية محورياً هاماً في مجال النقل والمساندة، بإنفاق ما يزيد على ١٢ في المائة من المصاريف الحكومية، انسجاماً مع استراتيجية جديدة تضع قطاع النقل ضمن أولوياتها، إلى جانب قطاعي الطاقة وتقنية المعلومات.

وحددت الكويت مسارين لمشروع شبكة الحديد بطول إجمالي ٥٧٤ كيلومتراً شاملاً مسار المرحلة الأولى بين منفذ النويصيب والخفجي جنوباً للربط مع السعودية إلى ميناء مبارك الكبير

أن هناك أسباباً أبطأت تسارع نمو التجارة البينية بدول المجلس.

فمن أهم مقومات نمو التجارة البينية، هو وجود شبكة مواصلات متطورة ومتنوعة، تستوعب حركة نقل البضائع والسلع بين دول المجلس، وهذه الشبكة تتضمن الطرق والموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية، وعلى الرغم من تفعيل اتفاقية الاتحاد الجمركي، ما زالت حركة التجارة البينية، تعاني من طول أمد الإجراءات الجمركية عند منافذ الحدود خاصة البرية منها، كما أن شبكة المواصلات البرية بين دول الخليج لا تزال ضعيفة البنية، تكمن أهمية شبكة المواصلات في تقليل تكاليف النقل، ودعم استقرار السوق، وتحقيق التوازن فيه، خصوصاً في تقليل تكاليف البضائع الثقيلة كمواد البناء من الدول ذات الفائض والطاقة الإنتاجية العالية إلى الدول ذات الشح في الإنتاج، وذلك من أجل مقابلة الطلب المحلي، وذلك سيساهم في تجنيب السوق المحلي التضخم في الأسعار.

هناك معوقات كثيرة، من خلافات سياسية، ودورها في تأخير بعض الاتفاقيات أو تفعيلها، وضعف إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي، وعدم قدرة بعض الدول على تحقيق المعايير المعتمدة للتقارب الاقتصادي، ولكن في هذه الدراسة سنركز على المعوق البنيوي الأساسي، المتمثل في الربط عبر السكك الحديدية، والربط الكهربائي، والمائي، باعتبارها عقبات رئيسية تبطئ مسيرة التكامل الاقتصادي.

وبالفعل تترقب الأسواق قرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المتعلق بمصير شبكة السكك الحديدية لدول المجلس لتكون جاهزة للتشغيل بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لآخر تحليل أجرته شركة (ميدل ايست ايكونوميك دايجست)، وفي الوقت الذي تحقق فيه مشروعات المترو في كل من الدوحة ودبي وجدة ومكة والرياض تقدماً سريعاً، فإن جهود تطوير شبكة دول مجلس التعاون الخليجي ما تزال بطيئة.

وفي الوقت الراهن، فإن شبكات الخطوط البرية الرئيسية قيد الإنشاء هي العناصر النهائية لشبكة الحرمين السريعة بين جدة والمدينة المنورة، وخطوط الشحن التي تخدم الدمام والجبيل وخدمات التعدين بمنطقة وعد الشمال.

وقد علق ادوارد جيمس، مدير المحتوى والتحليل بمشروعات (ميدل ايست ايكونوميك دايجست) قائلاً رغم الأعوام التي

الرهان على البترول كمقوم رئيسي لا ينهض

بالاقتصاديات الخليجية ... والاحتياطات النفطية حل مؤقت

دول الخليج في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصاديات العالم وخامس أهم اقتصاد في التجارة العالمية

لتطوير أنشطة وأعمال هيئة الربط الكهربائي الخليجي، لتدخل بعد نحو ١٤ عاما من إنشائها مرحلة جديدة، وهي تفعيل تجارة الطاقة، وإنشاء سوق خليجية مشتركة للكهرباء، قابلة لأن تتطور إلى سوق إقليمية، تتيح للدول خيارات للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المختلفة.

يجب الأخذ بالتقارير المحلية والعالمية، بمأخذ الجد حول استهلاك النفط في الكهرباء في الدولة الأكبر في دول الخليج وهي السعودية، خصوصا وأنه يرفع تكلفة الكهرباء، وهناك تقارير صادرة من كابينال انبرجي التي اعتمدت على تقديرات سابقة لشركة أرامكو، حذرت فيه من ارتفاع الاستهلاك المحلي من النفط إلى ٢, ٨ مليون برميل بحلول عام ٢٠٣٠، إذا استمر النمو ٨ في المائة سنويا، خصوصا مع زيادة السكان ١٧ في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة حتى عام ٢٠١٤.

هناك عدم ترشيد في الاستخدام، وارتفاع في تكلفة الإنتاج للكهرباء، وقد أوردت صحيفة الاقتصادية في أحد تقاريرها، بأن تكلفة إنتاج الكهرباء في السعودية ٨٠ هلة، ما يقارب ٢, ٢١ سنت للكيلوواط، بينما تكلفة الكيلوواط باستخدام الفحم الحجري يراوح ما بين أربعة وثمانية سنتات، ترتفع من سبعة إلى عشرة سنتات باستخدام الغاز، وإلى ١٤ سنتا باستخدام الطاقة الشمسية. لذلك كثير من الاقتصاديين، يطالبون باستخدام الغاز في توليد الكهرباء، لتوفير ١, ٥ مليون برميل يوميا، وتشير التقارير إلى أن نصف احتياجات السعودية الحالية من الغاز الطبيعي والبالغة ٢٨٢ تريليون قدم مكعبة، تعتبر من الغاز المصاحب للبتترول، والذي يعتمد استخراجة على إنتاج البترول الخام، كما أن كفاءة الغاز في توليد الكهرباء أعلى من كفاءة استخدام النفط.

فيما يستهلك القطاع الصناعي ٤٠ في المائة من الغاز الطبيعي كوقود ولقيم في صناعة الميثانول والأمويا لإنتاج الأسمدة، وحسب أرامكو عام ٢٠١٣م، بلغ إجمالي الكميات المباعة من غاز البيع ٠, ٧٥، ٨ تريليون وحدة حرارية باليوم، مدعومة عند سعر ٠, ٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية، بينما السعر العالمي ١٠ دولار، فتصل قيمة الدعم السنوي لصناعة البتروكيماويات ٤٠ مليار دولار. وبلغ بيع غاز الإيثان كوقود ولقيم في مصنع الإيثان في قطاع البتروكيماويات لإنتاج البلاستيك ٤١, ١ تريليون وحدة

وجزيرة بويان شمال شرق البلاد، ومسار المرحلة الثانية لربط الموانئ الشويخ والشعبية بشبكة سكة الحديد والربط مع العراق شمالا بمنفذ العبدلي/ سفوان ومع السعودية غربا بمنفذ السالمي، ويتوقع تشغيله مع نهاية عام ٢٠١٨.

وفي قطر ترتبط مشاريع الطرق والمواصلات في شكل مباشر باستضافة مونديال ٢٠٢٢، وتصل القيمة الإجمالية لمشاريع النقل والسكك الحديدية في قطر إلى ٤٠ مليار دولار. كما وقعت كل من قطر وسلطنة عمان عقودا استشارية لإعداد التصاميم الهندسية لمشروع سكة حديد دول المجلس ومشاريع السكك الحديدية الوطنية فيها.

هناك تحول كبير في جميع دول المنطقة في خريطة الاستثمار خلال السنوات الماضية، دليل على أهمية هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية، وسيكون لمشاريع النقل والسكك الحديدية والمترو في دول المنطقة، أثر إيجابي في الحركة الاقتصادية والإنتاجية والمنافسة، في حين ستمكن الدول من تحقيق وفر مالي كبير نتيجة رفع كفاءة القطاع وسهولة حركته وشموله على مستوى الدول والإقليم من خلال مشاريع الربط. بينما يعتبر الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون من أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها مجلس التعاون، ومن بين الفوائد التي يحققها المشروع تخفيض الاحتياطي المطلوب لكل دولة، والتغطية المتبادلة في حالة الطوارئ، والاستفادة من الفائض، وتقليل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية.

ارتبطت أربع دول أعضاء كهربائيا في ديسمبر ٢٠٠٩ م، في دولة الكويت، وتم ربط شبكة الإمارات بالشبكة الرئيسية في ٢٠ أبريل ٢٠١١م، وبذلك ارتفع عدد دول المجلس المرتبطة كهربائيا إلى خمس دول، ويتمثل الجزء الثاني من المرحلة الثالثة بربط شبكة سلطنة عمان بالشبكة الرئيسية من خلال الإمارات العربية المتحدة، وبذلك يكتمل مشروع الربط الكهربائي بمراحله الثلاث. الربط الكهربائي يعد من أنجح وأهم المشروعات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أن الطاقة هي المحرك الرئيسي والفاعل في جميع العمليات التنموية الحيوية، كونه يتيح تبادل وتجارة الطاقة على أسس تجارية لتحقيق قيمة مضافة اقتصادية للدول الأعضاء، وهو يعمل وفقا لاستراتيجيات تواكب النمو الاقتصادي والسكاني بدول المجلس،

أن يكون مصدر المياه من بحر العرب أو بحر عمان، لانخفاض تكاليف شبكة خطوط نقل المياه، وقصر المسافات بينها.

التعجيل ببناء شبكة خطوط نقل المياه، سيخفف الاعتماد الرئيسي لدول الخليج على محطات تحلية مياه البحر الممتدة على ساحلي الخليج العربي والبحر الأحمر التي تنتج ما يقارب عشرة ملايين جالون يوميا من المياه العذبة، ٦٠ في المائة منها مياه تحلية البحر المنتجة، فضلا عن التوتر الحاصل بالمنطقة بسبب الملف النووي الإيراني والتهديدات المستمرة، إلى جانب وجود تهديد جدي يتمثل في حدوث هزات أرضية، وخاصة من جهة إيران التي تعد منطقة زلازل نشطة.

التكامل الاقتصادي الخليجي تحت مظلة الاتحاد، قادر على مواجهة التحديات القائمة والمستقبلية، خصوصا في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يجعلها تبحث عن كيفية الاستفادة من المزايا النسبية في اقتصادات دول الخليج، لتحقيق منظومة اقتصادية، تقوم على أسس التكامل، وليس التنافس.

المسيرة الخليجية نحو التكامل في الفترة الماضية، تميزت بالبطء الشديد، لكن يبدو أن التحديات التي تهدد دول المجلس الأمنية بعد عاصفة الحزم التي قادتها دول التحالف بقيادة السعودية في اليمن، والاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول، يجعلها تسرع الخطى نحو تحقيق المسيرة، وستغلب تلك التحديات على العقبات السياسية والتنظيمية بالإرادة السياسية والشعبية، التي أدركت حقيقة تلك المخاطر التي تهدد دول المجلس قاطبة دون تمييز بين دوله، خصوصا وأن إيران تعتبر كل دول الخليج المطلة على الخليج دول تابعة لها، فيما تحاصر إيران السعودية من الجنوب في اليمن للسيطرة على مضيق باب المندب.

لم تعد دول الخليج تعمل بمفردها ككيانات مستقلة، مهما بلغت من المكانة والتقدم الاقتصادي، ستبقى مهددة أمنيا، وليس فقط البحرين، بل كل دول الخليج خصوصا بعد اكتشاف الكويت خلية العبدلي، لهي أكبر دليل على أن المخطط الإيراني يستهدف جميع الدول، رغم العلاقات الحسنة التي تربط الكويت بإيران.

في حين أن التكامل الخليجي من خلال التنسيق، سيجمي مكتسباتها وتقدمها الاقتصادي، بل أن المنافع للدول الأقل وزنا وثقلها ستكون أكبر، خصوصا إذا ما أبعدها الأثر السياسي عن المجال الاقتصادي. ●

حرارية باليوم بسعر ٠,٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية، أي وصل الدعم عند ١٨ مليار سنويا، ويعتبرها البعض دعم الصناعات البسيطة، وليس صناعات تحويلية دقيقة متطورة ومتقدمة. وتبيع الدولة برميل النفط لشركة الكهرباء بخمسة دولارات، ما يجعلها تخسر ١٥٠ مليار دولار سنويا عندما كانت تبيع البرميل بـ ١١٥ دولارًا.

لذلك تتجه الدولة نحو ترشيد استهلاك الطاقة بنسبة ٦٠ في المائة، لكبح نمو الطلب الداخلي السنوي على النفط والغاز، بجانب إدخال الطاقة النظيفة المستدامة كالتقنية الشمسية، واستغلال طاقة الرياح، إذ تتجه السعودية لإنشاء ١٦ مفاعلا نوويا بتكلفة ٢٠٠ مليار دولار، لتأمين احتياجات المستقبل من

المصادر الأرخص. تكون جاهزة بحلول عام ٢٠٢٠ م، تغطي ٢٠ في المائة من استهلاك الكهرباء بـ ١٨ ميجاوات، خصوصا إذا ما عرفنا أن تكلفة إنتاج الكهرباء من الغاز والنفط أعلى ١٧ مرة من تكلفة التوليد بالطاقة النووية، وتتجه التوليد بالطاقة الشمسية تغطي أكثر من ٤٠ في المائة بإنتاج نحو ٤٠ ميجاوات خلال نفس الفترة من حجم الطلب المتوقع في عام ٢٠٢٠ المقدر بـ ١٢٠ ميجاوات، مرتفعا من ٥٦ ألف ميجاوات في ٢١ أغسطس ٢٠١٤ الذي زاد بنسبة ٧,٧ في المائة عن عام ٢٠١٣.

البعض يعتبر أن استخدام أنواع أخرى، وتحديدًا الغاز الطبيعي بشكل أكبر، لانخفضت تكاليف إنتاج الكهرباء المفترضة، ما بين سبعة إلى عشرة سنتات للكيلوواط الواحد، ريثما تجهز محطات التوليد بالطاقة النووية، ولهذا يمكن اعتبار الكهرباء وسياسة الدعم مسؤولين وبشكل كبير عن ارتفاع الاستهلاك.

وتشارك الهيئة في وضع وثائق الحوكمة لمشروع الربط العربي، كما جرى قبول انضمام هيئة الربط إلى مجموعة كبار مشغلي الشبكات، لتصبح ضمن أكبر ١٧ مشغلا لشبكات الكهرباء في العالم وتغطي ٨٠ في المائة من مجمل الطلب العالمي على الطاقة.

كما يأتي مشروع الربط المائي على رأس أولوية دول المجلس الذي بات يشكل هاجسا كبيرا لدى دول المنطقة، ليس فقط للاستخدامات الترموية والصناعية، بل يعد الملف الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكًا للمياه.

فقضية الأمن المائي مطلب وطني واستراتيجي، بأن يكون لدينا أمن مائي مرتبط بالأمن الغذائي المستدام، لأن الربط المائي الخليجي معيار الأمن المستقبلي، ويعتبر عام ٢٠١٢ م، منعطفًا مهما لبلورة خطة الربط المائي بشكل أكثر جدية، على

التكامل الخليجي بطيء والتحديات تفرض علينا سرعة الخطى

الموازنات الخليجية وهبوط أسعار النفط: سياسات اقتصادية جديدة

تشهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو/حزيران ٢٠١٤ م، هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود ١١٠ دولارات للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ م، إلى ما دون خمسين دولاراً، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى «أساسيات السوق»، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلاً عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، وكذلك المخزون الاستراتيجي، ويأتي بعد ذلك العديد من العوامل القصيرة الأمد التي يزول أو يخف وقعها على الأسعار تبعاً لحدة وطول بقائها، ومن أمثلة تلك العوامل الاضطرابات الجيوسياسية والأمنية التي تسود الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج العربي، كما أنه لا توجد سلعة تتعدد آثارها على النطاقين المحلي والعالمي مثل سلعة النفط، الذي يعد بمثابة الدم الذي يسري في شريان الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، لذلك تحمل تقلبات أسعار النفط ارتفاعاً أو انخفاضاً آثاراً متشعبة.

د. قتيبة العاني*

العربي المعتمدة على عوائد النفط بشكل شبه حصري. وعليه سنحاول الإجابة على التساؤل الآتي: ما مدى تأثير تراجع أسعار النفط على اقتصادات دول التعاون؟ وستكون الإجابة من خلال استعراض أهم الآثار والانعكاسات على القطاعات والأنشطة الاقتصادية في دول المجلس وبما يلي:

أولاً: إعادة توزيع الأنشطة الاستثمارية:

من أجل إضافة مداخيل إضافية للثروة العامة لخزينة الدولة بالإضافة لحفظ الثروة النفطية للأجيال المقبلة، فعلى دول التعاون الاتجاه إلى استراتيجيات جريئة تؤسس لتنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة من خلال سعيها إلى تأسيس كيانات للتطوير والتصنيع والاستحواذ على التقنية، وهناك اليوم ٣٠ دولة تشغل مفاعلات ذرية لإنتاج الطاقة منها تسع عشرة دولة أوروبية بالإضافة إلى دول أخرى تعمل على إضافة الطاقة الذرية إلى مزيج الطاقة بها وذلك لأخذهم بالنتائج العلمية التي تؤكد سلامة الطاقة الذرية تقنياً ونظافتها البيئية.

ويبلغ حجم المتطلبات للاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز والصناعات البترولية والبتروكيماوية خلال السنوات الخمس القادمة ٢٠١٤-٢٠١٨-٢٠ إلى ٧٦٥ مليار دولار (موقع أوبك الإلكتروني)، وقد ارتفعت حصة دول مجلس التعاون من حجم

تراجع أسعار النفط يحمل آثاراً إيجابية وسلبية، وتتمثل أهم الآثار الإيجابية لتراجع أسعار النفط في أنه يحمل أخباراً سارة للدول المستوردة للنفط، التي تستفيد من انخفاض الأسعار باستيراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تتراجع أسعار النفط تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال، وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي أكثر، الأمر الذي يرفع معدلات النمو.

لذلك فإن التراجع الحالي لأسعار النفط سيساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة، في المقابل فإن تراجع أسعاره يحمل آثاراً سلبية على الدول المصدرة للنفط، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة (محمد إبراهيم السقا- الاقتصادية).

وتتملك دول مجلس التعاون أكبر احتياطي نفطي في العالم (يقدر بنحو ٨,٤٨٦ مليارات برميل أي ما يعادل ٧,٢٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته ٧٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي لأوبك. ومن حيث الترتيب تُعد هذه المنطقة من أكبر المنتجين والمصدرين للبترول، كما أنها تلعب دوراً قيادياً في العالم بصفة عامة وفي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على وجه الخصوص، ولكن الخوف الحقيقي على هذه الصناعة ينبع من إمكانية تراجع مداخيل دول الخليج

الاستثمارات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٥٦٪ من الإجمالي أي حوالي ٤٢٨ مليار دولار بمعدل ٦, ٨٥ مليار دولار سنوياً. أي ما يعادل نسبة ٨٣٪ من إجمالي الاستثمارات في عموم القطاع مشتملاً على توليد الطاقة الكهربائية. ولغرض وضع الاستراتيجيات المتعلقة في النشاط التوزيعي للاستثمارات لا بد من خلق التوازن بين الاحتياجات السوقية وبين الإمكانيات المتاحة في بيئة معينة، إذا بعد كل هذه التطورات العالمية الحاصلة. يُقدر كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية (ولفت بيرو) إلى أن أبحاث ودراسات وكالة الطاقة الدولية تشير إلى ضرورة استثمار ما يقارب الـ ٤٨٠ مليار دولار في ميدان تكرير النفط بدءاً من الآن وحتى عام ٢٠٢٠م، بواقع نحو ٢٠ مليار دولار كل عام، وهذه مشكلة عالمية في غاية الأهمية يتعين على وكالة الطاقة الدولية والبلدان الأعضاء في أوبك المسارعة في حلها مجلة (ميدل إيست إكونوميست دايجست). وانطلاقاً من ذلك على المخططين والمستثمرين معرفة حجم الاستثمارات المتوقعة من أجل تلبية الطلبات المستقبلية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط الحالية. إذ تواجه أرامكو السعودية أكبر الشركات إنتاجاً للنفط والتي تخطط لإنفاق ٢٠ بليون دولار في استثمارات الطاقة للسنوات القادمة

- الكثير من المشاكل في الحصول على المعدات التي تمكنها من إنجاز هذه الاستثمارات ولا يتوقع الخبراء تعويض النقص في المعدات والعمالة خلال وقت قصير ويرون أن شركات خدمات الطاقة ستحتاج إلى وقت طويل لبناء المعدات الجديدة والعمالة اللازمة للحاق بالطلب الدولي المتسارع، كما تؤدي هوامش الأرباح المنخفضة تارة والمعدومة تارة أخرى إلى عزوف شركات تكرير النفط عن الاستثمار في محطات جديدة، فيما تقف قوانين وتشريعات حماية البيئة المطبقة في الولايات المتحدة وأوروبا حائلاً أمام إنشاء محطات تكرير جديدة للنفط. كما أن تراجع أسعار النفط سينعكس على مشاريعها في مجال البنية التحتية والقطاع الخاص سلبياً، وفيما يلي أهم التداعيات:

تسريع خطوات الحكومات في تخفيض الدعم على أسعار الطاقة، الأمر الذي قد يضر الصناعات المعتمدة على النفط مثل البتروكيماويات، حيث تنفق دول الخليج سنوياً ما مجموعه ١٦٠ مليار دولار على دعم أسعار الطاقة.

حدوث اضطرابات في الموازنات العامة لدول الخليج في الأجل القصير مع احتمالات كبيرة لتحقيق عجز في موازاناتها في الأجل الطويل إذا ما استمر هذا الاتجاه الهبوطي، حيث تعتمد دول الخليج بشكل كبير على عائداتها من النفط لوضع ميزانياتها الوطنية، وإذا ما انخفضت أسعاره، فمن الطبيعي أن تبدأ

الحكومات في مواجهة عجز مالي. انخفاض الأسعار وارتفاع الدولار سيقبل من مستوى السيولة في الاقتصاد الخليجي وقد يخفض التضخم على المدى المتوسط بشكل غير مباشر، ولكن هذا النوع من انخفاض التضخم قد يكون خطراً لأنه قد يصاحبه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

وبينت دراسة أصدرتها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة بأن السعودية تستهلك ٤٢ جيجاواط من الكهرباء عام ٢٠١٠م، وسيضاعف ثلاثة مرات عام ٢٠٢٠م، ليصل معدل الاستهلاك الى ١٢٠ جيجاواط، فلا بد أن تضيق السعودية لنفسها قدرات توليد طاقة جديدة من أجل الحفاظ على الازدهار الاقتصادي وتخفيض كمية الوقود الاحفوري المستخدم لإنتاج الطاقة وكذلك توفير مبالغ طائلة في خزينة الدولة إذ يقدر تكلفة دعم الدولة للطاقة والوقود نحو ١,٦ تريليون ريال ما بين ٢٠٠٢ و٢٠١١م، لذا حان الوقت لتطوير واعتماد نماذج وأنماط جديدة ومستدامة لتوليد الطاقة وستكون السعودية مصدراً للطاقة المتجددة خصوصاً في ظل تراجع الاستثمارات العالمية الخاصة والحكومية في عام ٢٠١٢م، عما كان عليه في عام ٢٠١١م، بسبب الأزمة المالية العالمية وارتفاع مخزون طاقة الرياح والطاقة الشمسية من ٥٠ جيجاواط عام ٢٠٠٤م، إلى ٢٠٧ جيجاواط عام ٢٠١١م.

ثانياً: الجانب التكنولوجي للصناعة النفطية

لا شك أن التطور التكنولوجي ساهم في تغييرات كبيرة في الصناعة النفطية، إذ تميزت الصناعة النفطية بظاهرة التركيز الاحتكاري، والتكامل الرأسي، وبالتالي انخفاض درجة المنافسة فيما بين المنشآت القائمة على تسويق البترول (خاماً كان أو منتجات)، استدعي الاهتمام بفهم القوى المحركة للصناعة والمسيطرة على قنوات التوزيع، وبما إن اقتصادات دول المجلس ذات توجهات خارجية في المقام الأول، نظراً لما تمثله التجارة الخارجية لهذه الدول من وزن كبير في مجمل ناتجها المحلي الإجمالي. وكما هو معروف، فإن عائد أرباح المصافي في العقدين الماضيين كان منخفضاً جداً جراء ابتعاد شركات عالمية عدة عن بناء منشآت جديدة في الدول المستهلكة، وما زاد الأمور تعقيداً، القوانين المتعددة التي شرعتها الدول الصناعية بحيث أصبح شبه المستحيل حتى وقت قريب من التفكير في بناء مصاف جديدة على أراضيها، وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها دول المجلس في مجال تقديم مجموعة من المنتجات الصناعية التي وجدت

٧٦٥ مليار دولار استثمارات قطاع النفط حتى ٢٠١٨



هامش ربحية المصافي وتمكينها من المنافسة، والعمل على تشجيع التكامل بين صناعتي تكرير النفط والبتروكيماويات وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في هذه الصناعات، واقتناء أحدث التقنيات وتشجيع البحث والتطوير، وتيسير سبل تبادل الخبرات والمعارف إضافة إلى توفير المناخ الملائم لتصنيع وتسويق المنتجات البتروكيماوية، كما ثمن الخطوة التي أقدمت عليها ثماني شركات خليجية للبتروكيماويات لتأسيس اتحاد إقليمي لدعم قطاع الصناعات البتروكيماوية، ودعا المؤتمر هذه الشركات وغيرها إلى رفع مستوى التنسيق والتكامل وتفعيلهما في سبيل الدفاع عن مصالحها وتعزيز قدراتها التفاوضية مع الآخرين.

ثالثاً: تأثير انخفاض أسعار النفط على القطاع المصرفي:

إن أي تأثيرات آتية بسبب انخفاض أسعار النفط على جودة الأصول لدى البنوك الخليجية ستكون ضئيلة كون البنوك الخليجية لديها احتياطات (لتغطية الخسائر) أفضل مما كان لديها سابقاً من آخر أزمة مرت بها هذه البنوك عام ٢٠٠٨م، حيث انخفضت أسعار النفط إلى ٢٤ دولاراً للبرميل في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨م، وذلك من ١٤٧ دولاراً للبرميل قبل يوليو من ذلك التاريخ) تقرير وكالة التصنيف الدولية). وأوضحت الوكالة -أنه على الرغم من تخفيض توقعات النمو الإجمالي في المنطقة، إلا أن هناك توقعات أن البنوك العاملة في الأنظمة

طريقها إلى الأسواق العالمية، وخاصة البتروكيماويات والألمونيوم باعتبارهما من الصناعات الأساسية التي أحرزت فيها دول المجلس ميزة نسبية مكنتها من الوصول إلى الأسواق العالمية وذلك إلى جانب بعض منتجات الصناعات التحويلية الأخرى إلا أن الصادرات الخليجية الإجمالية - بما فيها الصادرات من المنتجات النفطية- ما زالت ضعيفة نسبياً من زاوية المشاركة في حجم الصادرات العالمية.

فحاجة المملكة العربية السعودية إلى نحو ٥٨,١ بليون دولار، والتي تمثل نسبة ٢٦% من إجمالي حجم استثمارات (قطاع النفط والغاز والصناعات المنبثقة وتوليد الطاقة الكهربائية) في المنطقة العربية. وبليي السعودية في حجم الاستثمارات المتوقعة قطر (١, ٢١ بليون دولار) يليها دولة الإمارات العربية المتحدة (٤, ١٩ بليون دولار) والكويت (٢, ١٣ بليون دولار) وسلطنة عمان (٨, ١٠ بليون دولار)، وتسهم هذه الأقطار مجتمعة بأكثر من أربعة أخماس إجمالي استثمارات قطاع النفط والغاز والصناعات المنبثقة وتوليد الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية.

وقد أوصى المؤتمر الثامن الطاقة العربي بتحديث المصافي القائمة أو بناء مصاف جديدة، وزيادة طاقة العمليات التحويلية، وذلك بغية الانتقال التدريجي نحو إنتاج مشتقات نفطية نظيفة، وبمواصفات أكثر ملاءمة للبيئة، وذلك لتغطية حاجة السوق المحلية ولتسويق الفائض إلى السوق العالمية، وبالتالي تحسين

توفير الأمن للدول النامية وإصلاح النظام المالي، كما يعول على مراكز الأبحاث في الجامعات بأن يكون لها دوراً إيجابياً في تطوير تقنيات جديدة في الصناعة النفطية العربية. وهنا لا بد من طرح وبيان المقترحات التالية لغرض الاسترشاد والتحوط:

وضع سياسة مالية واقتصادية تأخذ موضوع مخاطر تقلبات أسعار النفط بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات العامة، مع وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلالات (العجز والفائض).

خفض الإنفاق والتركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو النفقات الجارية، خاصة أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، فقد أدى ارتفاع الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع سعر النفط المتعادل - مستوى السعر الذي يحقق توازن الموازنة الحكومية - وفيما عدا قطر والكويت، يبلغ عجز المالية العامة الأولي غير النفطي مستوى أعلى مما يلزم لضمان إمكانية استمرار الإنفاق الحكومي عند نضوب الاحتياطات النفطية.

اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري. استخدام الفوائض المتحققة من السنوات السابقة في معالجة هذه الاختلالات، حيث عملت كل دول المجلس، ما عدا البحرين، على تراكم أصول خارجية رسمية كبيرة، مما يسهل عليها تجاوز حالة التراجع المؤقت في الدخل النفطي، وتشير التقديرات إلى أن مجموع الأصول الخارجية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت حوالي ١,٨ تريليون دولار أو أكثر من ١١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٢م.

تقليل المساعدات الخارجية وتوجيه مخصصاتها للإنفاق الاستثماري، ودعم البحث والتطوير والابتكار كمصادر لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي. ●

* كاتب وباحث

المصرفية القوية وخاصة في السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومن هذه الآثار والانعكاسات:

سيكون القطاع المصرفي أقل تأثراً بانخفاض أسعار النفط حيث ستستخدم حكومات تلك الدول احتياطاتها الضخمة المتمثلة في صناديق الثروة السيادية للحفاظ على مستويات الإنفاق.

انخفاض تدفقات الودائع من قبل الحكومات والشركات التابعة وخاصة النفطية، وهم من أقوى المودعين في النظام المصرفي، مما سوف يقلل السيولة المتاحة للبنوك.

احتمالات انخفاض الأرباح وجودة الأصول لدى العديد من الأنظمة المصرفية، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل رئيس على صادرات النفط في اقتصادها، وذلك في حال استمرار انخفاض الأسعار لمدة أطول.

إن النظام المصرفي في السعودية والإمارات من المرجح أن يتأثر بشكل معتدل بانخفاض أسعار النفط وذلك على المدى المتوسط، برغم الاحتياطات المالية الضخمة لديهما، والتي تمثل ١٠٠٪ و ١٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين على التوالي (صندوق النقد العربي).

توفر الودائع المرتبطة بالكيانات الحكومية في دول الخليج ما بين ١٠٪ إلى ٢٥٪ من التمويلات التي تمنحها البنوك في الاستثمار بقطاعات غير الأسهم مما يجعل الأنظمة المصرفية في المنطقة تواجه انخفاضاً في السيولة، بسبب تراجع تدفقات الودائع الحكومية. (موديز).

ولغرض مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدول العربية المنتجة للنفط وخاصة دول التعاون، فلا بد من تنوع مصادر الدخل من خلال استخدام العوائد المالية في المشاريع الإنتاجية مع الموازنة بين العائدات النفطية وانعكاساتها الإيجابية المرهونة بسياسة الإنفاق التي تتبعها الحكومات مما يشكل تحدياً اقتصادياً طويلاً الأمد يقتضي ضرورة توظيف الفائض بشكل يضمن استمرار النمو، وإن هناك فرصاً هائلة للتنمية وتنوع مصادر الدخل القومي لمواجهة تلك التحديات، فالمشكلة تكمن في

الهوامش

المصادر إضافة للهوامش:

- ١ - د. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، ط٩، ٢٠٠٢.
- ٢ - مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان.
- ٣ - عبد اللطيف المقرن، ورقة عمل حول تطور التبادل التجاري بين دول المجلس، حول تقييم اتفاقية الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تأثير التصحر والجفاف على دول مجلس التعاون وتحقيق الأمن الغذائي

الأمن الغذائي أصبح جزءاً مهماً من مفهوم الأمن الشامل الذي لم يعد يقتصر على الأمن العسكري فقط. فالخليج العربي بات يواجه مشكلة حقيقية تتمثل بأمنه الغذائي والذي اعتمد استقراره طوال سنوات طويلة ماضية على الإستيراد بشكل أساسي إلا أن المخاطر البيئية والاقتصادية والسياسية في إزدیاد وتهدد الإستيراد خاصة بسبب ما تشهده المنطقة المحيطة من صراعات واضطرابات لا تنتهي.

د. محمد عبد الرؤوف عبد الحميد* - هديل بنجر**

من الناحية الطبيعية ازدهاراً من الناحية الاقتصادية، وهي تحظى كذلك بمكانة جيدة في مقاييس اجتماعية عدة، وهي الأغنى عالمياً باحتياطياتها من النفط والغاز الأكثر فقراً فيما يتعلق بموارد المياه المتجددة والأراضي الصالحة للزراعة، ولا تزال تعتمد بشكل كثيف على الموارد الطبيعية كاستراتيجية للتنمية، ويجري استغلال المياه والنفط بطريقة غير مستدامة.

تواجه دول الخليج قضايا بيئية ملحة تشمل ندرة المياه وتدهور حالة الأراضي والتنوع البيولوجي والتدهور البيئي والساحلي والتلوث الجوي. وتأتي مشكلة التصحر والجفاف وندرة الموارد المائية العذبة على رأس أهم المشكلات التي تواجه السكان والحكومات في دول الخليج العربي خاصة مع معدلات محدودة لسقوط الأمطار ونسبة بخر عالية واستهلاك مرتفع مما يؤدي لعجز دائم في موازنات المياه بالمنطقة. (الأمم المتحدة - توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٥، الخليج الأخضر - مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٦).

من الجدير بالذكر أن أكثر من ٨٠٪ من مساحة اليابسة في المنطقة هي صحراوية أو شبه صحراوية، وتعاني بعض دول المنطقة من حالة تصحر تقارب نسبتها ١٠٠٪. وفيما يلي عرض لحالة الأراضي والمياه في دول الخليج العربي مع استعراض لتأثيراتها المختلفة خاصة على قضية الأمن الغذائي.

الأرض

تحتوي منطقة الخليج العربي على تضاريس جغرافية متنوعة بين الصحاري والبيئة الجبلية، فتشتمل المنطقة على الجبال والسهول والمستنقعات والسهول الساحلية والكثبان الرملية

التصحر هو تحول الأرض الخصبة إلى صحراء قاحلة جافة وذلك بسبب أحوال الطقس المتقلبة. وكذا بفعل الأنشطة البشرية المفرطة في الزراعة وإزالة الغابات والرعي الجائر وما إلى ذلك. مع استمرار تكرار التأثير على هذه النظم الإيكولوجية تتسع مساحة المنطقة المتصحرة وبالتالي تجف مصادر المياه ويقل إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى هجرة السكان إلى مناطق أخرى. وفي منطقة الخليج العربي، ينتج عن مشكلة التصحر مشاكل مناخية بيئية واقتصادية تؤثر سلباً على المدى الطويل بيئياً واقتصادياً واجتماعياً ومن أهم هذه الآثار هي مشكلة الأمن الغذائي إذ تعد من أحد المشاكل تعقيداً وشديدة الحساسية لمنطقة الخليج العربي نظراً لطبيعة المناخ العام وندرة وجود المياه المحلاة (Ambalam, ٢٠١٤)، وبالإضافة لما سبق فإن دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت كثيراً بالأحداث التي تمر بها سوريا؛ فبعد أن كان هذا البلد مصدرًا أساسيًا للغذاء في المنطقة، أصبح المستورد الأول بعد الدمار الذي لحق به؛ فالمزارع والقرى السورية لم تعد قادرة على إمداد المستهلكين في منطقة الخليج العربي باحتياجاتهم من الغذاء.

الوضع البيئي الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي

تتميز دول الخليج العربية بمناخ جاف جداً ونباتات برية متناثرة هنا وهناك وتربة ضعيفة. وتعد أغلبية أراضي دول مجلس التعاون الخليجي صحراء قاحلة بإستثناء الشريط الساحلي والسلاسل الجبلية. كما تفتقر المنطقة بصورة كبيرة إلى مصادر المياه والأراضي الصالحة للزراعة. تُعتبر منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق العالم تنوعاً

الجدول رقم (١) أنماط استغلال الأراضي في دول مجلس التعاون الخليجي (ألف هكتار)

مساحات أخرى	مساحة الغابات ×			المراعي الدائمة	أراضي المحاصيل الدائمة	الأراضي الصالحة للزراعة	المساحة الإجمالية	الدولة
	الإجمالي	الغابات المزروعة	الغابات الطبيعية					
٦١	لا تذكر	لا تذكر	لا تذكر	٤	٤	٢	٧١	البحرين
١٦٢٦	٥	٥	لا تذكر	١٣٦	٢	١٣	١٧٨٢	الكويت
٢٩٨٦٨	١	١	لا تذكر	١٠٠٠	٤٣	٣٨	٣٠٩٥٠	عمان
١٠٢٨	١	١	لا تذكر	٥٠	٣	١٨	١١٠٠	قطر
٣٩٦٧١	١٥٠٤	٤	١٥٠٠	١٧٠٠٠٠	١٩٤	٣٦٠٠	٢١٤٩٦٩	السعودية
٧٤٦٨	٣٢١	٣١٤	٧	٣٠٥	١٩١	٧٥	٨٣٦٠	الإمارات
٧٩٧٢٢	١٨٢٢	٣٢٥	١٥٠٧	١٧١٤٩٥	٤٣٧	٣٧٤٦	٢٥٧٢٢٢	المجموع

المصدر: بيانات إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥.

ومن بين أهم الملوثات للتربة الهيدروكربونات والمعادن الثقيلة، مبيدات الأعشاب، النفط. ونتيجة للاستخدام الجائر للمخصبات الزراعية والمبيدات يحدث التلوث الغذائي مما يتسبب في العديد من الأضرار الصحية والاقتصادية بالمواد الغذائية التي يستهلكها الإنسان. وأهم وسائل معالجة تلوث التربة:

- يجب الحذر في استخدام المبيدات الزراعية واستخدامها في أضيق الحدود.

- يجب عمل الدراسة الوافية قبل التوسع باستخدام الأسمدة الكيماوية بأنواعها.

- يجب العناية بدراسة مشاكل الري والصرف، والتي لها آثار كبيرة على حالة التربة الزراعية.

- اتباع إجراءات حماية البيئة والسلامة المهنية في المصانع والحقول النفطية وخلافه للتخفيف أو القضاء على أية آثار سلبية محتملة على التربة.

الموارد المائية

يمثل النقص الحاد في المياه العذبة في منطقة الخليج العربي تحدياً مهماً يواجه سكان دول المنطقة وحكوماتها. وتؤدي ندرة الأمطار (انظر الجدول رقم (٢)). ومعدلات البخر العالية، إضافة إلى الاستهلاك الكبير للمياه العذبة، إلى نقص حاد في تلك المياه في دول منطقة الخليج العربي.

وتتضمن مصادر المياه التقليدية في منطقة الخليج العربي، المياه السطحية والمياه الجوفية سواء في الطبقات الصخرية المائية

والصحاري، وتتميز بظروف مناخية قاسية تتمثل بوجود فصل صيف حار وجاف وطويل يقابله فصل شتاء قصير، بارد ورطب جداً، وهناك هطول لكميات قليلة من الأمطار لا تتجاوز ٥٠ ميليمتراً سنوياً. ويؤدي عدم وجود معدلات موثوقة من الأمطار إضافة إلى التربة الفاحلة، إلى جعل الاستغلال الرئيسي للأراضي، وتحديدًا في الزراعة والتشجير، أمراً هامشياً. ويبين الجدول رقم (١) أنماط استغلال الأراضي في دول مجلس التعاون الخليجي:

وتتمثل الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة مجتمعة ما نسبته ٦٣، ١ في المئة تقريباً من مساحة أراضي دول مجلس التعاون الخليجي الإجمالية التي تبلغ نحو ٢٥٧ مليون هكتار. وتمثل الغابات والأحراج ما مساحته نحو ٨، ١ مليون هكتار فقط، وهو رقم يعد صغيراً جداً مقارنة بمساحة الأراضي الإجمالية للمنطقة. أما الغابات الطبيعية، فتمثل ما مساحته نحو ٥٧، ١ مليون هكتار، وتقع في المرتفعات الجنوبية للسعودية والإمارات وعمان. ولهذا يظل التصحر مشكلة بيئية مهمة في هذه الدول ويمكن تصنيف الأسباب والضعف التي تؤدي إلى تدهور الأرض في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة العمران والتصنيع، الرعي الجائر، الزراعة وقطع أشجار الغابات.

تلوث التربة

وإضافة لما سبق تأتي مشكلة تلوث التربة لتزيد الأمور تعقيداً حيث يحدث تلوث التربة عندما يتم تسرب مواد كيميائية للتربة.

الجدول رقم (٢) موارد المياه السطحية في دول مجلس التعاون الخليجي:

الدولة	المياه السطحية بالمليون متر مكعب
البحرين	٠,٢٠
الكويت	٠,١٠
عمان	٩١٨,٠٠
قطر	١,٤٠
السعودية	٢٢٣٠,٠٠
الإمارات	١٨٥,٠٠
الإجمالي	٣٣٣٤,٧٠

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٥

الجدول رقم (٢) معدلات سقوط الأمطار في دول مجلس التعاون الخليجي:

الدولة	المساحة (ك م ٢)	مدى التغير في معدلات سقوط الأمطار (مليمتر)
البحرين	٦٥٢	١٤٠-٣٠
الكويت	١٧٨١٨	١٤٠-٣٠
عمان	٢١٢٤٦٠	٤٠٠-٨٠
قطر	١١٦١٠	١٥٠-٢٠
السعودية	٢١٤٩٦٩٠	٥٥٠-٣٣
الإمارات	٨٣٦٠٠	١٦٠-٨٠
الإجمالي	٢٤٧٥٨٣٠	٥٥٠-٣٠

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٥

وطبيعة الصخور السطحية الجيرية فهي صخور رسوبية تكثر فيها المسامات التي تزيد من قابليتها على امتصاص أكبر قدر من ماء المطر. على سبيل المثال، إن كميات مياه الأمطار المفقودة بالتبخّر أو التسرب أو الجريان السطحي الذي ينتهي إلى البحر تتجاوز نسبة ٩٨٪ من جملة الأمطار التي تسقط على أراضي الإمارات، لذلك مياه الأمطار المعززة للمياه السطحية التي يستفاد منها لا تعادل إلا ١,٦٪ من كميتها السنوية.

يبلغ نصيب الفرد من المياه في المتوسط في دول الخليج العربي أقل من ٥٠٠ متر مكعب في السنة مما يشير إلى أن مشكلة ندرة المياه مزمنة، وقد يصل العجز السنوي من المياه إلى ما يقرب من ٦٧٪ من الطلب في شبه الجزيرة العربية عام ٢٠١٥. وتتمثل الأسباب الرئيسية للطلب المتزايد على الماء في دول المجلس بالنمو السكاني والتوسع العمراني السريع، إضافة إلى الإسراف في استهلاك المياه سواء في المنازل أو في قطاع الزراعة (أنظر الجدول ٤).

تجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من المساهمة الضئيلة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تظل المستهلك الرئيسي للماء. وهو ما يسبب ضغطاً هائلاً على موارد المياه المحدودة في المنطقة. وتفضل سياسة الاكتفاء الغذائي الذاتي التي تبنتها دول المنطقة قيوداً على تخصيص موارد المياه، وتمنع تحويلها من القطاع الزراعي إلى الاستهلاك المنزلي أو إلى قطاع الصناعة.

الضحلة أو العميقة. أما مصادر المياه غير التقليدية فهي محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي (أنظر الجدول رقم (٣)).

المياه السطحية ومشاكلها

تتمثل المياه السطحية في البحيرات، الجداول، الأنهار، الأحواض والمياه المحتجزة في السدود. وهي إما محصورة أو تتدفق عندما يكون السطح منحدرًا ويتم إعادة إمدادها بواسطة الأمطار أو المياه الجوفية. وكون منطقة الخليج العربي تقع فيما يسمى حزام المنطقة الجافة والمنطقة الشديدة الجفاف، فأماطارها قليلة، ومياه السيول بها تتسرب إلى باطن الأرض، وخاصة في المناطق الرسوبية أو الصخرية. ويتميز الهطل المطري في المنطقة بعدم الانتظام مكانيًا وزمانيًا، ويتم بناء بعض السدود لحصر مياه الأمطار وتخزين كميات من المياه السطحية خلفها، لتساعد في تغذية الخزان الجوفي. هناك بعض السدود التي تستخدم لتخزين بعض المياه السطحية المستخدمة في أغراض الزراعة في بعض المناطق كما في دولة الإمارات مثلاً.

والخليج العربي لا يعتمد بنسبة كبيرة على المصادر السطحية من المياه وإنما يعتمد على مصادر تحلية المياه وذلك لجغرافية المنطقة كونها تسهم في ضعف فعالية الأمطار وذلك بسبب تسرب كميات كبيرة منها في باطن الأرض لطبيعة التربة الرملية الخشنة المفككة لكثرة المسافات الهوائية بين حبيباتها

الجدول رقم (٤) التغييرات في الاستخدامات القطاعية للمياه في دول الخليج العربي (بالمليون قدم مكعب)

٢٠٢٥			٢٠٠٠			١٩٩٥			
صناعي	زراعي	منزلي	صناعي	زراعي	منزلي	صناعي	زراعي	منزلي	البلد
١٦٩	٢٧١	١٦٩	٢٦	١٢٤	١١٨	١٧	١٢٠	٨٦	البحرين
١٦٠	١٤٠	١١٠٠	١٠٥	١١٠	٣٧٥	٨	٨٠	٢٩٥	الكويت
٣٥٠	١٥٠٠	٦٣٠	٨٥	١٢٧٠	١٥١	٥	١١٥٠	٧٥	عمان
٥٠	٢٠٥	٢٣٠	١٥	١٨٥	١٩٩٠	٩	١٠٩	٧٦	قطر
١٤٥٠	١٦٣٠٠	٦٤٥٠	٤١٥	١٥٠٠٠	٢٣٥٠	١٩٢	١٤٦٠٠	١٥٠٨	السعودية
٥٠	٢٠٥٠	١١٠٠	٣٠	١٤٠٠	٧٥٠	٢٧	٩٥٠	٥١٣	الإمارات
٢٢٢٩	٢٠٤٦٦	٩٦٧٩	٦٧٦	١٨٠٨٩	٢٨٢٣	٢٥٨	١٧٠٠٩	٢٥٥٣	الإجمالي

مسطحات مائية أو بحيرات عذبة للمحافظة عليها من التلوث. معالجة مياه الصرف الصحي قبل إلقائها في المسطحات المائية.

الأمن الغذائي

مصطلح الأمن الغذائي هو مفهوم عام يتضمن كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية. ونظراً لتداخل جوانب عدة في هذا المفهوم فإن نطاق الأمن أصبح واسعاً بحيث يشمل الأمن البيئي والطاقة والأمن الغذائي. ويعني الأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فالأمن الغذائي نوعان: الأول المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، والثاني: الأمن الغذائي النسبي وهو قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً بضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل المهمة منها ظاهرة التزايد السكاني وتقلب أسعار السلع الزراعية وإنتاج الوقود الحيوي المدعوم حكومياً من قبل الدول المتقدمة، ومخاطر تغير المناخ وزيادة حدة التصحر والجفاف وزيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأمراض، والاستثمار الأجنبي في الزراعة، فضلاً عن نقص الموارد المائية الأمر الذي سيزيد من آثار سلبية

تلوث المياه

هو إضافة ملوثات لموارد المياه مما يجعلها غير مواتية لاستخدام البشر. ومن أكثر الأمثلة على ذلك تلوث الماء بما تطلقه المصانع من أبخرة وغازات ونتيجة لذلك ينشأ ما يسمى بالمطر الحمضي. كما يتلوث الماء بالعديد من الملوثات فعلى سبيل المثال مخلفات الصرف الصحي البلدية غير المعالجة والمنظفات الكيميائية المختلفة ودفن النفايات والصرف الزراعي والمبيدات الحشرية والملوثات الكيميائية مثل الرصاص والزرنيخ والفوسفات والنترات والكلور فضلاً عن النفط. مع أن المياه السطحية والجوفية في دول الخليج العربي محدودة لكن يبقى هاجس تلوثها قائماً خاصة بفعل المخلفات الصناعية وبقع الزيت من الآبار الأرضية. والملوثات في المياه لها تأثير سلبي على الأنواع المائية وبالتالي أضرار تنقل للمزروعات والحيوان والإنسان وتسبب مشكلات صحية عديدة وخطيرة.

أهم وسائل معالجة تلوث المياه:

- وضع المواصفات للأنشطة التنموية التي تقام بجوار المسطحات المائية بما يضمن عدم التصريف فيها إلا بعد تمام المعالجة بما يضمن عدم تلويثها
- الدفن السليم للنفايات بما يضمن عدم تسريب أي ملوثات للمياه الجوفية.
- إنشاء نظم ومحطات مراقبة تلوث المياه سطحية وجوفية.
- إقامة المحميات الطبيعية خاصة بالمناطق التي تشمل

الزراعة المائية من أهم الحلول الخليجية التي تستخدم الماء بدلاً من التربة وتجربة عمان أنتجت ٣ أضعاف الزراعة التقليدية

الزراعة المائية في عمان:

هي تقنية زراعية تستخدم الماء والمغذيات بدلاً من التربة (Bridgewood, 2002). تساعد هذه التقنية على إنتاج خضروات وفواكه بكميات كبيرة ذات جودة عالية، وأمنة بيئياً. لذلك تعتبر الزراعة المائية في عمان وسيلة جيدة لتحسين استخدام الأراضي وزيادة الكفاءة. وقد لاقت الزراعة المائية نجاحاً واعداً في سلطنة عمان حيث تم إنتاج 20.000 طن من الخيار في مزرعة خاصة في سمائل في منطقة دخيلا في عام 2008، وكان الانتاج 3 أضعاف الزراعة التقليدية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لهيأة البيئة لمدينة أبوظبي، فإن الحل الأساسي لمشكلة الأمن الغذائي التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة يكمن بشكل رئيسي في إدارة المياه وقطاع الري. لذلك تم طرح ثلاثة تطبيقات رئيسية لمعالجة مشكلة انعدام الأمن المائي وبالتالي الغذائي. أولاً: يجب أن يكون هناك أولوية في استخدام الماء، مثلاً قطاع الانتاج الزراعي له الأولوية في استخدام المياه مقارنة مع قطاع هندسة المناظر الطبيعية. ثانياً: يجب الحد من كميات الري وزيادة إنتاج الماء وزيادة الكفاءة أيضاً، ويتم ذلك بعمل جدول للري واستخدام أفضل الأساليب والممارسات الزراعية. ثالثاً: استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وتنفيذ أفضل الممارسات في قطاع تخطيط وتسمية المياه.

(EAD, Schurtze et al., 2011, 2009)

حيث تستورد دولة الإمارات حوالي 85% من السلع الغذائية ثم تقوم بإعادة تصدير 90% منه. لذلك يتم التركيز على تطوير البنى التحتية لتيسير إمكانية الحصول على الغذاء. ويضيف سعادة خليفة العلي أنه سوف يتم التركيز على زراعة بعض أنواع الخضروات التي تنمو جيداً في المناخ الجاف. وبذلك سوف يتم توفير 40% من الخضروات المستهلكة في إمارة أبوظبي بحلول 2015. أيضاً سوف يتم استيراد العلف الحيواني بدلاً من زراعته محلياً نظراً لاستهلاكه كمية كبيرة من المياه مع استخدام تقنيات حديثة للزراعة وذلك لحماية مصادر المياه. أيضاً وقعت الحكومة عقوداً طويلة الأمد مع شركات خاصة إستثمرت في الأراضي الزراعية في الخارج لإنتاج الأعلاف وبالتالي بيع المحاصيل

على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعرقلة مسيرة التنمية المستدامة.

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي في دول الخليج العربي مشكلة مركبة حيث أنها متصلة إتصلاً مباشراً بمشكلة الأمن المائي والاستخدام الغير رشيد لموارد المياه. فضلاً عن أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه. وبالتالي فإن مشكلة الأمن الغذائي والأمن المائي يجب أن تحل عن طريق وضع سياسات صارمة لحوكمة موارد المياه وتوزيع الغذاء بشكل عادل في المنطقة. تعتمد دول الخليج العربي على الواردات الغذائية بشكل كبير، ومع تزايد عدد السكان تزداد المتطلبات الغذائية مما قد يعرض دول الخليج العربي لتقلبات الإنتاج العالمية للأغذية وارتفاع الأسعار (Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2012).

وقد قامت عدة دول عربية بالتوصل إلى حلول مستدامة ومناسبة لبيئة ومناخ دول الخليج العربي في زراعة وإنتاج الغذاء محلياً في بيئة الخليج العربي. وفيما يلي عرضاً لبعض هذه التجارب:

سلطنة عمان

وفقاً لما ذكره (Mbage, 2014) فإن سلطنة عمان تحتاج لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي وذلك لمكافحة المخاطر المتعلقة بالأمن القومي. لذا فالاستراتيجية الوحيدة المتاحة هي التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي. وفقاً لاقتراح البنك الدولي، فإن زيادة 1% في الإنتاج الزراعي يمكن أن يقلل نسبة الفقر بنسبة 2% وذلك عن طريق تقنيات زراعية جديدة يمكن استخدامها في منطقة الخليج العربي. أيضاً يجب على عمان أن تركز على تطوير الممارسات الزراعية البديلة كالزراعة المائية، نظراً لوجود نقص أو ضعف حالياً في الثقافة الزراعية الحالية وذلك لارتفاع معدل الاستهلاك للموارد المائية.

قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بتطوير وإنماء قطاع الصيد بين 2012-2020 وذلك بتخصيص 500 مليون ريال عماني. لقد تم بناء 200,000 طن صومعة قمح في منطقة صحار و 140,000 طن من القمح أيضاً في صلالة، و 120,000 طن من الحبوب في مسقط. هذه المخازن تساعد على استقرار الأسعار، والمحافظة على القمح يساعد على تحدي الأزمات الغير متوقعة.

لتقييم موارد الطاقة الشمسية واستخدام المكان المناسب لبناء محطة الطاقة. بالإضافة إلى ذلك سوف يركز هذا المنهج على إدارة المياه واستخدام أفضل الأساليب في استهلاك المياه كالري بالتنقيط (Abrahms، 2012) والزراعة المائية

التوصيات للتغلب على التصحر ومشكلة الأمن الغذائي

من الجلي أن مشكلة الأمن الغذائي لا يمكن حلها داخلياً في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً في ضوء التكنولوجيات والظروف البيئية المتاحة، وإنما من خلال التعاون الدولي. لذا من الأهمية بمكان أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على اقتصاد قوي قادر على استيراد المنتجات الغذائية، المطلوبة وعلاقات جيدة مع الدول المنتجة لهذه السلع.

ثم يأتي من الأهمية بمكان الاستثمار في الموارد المائية وتكنولوجيا تحلية المياه. فالأمن المائي هو الخطوة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي. ويمكن لدول الخليج العربي التصدي لمشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من خلال:

. بناء وإدارة مخزون استراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية بالمشاركة مع القطاع الخاص للتعامل مع الأزمات وتقلبات الأسعار.

. تشجيع الاستثمارات الزراعية طويلة المدى في الخارج بعددٍ من الدول المستقرة في إطار اتفاقيات تهدف لجمع الجميع رابعاً سواء دول الخليج أو الدول المستثمر فيها. يجب اختيار الدول ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة، والأنظمة الاستثمارية الجاذبة.

. إن القطاع الخاص هو المستثمر الرئيس، وعلى الدول الخليجية توفير الحوافز الاقتصادية المناسبة لتشجيعه. إمكانية مساندة الدولة من خلال الصناديق السيادية في تمويل البنية الأساسية إذا لزم الأمر.

. الاستثمار في الإنتاج الزراعي المستدام.

. دعم الابتكارات في مجال الغذاء والتغذية.

وأخيراً وليس آخراً على دول المجلس التعاون سوياً في مجال المعلومات لرصد ومراقبة الأمن المائي والأمن الغذائي في دول المجلس، وكل ما يتعلق بالإنتاج المحلي أو الفجوة الغذائية، أو المنتج العالمي، أو الأسعار. وهذا كله سيساعد صانع القرار في اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. ●

للحكومة. إضافة إلى ذلك تعتبر التقنيات الزراعية الجديدة عاملاً مهماً لزيادة الإنتاج كالزراعة المائية. فقد تم إنشاء مركز لتقديم مساعدات للمزارعين بالمشاركة مع شركة جي آر إم و هي شركة رائدة في إدارة التنمية ولديها خبرة واسعة في مجال الزراعة وإدارة المشاريع الزراعية. (adced، 2012)

أيضاً تساعد الاستثمارات الزراعية خارج البلاد في التخفيف من أزمة الغذاء وتكون عملية ناجحة ومفيدة لكلا الطرفين. من خلال استثمار دول الخليج العربي بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة في دول العالم الثالث ذات البيئة الزراعية، سوف تساعد على حل أزمة الغذاء في دول الخليج العربي وأيضاً سوف تستفيد الدول الأخرى اقتصادياً. ولقد أثبتت

هذه العملية نجاحاً ملحوظاً حيث زادت نسبة الاستثمارات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة خارج البلاد بنسبة 45% بين عامي 2006 و 2008. حيث كانت قيمة الاستثمارات الزراعية حوالي 10.9 بليون \$ في 2007 وارتفعت حتى وصلت إلى 14.6 بليون \$ في عام 2008. (Al-ghurair Event)

والجدير بالذكر أن الإمارات قامت باستغلال 30 ألف هكتار في السودان على ضفاف النيل لزراعة الذرة والأعلاف الحيوانية، وكذلك حصلت على مليون هكتار في باكستان وهي بصدد الحصول على أراضٍ شاسعة في السودان وكازاخستان.

قطر

اعتمدت دولة قطر منهجاً شاملاً يتضمن أربعة عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي في الدولة: الطاقة المتجددة، تحلية وإدارة المياه، الإنتاج الزراعي، تجهيز الأغذية والنقل. وينهج المنهج الشامل رؤية مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لدعم البحث والتطوير وإيجاد أحدث التقنيات لاستخدامها في كل من المجالات الأربعة. أيضاً يهدف البرنامج إلى التقليل من الاعتماد الكلي على استيراد السلع الغذائية من دول أخرى والحد من تقلبات الأسعار. لذلك سوف تقوم دولة قطر بزيادة الإنتاج المحلي بطريقة مستدامة وملائمة للبيئة عن طريق الاستعانة بالشركات الدولية الخبيرة بتكنولوجيا الزراعة وصناعة الغذاء لضمان الجودة والتحسين الشامل.

أيضاً تسعى دولة قطر لاستخدام الطاقة الشمسية كبديل للوقود الحفوري لتحلية مياه البحر، وبالتالي استخدامها للإنتاج الزراعي. لذلك استعانت قطر بمركز الفضاء الألماني DLR

الاستثمار العقاري في الخليج: فرص واعدة

بعد انهيار أسعار النفط، تم طرح سيناريوهات عديدة حول مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تحمل هذا الانهيار، إلا أن الواقع الحالي، أثبت قدرتها على تحمل هذا الانخفاض، بل أن القطاعات الاقتصادية في العديد من هذه الدول شهدت نمواً، فعلى سبيل المثال، نجح القطاع المصرفي في تحقيق أعلى الإيرادات، وزادت نسب الودائع وارتفعت أرباحها المالية. وهذا ينطبق على قطاعي التكنولوجيا والعقارات حيث شهدا بدورهما أرباحاً كبيرة، ويعود ذلك إلى أن المستثمرين فضّلوا التنوع، في القطاع العقاري حيث الأرباح المرتفعة، وبالتالي لم يتأثر المستثمرون بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط، ولا شك أن أسعار النفط أثرت على الحالة العامة، لكن في الواقع الاقتصادات الخليجية لم تشهد أي انهيار، إلا أن هذه اقتصادات لا تزال حتى اليوم قادرة على مواجهة هذا الانخفاض، والتأقلم معه، كما أن اعتماد الدول الخليجية على تنوع اقتصاداتها جعلها قادرة على تخطي أزمة انخفاض الأسعار، وقادرة أيضاً على تحقيق أرباح في قطاعات عديدة.

محمد علي محروس*

الاقتصادي ككل تأتي من القطاعات الرئيسة وعلى رأسها القطاع العقاري الذي أصبح ينافس القطاع النفطي والمصارف في حجم التشغيل والتأثير على وتيرة النشاط الاقتصادي.

مع تحقيق أرباح متراكمة أو تراجع متوسط الأرباح، إضافة إلى انخفاض الخسائر المتراكمة، يعتبر نجاحاً كبيراً للشركات العقارية الخليجية المتداولة وغير المتداولة حالياً، في الوقت الذي يشهد القطاع العقاري مزيداً من الضغوط وحدة المنافسة على مستوى المنطقة والعالم، إذ إن رؤوس الأموال تفضل الاستثمار في المناطق المستقرة التي تحقق فيها أعلى العائدات. كما أن سيولة السوق أصبحت من العوامل الأكثر أهمية والتي من خلالها يُرصد حجم الاستثمارات الخارجية، وكلما ارتفعت السيولة ارتفع مستوى الأمان وانخفضت الأخطار، ووفقاً لذلك فإن نتائج الأداء ستتأثر بالتغيرات المتسارعة وتباين بين سوق وأخرى على رغم بقائها من أنشط الأسواق العقارية إقليمياً، حيث امتد تأثيرها الاستثماري إلى الأسواق العالمية.

فعلى الرغم من تراجع أرباح الشركات العقارية المدرجة في السوق السعودية خلال الربع الثاني ٢٧٪ مقارنة بالربع الأول العام ٢٠١٤م، إلا أن الأرباح المجمعة لقطاع التطوير العقاري بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي ١٩، ١ بليون ريال (٣١٧ مليون دولار)، بارتفاع نسبته ١١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤م، وحققت ثلاث شركات ارتفاعاً على نسب الأرباح الربعية، في حين سجلت خمس شركات تراجعاً على نتائج أدائها خلال النصف الأول من العام الحالي، ويعود ارتفاع الأداء إلى تحقيق أرباح

وتشير التقارير الخليجية في قطاع العقارات، إلى أن العامل المشترك بين هذه التطورات يتمثل في البحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة وتقليص الأخطار المصاحبة للاستثمار وتحقيق عائدات جيدة بقدر الإمكان، واللافت أن التوجهات الاستثمارية على مستوى الأفراد والشركات تتفق على أن الاستثمارات العقارية في الخارج في مضمونها تتصل بالقطاع السياحي وقطاع الضيافة لدى الدول، وفي شكلها استثمارات عقارية متوسطة وطويلة، تبحث عن الأمان وتعظيم الأصول والعائدات، إذ إن نسبة كبيرة من الاستثمارات العقارية تتركز في القطاع السكني وفي المناطق السياحية.

الورقة الرابعة

يشكل العقار الملاذ الآمن للاستثمارات في دول الخليج، حيث استفاد من تراجع أسعار النفط، حيث أظهرت التقارير في بداية ٢٠١٥م، ارتفاعاً لافتاً في عقد الصفقات والمضاربة في الأسهم العقارية، في حين أشاد الخبراء بثقة رجال الأعمال بقدرة العقارات على مواجهة التغيرات، حيث تتركز الصفقات العقارية حالياً في العقار السكني والاستثماري، خصوصاً في الكويت والسعودية، فيما تركزت الاستثمارات على العقار التجاري وتأجير المكاتب في سلطنة عمان والبحرين.

وتزايد أهمية القطاع العقاري وأداء شركائه نظراً لأهميته بالنسبة لقطاعات عدة وتأثيره في حراك القطاعات الاقتصادية والأفراد، وبات من المؤكد أن عمليات التقييم والمتابعة للأداء



حصص بعض الشركات من أرباح شركات تابعة وانخفاض أعباء التمويل والنفقات. كما أن نتائج أداء الشركات المدرجة في السوق القطرية خلال النصف الأول من ٢٠١٥ م، أظهرت المؤشرات تحقيق الاقتصاد القطري مستويات مرتفعة من النمو والنشاط انعكست على القطاعات الرئيسية، وفي مقدمها القطاع العقاري، ناهيك عن التركيز الحكومي التنموي والاستثماري على القطاع العقاري والبنية التحتية.

وكان لأهمية نتائج الأداء الربعية كمحصلة عند تقييم جدوى الاستثمارات العقارية وقدرة الشركات على التأقلم مع التطورات المستجدة، كان ملاحظاً على نتائج الأداء نصف السنوية على أنها متشابهة في أسباب الارتفاع والتراجع ومتباينة في حدة الانخفاض والارتفاع، نتيجة تمثيلها لجزء من إجمالي الحراك المسجل بالسوق العقارية في دول المنطقة، إلا أن ارتفاع نطاقات التذبذب على العائدات التشغيلية أمر متوقع خلال العام الحالي، والعودة إلى المستويات السابقة ممكن إذا ما تراجع مستوى الضغوط المحيطة، فيما يمثل تراجع العائدات من المصادر غير التشغيلية مؤشراً إيجابياً، ومن المتوقع أن يستمر القطاع العقاري في السيطرة على النشاط الاقتصادي في دول الخليج على وقع التوقعات بعدم عودة أسعار النفط إلى سابق عهدها قريباً، وتذبذب التداولات في الأسواق المالية. ويشدد الخبراء على أن الشركات العقارية الخليجية تعمل على طرح مشاريع في جميع أنحاء العالم، وتدير الاستثمارات للمشتريين لقاء منحهم عوائد تتراوح بين ٤ و ١٠٪.

رأسمالية وتحسن داخل نشاط بيع الأراضي وارتفاع إيرادات بيع الوحدات السكنية والتأجير الفندقية والأسواق التجارية، إضافة إلى انخفاض تكاليف النفقات.

وبالنسبة إلى نتائج أداء الشركات العقارية المتداولة لدى بورصات، الإمارات يمكن الاعتماد عليها كمؤشر لتحديد جدوى الاستثمار في هذا القطاع وحجم التشغيل ووتيرة النشاط، إذ أن كل من دبي وأبوظبي تعتبران أنشط المدن على مستوى المنطقة والعالم. وأظهرت نتائج الشركات المدرجة بسوق دبي ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥ م، نتيجة ارتفاع الإيرادات وانخفاض تكاليف التمويل، إضافة زيادة إيرادات عمليات قطاعي مراكز التسوق وتجارة التجزئة والضيافة. كما أن نتائج أداء الشركات العقارية التي أعلنت عن نتائجها لدى السوق الكويتية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥ م، اختلفت عن دول المنطقة على مستوى نسب التراجع والارتفاع والأسباب، إذ يلاحظ وجود منافسة كبيرة بالسوق العقارية الكويتية على الفرص الاستثمارية، وأن عدداً كبيراً من الشركات العقارية سجلت ارتفاعاً على نتائج أدائها، فيما سجل أيضاً عدد كبير منها تراجعاً، ويعود تراجع أرباح الشركات إلى انخفاض الأرباح التشغيلية للأنشطة العقارية وانخفاض إيرادات التأجير، مع ارتفاع كلف التمويل. وكان لارتفاع نفقات ما قبل التشغيل والنفقات الإدارية وانخفاض أرباح بيع عقارات استثمارية دور في نسب التراجع، في المقابل جاء ارتفاع بعض الشركات نتيجة بيع عقارات واستثمارات وتصفية شركات تابعة لها وتحسن الأداء التشغيلي وإيرادات التأجير وارتفاع

أظهرت النتائج الإيجابية للنشاط العقاري الخليجي ارتفاع نسبة تملك مواطني دول المجلس للعقارات في الدول الأعضاء بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠١٣م، وتواصلت هذه الاستثمارات خلال العام ٢٠١٤م، بالوتيرة نفسها، ووفقاً لبيان الأمانة العامة لدول المجلس، فإن تملك العقارات من مواطني الدول الأعضاء ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية بلغت ٤٩٢٪، فيما وصل العدد التراكمي لعمليات الشراء إلى ١٢٩,٧ آلاف صفقة نهاية العام ٢٠١٣م، مقارنة بـ ٤,١١ ألف عملية تملك نهاية ٢٠١٢م، وجاء مواطنو الكويت في المرتبة الأولى خليجياً في تملك العقارات بدول المجلس، فيما حل مواطنو السعودية في المرتبة الثانية، ومواطنو قطر في المرتبة الثالثة، ويمثل السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات في الدول الأعضاء أحد المسارات العشرة التي نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية الخليجية المشتركة.

في المقابل، فإن دولة الإمارات استحوذت على الحصة الكبرى من استثمارات الخليجيين في القطاع العقاري، لتحل في المرتبة الأولى في استقطاب مواطني دول المجلس خلال العام ٢٠١٣م، حيث وصل العدد إلى ١٥,٦ آلاف حالة تملك بنسبة ٧٦٪، من إجمالي عدد الممتلكين للعقارات من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء، فيما جاءت عمان في المرتبة الثانية بعدد صفقات تملك بلغت ٣,٥٧ ألف صفقة، وبنسبة استقطاب وصلت إلى ١٧٪، وجاءت البحرين في المرتبة الثالثة بنسبة استحواد ٢٪، فيما حلت السعودية في المرتبة الرابعة بنسبة استقطاب ٢٪، يذكر أن الإمارات تقود ارتفاع الطلب على العقارات لدى دول الخليج، حيث أصبحت العقارات في الإمارات وجهة للمستثمرين الخليجيين خاصة والعالم عامة، نظراً لكفاءة المطورين والمستثمرين هناك، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من إمارات الدولة سمحت بتمليك الأجانب عقارات سكنية لفترات تصل إلى ٩٩ عاماً حيث تشهد الدولة مزيداً من الطلب على التملك الحر وارتفاع عدد المشاريع التي تستهدف هذا النوع من الاستثمار، في ظل استهداف المزيد من المستثمرين القطاع العقاري.

وبات واضحاً أن النشاط الاستثماري في القطاع العقاري والبنية التحتية في قطر، له دور كبير في جذب الاستثمارات الخليجية، حيث تستحوذ قطر على ٦٦٪، من استثمارات مجلس التعاون ليصل عدد المستثمرين من مواطني دول المجلس في الشركات القطرية المدرجة بالسوق المالي إلى ٢٩٠ ألف مساهم نهاية ٢٠١٣م، مع ارتفاع مبيعات شقق التملك الحر، حيث تم رصد ارتفاع وتيرة معدلات الاستفسار والطلب عن شقق التملك

المشاريع العقارية نموذج للتنمية

إن المشاريع العقارية لدى دول مجلس التعاون تتحدث عن نفسها، فيما تشير المؤشرات إلى أن المشاريع العقارية سوف تذهب إلى أبعد من ذلك في إطار التوسع العمراني والتجاري والصناعي، حيث يشهد القطاع العقاري تطورات نوعية تتصل بالتحول إلى مشاريع المدن المتكاملة وليس المشاريع المتكاملة، وتظهر البيانات أن المشاريع العقارية تحت الإنشاء في الإمارات ستصل إلى ما يزيد على ٧٠ مليار دولار، فيما يتوقع أن تصل قيم المشاريع العقارية في قطر إلى ٢٥ مليار ريال خلال السنوات الخمس القادمة، وأن حجم السوق العقاري في السعودية يصل إلى ١,٢ تريليون ريال حيث يصنف السوق العقاري بالملكة بأنه الأكبر في الشرق الأوسط، فيما يتوقع أن يصل حجم السوق إلى ١,٥ تريليون ريال خلال السنوات المقبلة نظراً لارتفاع معدلات الطلب من المستخدم والمستثمرين.

واللافت أن وتيرة النشاط على هذه المشاريع لم تهدأ إلا في الماضي ولا في الحاضر وعلى ما يبدو أنها لن تهدأ في المستقبل، وتظهر الأنشطة الاستثمارية مؤشرات نمو بنسبة تقارب ٨٪ في تشييد المطارات لدى الدول الخليجية حتى العام ٢٠١٩م، الأمر الذي سيضيف فوائد مالية واقتصادية جديدة على قائمة الإنجازات الخليجية للبنى التحتية، بالإضافة إلى تأثيرات ذلك على توفير فرص العمل

ودعم النشاط السياحي ورفع القدرات التنافسية للصادرات وتسهيل وصول الواردات، وبات من المؤكد أن تعزيز البنى التحتية بالطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ من شأنه أن يمنح دول المنطقة المزيد من التنوع الاقتصادي، وتتراوح قيم مشاريع البنى التحتية لتوسعة وإنشاء مطارات جديدة بـ ٤٠ مليار دولار.

الاستثمارات المتبادلة

قادت التطورات العقارية إلى تسجيل اتجاهات إيجابية، وانعكس التباين الحاصل على مراحل التطور للقطاع العقاري في دول المجلس، على زيادة الاستثمارات المتبادلة، ويشكل النجاح على هذا الصعيد بداية لنجاحات تتصل بكافة الأنشطة الاستثمارية وعلى كل القطاعات الاقتصادية الرئيسية لدول المنطقة، وكان للنشاط العقاري دور مهم في تطوير الأنظمة الاستثمارية الخليجية، في مقدمتها تطوير تشريعات التملك لمواطني دول المجلس والتي كان لها دور في البحث عن الفرص الاستثمارية التي توفرها اقتصادات دول المنطقة، والتي تشهد نسب نمو مرتفعة بدلاً من البحث عن الاستثمارات في الخارج التي تواجه مخاطر تقلبات في مناخات اقتصادية غير مستقرة.

العقار الملاذ

الآمن للاستثمار

في دول الخليج

بعد تراجع

أسعار النفط

المسجل على حزمة التشريعات ذات العلاقة أثر مباشر في تشجيع الاستثمارات البيئية بين دول المجلس، بينما يتوقع أن تحمل الفترة المقبلة مزيداً من التطور في العلاقات الاقتصادية لدول المجلس والتي ستعكس آثارها الإيجابية على كافة شرائح المجتمع والاقتصاد الخليجي الذي يتسم بالمشابه في التطور وخطط التنمية ومصادر الدخل والمخاطر.

مقومات الاستمرار والنجاح للمشاريع الجارية أو التي في طور التخطيط مازالت قائمة، وسيحتفظ القطاع العقاري بالجاهزية الاستثمارية والتمويلية والعوائد على المدى المنظور، نظراً لحالة النضج والاستقرار التي أظهرها طوال الفترة الماضية، على الرغم من التقلبات الحادة التي سجلتها أسواق النفط، وتشير البيانات إلى تطور معدلات عوائد الاستثمار العقاري، مع استمرار مؤشرات الثقة بالقطاع العقاري، الأمر الذي يدفع المستثمرين بتركيز استثماراتهم في القطاع العقاري على حساب باقي القطاعات لقصر مدة الاسترداد لرؤوس الأموال، وتحفيز شركات التطوير العقاري على طرح مشاريع جديدة وضخ المزيد من الاستثمارات مع تزايد الطلب على مشاريع السكن، في حين تواصل العقارات الاستثمارية تألقها على مستوى الجاذبية الاستثمارية والعوائد لدى أغلبية الدول لتتربع على قمة الفرص الأكثر منافسة بين الفرص المتاحة.

وأخيراً، لم تعد المنافسة حكرًا على قطاعات اقتصادية ومالية بحد ذاتها، كما لم تكن حكرًا على دولة معينة، واللافت أن التطورات المالية والاقتصادية والسياسية الإيجابية والسلبية، ساهمت في توسيع نطاق المنافسة لتشمل الجوانب والأنشطة كافة في كل القطاعات، فيما كان لتداعيات الأزمة دور كبير في فك نطاق الاحتكار التقليدي للمنافسة على قمم التطور والحصريّة والتميز في العالم.

اتخذ الاستثمار العقاري في دول الخليج كثيراً من الاتجاهات والتطورات أخيراً، جعلته من أكثر القطاعات نشاطاً واستجواذاً على الاستثمارات والتفضيلات، نظراً إلى ما يعد به من عائدات، ونظراً إلى مستويات الأخطار التي يمكنه تحملها أو تضادها، وتطور النشاط العقاري من مرحلة البحث عن الفرص الاستثمارية على المستوى المحلي على صعيد الأفراد والشركات، إلى مرحلة البحث عن الفرص الاستثمارية الخارجية، لتتسع على مستوى الإقليم ومن ثم على مستوى العالم. ●

* باحث في الشؤون الخليجية

الحر خلال النصف الثاني عام ٢٠١٤م، خاصة من المستثمرين المحليين والمقيمين الأجانب، إن مؤشرات الاقتصاد القطري تشير إلى تواصل مسيرة البناء والتي ستعكس إيجاباً على حركة التداولات في القطاعات السكنية والتجارية، في الوقت الذي تشهد فيه فرص الاستثمار في القطاع العقاري أفضل أوقاتها وبشكل خاص العقارات السكنية .

كما أن الاقتصاد السعودي جذب المزيد من الاستثمارات الخليجية خاصة في القطاع العقاري، نظراً لما تشهده المملكة من نمو اقتصادي، وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية والخدمات، فني حين تشكل الضوابط والقوانين الحكومية تحديات أمام الاستثمارات الأجنبية، فهي أكثر سهولة ومرونة للاستثمارات الخليجية، وقد ارتفع معدل استثمار الخليجيين في القطاع العقاري السعودي إلى ٢٠٪، حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م، ليصل حجم الاستثمارات إلى ١٤ مليار ريال، يأتي ذلك في ظل مؤشرات تشير إلى أن العقارات السعودية هي الأخص خليجياً، الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمارات الخليجية في المملكة، إضافة إلى أنها تعد من بين الاستثمارات الآمنة وتحقق أرباحاً جيدة، وكان المستثمرون الكويتيون الأكثر استثماراً في عقارات المملكة.

كما أن هناك تعويلاً على السوق الخليجية

المشتركة، لدعم وتيرة النشاط الاقتصادي الخليجي ومنحها مزيداً من الاستقلالية في مواجهة التقلبات الخارجية، فيما يعول عليها أيضاً في دعم وتيرة النشاط الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي مقدمتها قطاعات العقار، الطاقة، والصناعة والتي يمكن لها من الاستمرار في النمو اعتماداً على الطلب المحلي فقط، وتسعى السوق الخليجية إلى تعميق مفهوم المواطنة الاقتصادية من خلال حزمة القرارات التي يمكن أن تستفيد منها شرائح خليجية واسعة وتشمل التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والتأمين والتقاعد وممارسة المهن ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقارات وتنقل رؤوس الأموال، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، ولا بد من التأكيد هنا على أن القطاع العقاري سيكون أول المستفيدين من التوجه نحو تفعيل قرارات السوق الخليجية المشتركة، وبشكل خاص الاستثمار في تطوير المشاريع السكنية والاستثمارية .

الفرص الاستثمارية التي تفرزها اقتصادات دول المجلس قادرة على استيعاب رؤوس الأموال الخليجية بشكل كامل، نظراً لتنوع تلك الفرص وانخفاض مستويات المخاطر، فيما كان للتطور

٢٧٪ أرباح الشركات السعودية المدرجة خلال الربع الأول



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

(آراء حول الخليج) تفتح ملف الانتخابات الأمريكية 2016 «1»

الجمهوريون يهاجمون المسلمين .. والديمقراطيون يؤيدون الاتفاق النووي الإيراني

رغم أنه مازالت تفصلنا سنة كاملة عن موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، واقترب موسم المؤتمرات الوطنية والانتخابات التمهيديّة، إلا أن بعض مؤشرات الغرابة بدأت تظهر واضحة في حملة انتخابية ليست كغيرها من الحملات السابقة. كما يبدو أن تكلفة هذه الحملة سوف تكون هي الأعلى حيث تشير التوقعات إلى أنها سوف تبلغ نحو ٦ مليارات من الدولارات. وفي ظلّ خيبة أمل الناخبين من السياسيين والطبقة السياسية والإدارة، ليست هناك. حتى الآن. أسبقية لأي من المتنافسين أو المرشحين من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يُصنّف العديد من المترشحين على أساس أنهم معارضون للإدارة الأمريكية ويقدمون الوعود، مرة أخرى، بتغيير النظام. وتتميز هذه الحملة أيضا بكونها حملة للأوائل.

آراء حول الخليج. خاص. واشنطن



كان الاعتقاد السائد هو أنه سوف يتلاشى عندما يجدّ الجدّ مع بداية الحملة ويختفي مع أفول نجم سياراته الفخمة وإمبراطوريته المالية. ومع نهاية شهر أغسطس، كان يحتل مركز الصدارة في استطلاعات الرأي محققاً نسبة ٢٦٪ في استطلاع لشبكة فوكس نيوز، ورغم تقهقر أرقامه حسب استطلاع لاحق أجرته شبكة ن بي سي ومجلة وول ستريت في شهر أكتوبر الماضي، فإنه لا يزال يحافظ على نسبة ٢١٪. ويتصدر قائمة المرشحين الجمهوريين. أما بن كارسون، جراح الأعصاب، فقد كان في المركز الثاني في أغسطس بنسبة ١٨٪ ولكنه تراجع للمركز الخامس مع ١٠٪ من الأصوات، في حين أحرز كارلي فيورينا، المدير التنفيذي لهوليات باكرد، تقدماً كبيراً وقفز للمركز الثاني بعد ترامب، بعد أن كان

في نفس المرتبة مع ماركو روبيو بنسبة ٩٪، ويعود الفضل في هذه القفزة إلى أدائه الجيد في المناظرة العلنية، وتبعه السيناتور الشاب من فلوريدا ماركو روبيو، منتقلاً من ٩٪ إلى ١٠٪. جيب بوش، مرشح جدّي يعتبر الأوفر حظاً بالنسبة لمؤسسة الحزب وجامعي التبرعات نظراً لانتمائه العائلي المعروف والآلة السياسية القوية التي تقف خلفه، كان في آخر الطابور بنسبة ٧٪ في أغسطس ولكنه قفز للمركز الثالث في أكتوبر محققاً نسبة ١١٪. كريس كريستي، حاكم ولاية نيو جيرسي حصلت على نسبة ٥٪ في أغسطس و٧٪ في أكتوبر، بينما حصل الثنائي جون كاسيتش وتاد كروز على ٦٪ ومايك هاكابي ١٪ وراوند بول ٢٪.

أحدثت المرونة التي أظهرها دونالد ترامب موجات صادمة داخل الحزب وفي أمريكا بصفة عامة، لاسيما بين أولئك الذين لم يكونوا يتوقعون أو يعتقدون بأن ترامب سوف يعمر طويلاً في هذه الحملة. وهم الآن في حالة ذعر وخوف من أن يصبح المرشح الرئيسي للحزب إذا ما فاز بالانتخابات التمهيدية. اتفق الخبراء السياسيون على أنه «لم يسبق لأي انتخابات في العصر الحديث أن أفرزت عنصراً غريباً عن مؤسسة الحزب مثل دونالد ترامب (أو تد كروز أو بن كارسون أو فيورينا أو حتى برني ساندرز حسب تعبير أندرو بروكوب من موقع فوكس ميديا.)

وقد ارتقى ترامب إلى هذه المكانة من خلال الإساءة إلى الجميع. بدأ ذلك عندما أثار غضب الناخبين من الأصول اللاتينية خلال النقاش حول مسألة الهجرة غير الشرعية. وقال إن العديد من المكسيكيين الذين يأتون إلى الولايات المتحدة هم «مجرمون، تجار مخدرات ومغتصبون». أما بالنسبة للحل الذي يراه مناسباً لمسألة الهجرة... فهو بناء جدار عازل مع المكسيك. وهو ما يسمى الآن بجدار ترامب.

ترامب متحدث صريح، يقول الأشياء كما هي، لكن الكثير

من جهة الجمهوريين، هذه حملة العناصر «الخارجية». فقد استحوذ عليها مرشحون مثل دونالد ترامب وبن كارسن وكارلي فيورينا الذين ليس لديهم خبرة في الحكم ولكنهم استغلوا مزاج الناخبين الذين ضاقوا ذرعاً من الأحزاب السياسية ومن الأسلوب التجاري لواشنطن، مواكبين نفور الناخب الأمريكي من السياسيين التقليديين وبحث عن وجوه جديدة. ووفق استطلاع للرأي لشبكة فوكس نيوز، فإن ٦٢٪ من أنصار الحزب الجمهوري يشعرون بأنهم تعرضوا «للخيانة» من قبل السياسيين في حزبهم و٦٦٪ منهم يعتبرون أن الأغلبية الجمهورية الأخيرة في الكونغرس قد فشلت في التصدي لأجندة الرئيس أوباما (بشأن الرعاية الصحية والاتفاق مع إيران، وشؤون أخرى).

في المقابل، يشعر ٤٠٪ فقط من الديمقراطيين بالتعرض للخيانة من طرف الساسة في حزبهم. في الواقع، لم يتمكن الجمهوريون في الكونغرس حتى من الاتفاق على مرشح واحد لخلافة رئيس المجلس المنتهية ولايته جون بوينر الذي قدم استقالته بسبب الصراع الداخلي للحزب في الكونغرس، وقد جعلت هذه الحالة من الفوضى في صفوف الجمهوريين، المحللون يتساءلون عما إذا كان الحزب قد فقد السيطرة على زمام الأمور في عملية الترشح لهذه الحملة.

في الجانب الآخر، تخوض المرشحة الديمقراطية الرئيسية هيلاري كلنتون صراعاً من أجل البقاء السياسي داخل حزبها. ويبدو أن الديمقراطيين يشككون في فرص نجاحها وفوزها بالانتخابات. حتى بعد أدائها الباهر في المناظرة الديمقراطية، لا تزال الشكوك تتاب أعضاء الحزب ولا يزالون ينتظرون أن يدخل نائب الرئيس جو بايدن إلى الحلبة لينقذ الانتخابات.

صحيح أن سنة هي مدة طويلة في عالم السياسة حيث قد تتغير المعطيات، لكن لا يزال الازدحام على أشده في مضمار السباق داخل كل حزب من الأحزاب، والمرشح الأكثر ضجيجاً وإثارة للجدل في مواقفه هو الذي يجلب أكثر قدر من الانتباه لدى الناخبين على حساب الخصال القيادية الحقيقية والدراية بالقضايا والملفات. وينطبق هذا الكلام على الحزب الجمهوري أكثر من غيره حيث لا يزال ١٥ مرشحاً يتسابقون على الحصول على ترشيح حزبهم وينافسون بعضهم البعض لإبراز ما لديهم من التوجهات الأكثر راديكالية لكسب تعاطف الشق المحافظ من الحزب.

وتتمثل المفاجأة الكبرى بالنسبة للحزب الجمهوري وكذلك للمرشحين والمحللين في ظهور دونالد ترامب في صدارة المترشحين هذا العام. في البداية، لم يكن أحد ليعير «ترامب» أي اهتمام، وهو رجل الأعمال والملياردير اللامع، بتسريحة شعره الراقية، وقد

٦ مليارات دولار تكلفة حملة الانتخابات و ٢٠ مرشحا يتصدرون السباق

كما لا يزال الوقت مبكرا بالنسبة لترامب لكي يحتفل ويعتقد بأن الترشيح أمر محقق. سوف تحين اللحظة التي يتوقف فيها الناخبون عن الضحك على دعاياته ويبدأون في التطلع إلى مقترحات وبرامج تهم مشاغلم اليومية. ومن المهم أن نتذكر ما حدث في الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٢ م، حيث تفوق المرشح ريك سانتوروم بفارق طفيف على ميت رومني الذي فاز فيما بعد بترشيح الحزب في مؤتمرات إيوا الوطنية. وكان قد فاز سانتوروم في فبراير بالانتخابات في ثلاث ولايات أمريكية هي: مينوسيتا وميسوري وكولورادو ولكنه أوقف حملته في شهر أبريل. وبالتالي فإن المجال لا يزال مفتوحا على مصراعيه وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

المرشحات الجمهوريون وقضايا الشرق الأوسط:

تشكل السياسة الخارجية محورا مركزيا في جدول أعمال حملة الجمهوريين حيث سيطرت على المناظرتين اللتين خاضهما المرشحون إلى حد الآن. يعتقد الجمهوريون بأن السياسة الخارجية هي كعب أخيل الرئيس أوباما ونقطة ضعف الديمقراطيين في هذه الانتخابات. فهم يهاجمون الضعف البارز في السياسة الخارجية للرئيس أوباما ويتحسرون على ما خسرت الولايات المتحدة من زعامتها للعالم. واتخذوا من استرجاع مكانة أمريكا في العالم وترميم علاقاتها مع الحلفاء هدفا سياسيا رئيسيا.

وفي هذا النقاش حول السياسة الخارجية بين الجمهوريين، يحظى الشرق الأوسط بنصيب الأسد ويمتد تأثير ذلك إلى السياسة الداخلية. حيث أن عددا من المرشحين الجمهوريين، وخاصة كارسن، أقاموا من المسلمين والإسلام قضية في حملاتهم بقصد إرضاء المسيحيين المحافظين والجمهوريين اليمينيين. قال كارسن مجيبا على سؤال أنه لا يمكن لمسلم أن يصبح رئيسا لأمريكا وأفتى بأن الإسلام لا يتوافق مع الدستور.

من الناس يرون أن أسلوبه الفضطّ وقع وشريّر (٢٠٪ من الناس)، ويعتقد المحللون أن هذا الأمر سوف ينقلب ضده في الانتخابات العامة. ويترافق أسلوب ترامب مع مواقف تتم عن سياسة خارجية وعسكرية سطحية تخلق غموضا والتباسا كبيرين لدى الأمريكيين. في حوار صحفي لم يفرق ترامب بين قوات القدس الإيرانية والأكراد، ثم صرح قائلا: «سوف يكون أدائي في المجال العسكري جيدا إلى درجة أنكم ستصابون بالدوار». وشعار حملته الانتخابية هو جعل الولايات المتحدة «تسترجع عظمتها». وهو يتبجح ويتفاخر بثروته ويردد «أنا غني» بينما لا يوجد إلا القليل من التفاصيل عن خطته الاقتصادية لجعل الأمريكيين أثرياء.

إذا قارنا أبرز المرشحين في الاستطلاعات بالمرشح جيب بوش، الذي اختار اسمه الأول «جيب» كاسم مستعار للحملة فحسب، رغم أن أداءه كان جيدا في المناظرات، كان لا يزال في المراكز الخلفية بعد غيره من «الغرباء». مشكلة «جيب» هي أن الميدان لا يزال مزدحما وليس هو العنصر الراشد الوحيد بين الحضور، على حد تعبير أحد مؤسسي موقع «السياسة الحقيقية الواضحة» RealClearPolitics، توم بيفن.

تساند مؤسسة الحزب المرشح بوش ولكن الجمهوريين يندرون بأنه ما لم يتحرك بخطى أسرع لتنشيط حملته بشكل أفضل، سوف يكون في موقع خطر وقد ينتهي به الأمر إلى خسارة المناحين الكبار في صفه، وهو ما يمثل شريان الحياة لأية حملة. ولكن ما زال الوقت مبكرا على إقصائه. تشكل قفزه إلى المركز الثالث في شهر أكتوبر خبرا جيدا بالنسبة لحملة، إلا أنه ينبغي عليه الآن أن يواجه أفضل صديق له (مناقسه رويبو) الذي يعود أصله إلى نفس الولاية فلوريدا وكلاهما يستهدف نفس القاعدة الانتخابية اللاتينية. يعتقد البعض بأن رويبو ما زال قادرا على إحداث المفاجأة والقفز إلى الأمام لتصدر السباق والحصول على ترقية حزبه.

فرص المرشحين الجمهوريين للانتخابات الرئاسية الأمريكية



ماركو رويبو

10-9%



بن كارسون

10%



جيب بوش

11%



كارلي فيورينا
المركز الثاني

21%



دونالد ترامب



كلينتون تتصدر الديمقراطيين وحزبها

يشكك في نجاحها وينتظر ترشح جون بايدين

يتفق المرشحون الجمهوريون حول قضيتين اثنتين: دعم إسرائيل ونقد الصفقة النووية مع إيران. ولكن، إلى جانب هؤلاء المتشددون الذين يريدون «إلغاء الصفقة»، لو تم انتخابهم، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مثل كروز، يوجد شق واقعي الرؤية مثل بوش الذي قال «ليس من الحكمة الاستراتيجية إلغاء الصفقة. تتمثل الحكمة في إيجاد طريقة لمواجهة إيران».

حملة الديمقراطيين:

من ناحية الكتلة الديمقراطية، المجال أقل اتساعاً من مضمار الجمهوريين ولكن خط النهاية لا يزال بعيداً ولم تتضح بعد هوية الفائز بترشيح الحزب. المعتقد السائد بأن هيلاري كلينتون سوف تكون مرشحة الحزب مازال موضع شك. تشهد حملة الديمقراطيين انقساماً بين رؤيتين متنافستين، الأولى تقدمية ويمثلها بن ساندرز والثانية معتدلة وتقودها هيلاري كلينتون. هناك خمسة مترشحين فقط، تترعمهم كلينتون، ثم ساندرز وجيم واب سيناتور فارمونت وحاكم فيرجينيا السابق مارتن أومالي وحاكم ماريلاند السابق ولينكولن شافيه حاكم رود آيلاند الأسبق. ورغم أن المرشحة هيلاري كلينتون كانت في الصدارة في الاستطلاعات، فإن أرقامها كانت في تراجع في بداية سبتمبر ووقعت حملتها في ورطة على إثر فضيحة الرسالة الالكترونية، (استخدامها لعنوانها الشخصي بدلاً عن العنوان الرسمي لوزارة الخارجية للمراسلات الرسمية المتعلقة بالعمل)، تزامن ذلك مع قضية بنغازي والهجوم على مبنى ملحق السفارة الذي أسفر

أما ترامب الذي لا تعوزه الكلمات أبداً، لم ينبس ببنت شفة عندما خاطبه أحد المواطنين في أحد المحافل في روشستر، نيوهمبشاير، قائلاً: «لدينا مشكلة في هذا البلد. اسمها المسلمون.» فواصل الحديث قائلاً إن الرئيس أوباما مسلم. لم يعارض ترامب ذلك الشخص ولم يوقفه عند حده.

استخدم المترشحون تهديد الدولة الإسلامية لأمريكا ومصالح أمنها القومي للتحذير مما يصفونه بـ «التطرف الإسلامي» ولانتقاد «ضعف» حملة الرئيس أوباما ضد ذلك التطرف.

كان نقد السيناتور روبيو لادعاء الرئيس أوباما في هذه القضية وبشأن روسيا متهماً بوتين بمحاولة الحل محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «وأوباما بالسماح بهذا الأمر. روبيو الذي ساند تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا قال إن الرئيس «لم يستمع وأن تنظيم الدولة الإسلامية قد ازداد نموًا».

هناك مترشحون آخرون من العيار الثقيل في هذه الحملة على غرار حاكم نيو جيرسي كريستى الذي استعرض عضلاته بعد التدخل الروسي في سوريا من خلال وصف الرئيس أوباما بعبارة «الطرطور» قائلاً إنه لو كان مكانه لأسقط الطائرات الروسية فوق سوريا.

فيورينا هي المرأة الوحيدة بين المترشحين الجمهوريين، قالت إن روسيا تدخلت في سوريا لأن قاسم سليمانى، قائد قوات القدس الإيرانية، قام بزيارة روسيا لإقناع الروس بدعم الرئيس الأسد. وقد طالبت بتمكين المصريين من المعلومات الاستخبارية والأكراد من السلاح.



مايك هاكابي

1%



راند بول

2%



تاد كروز

6%



جون كاسيتش

6%



كريستى

7%

من هذه المعركة بين كلينتون ولوبي تجارة الأسلحة، خاصة وأن امتلاك الأسلحة حق ثمين جدا بالنسبة لكثير من الأمريكيين وهم مستعدون للدفاع عنه بكل شراسة.

المسألة الأخرى التي سيطرت على المناظرة من بين القضايا المحلية كانت «تلاشي الطبقة الوسطى».

وقد تدمر ساندرز، الذي يعرف نفسه على أنه اشتراكي، من «أن البلد يواجه زوالا للطبقة الوسطى بوتيرة لم يسبق لها مثيل. يستحوذ ١٪ من الشعب على كامل الثروة». وصرّح بأن «نظام تمويل الحملة نظام فاسد»، وأن المليارديرات ينفقون الأموال الطائلة من خلال اللجان المستقلة PACs لكي يتم انتخاب الأشخاص الذين يحفظون مصالحهم». ونادى باسترداد البلاد

من قبضة المليارديرات. وتحدثت كلينتون عن خطط محددة لخلق فرص العمل والرفع في الأجور وساندت نظاما ضريبيا عادلا. كما ساندت الإجازات العائلية مدفوعة الأجر.

وحول السياسة الخارجية، كان هناك شبه إجماع من طرف المرشحين الديمقراطيون على التمسك بتوجه الحزب من خلال مساندة الرئيس أوباما في سياسته الخارجية مع بعض الاستثناءات. فقد بدأت كلينتون على سبيل المثال في التميز عن خط الرئيس أوباما في بعض

المسائل التي تخص السياسة الخارجية. وأعرب كافة المرشحين عن دعمهم للاتفاق النووي مع إيران. حصلت سوريا على النصيب الأوفر من الأهمية في مناظرة السياسة الخارجية، حيث دعمت كلينتون منطقة الحظر الجوي، مع عدم نشر القوات على الأرض، في حين وصف ساندرز سوريا بأنها «مستتقع» ومنطقة حظر الطيران بأنها «خطرة وقد تؤدي إلى المشاكل». وكان دائم الإصرار على منع إرسال أي جندي أمريكي على الأرض وعلى أن التحالف هناك يجب أن يكون بقيادة العرب. وعقب أومالي على ذلك بقوله إن منطقة حظر الطيران قد تشكل «خطأ».

ومن الخصائص المميزة للحملة الانتخابية لعام ٢٠١٦ م، أنها حملة «تويتري». حيث يستعمله كافة المرشحين بدرجات متفاوتة ويوكلون هذه المهمة عموما لجيل الشبان المتمرسين على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن ليس ترامب. فهو يستخدم تويتري بنفسه ويجعل منه «ركيزة أساسية لحملة»، على حد تعبير صحيفة نيويورك تايمز، ليصبح «لوحة فنية رئيسية»، مما جعل أحد أنصاره يطلق عليه اسم «ارنست هيمنجواي تويتري». يستخدم ترامب تويتري كأداة «للدعاية السياسية وللترفيه وتسجيل الأهداف والهجوم» على حد تعبير نيويورك تايمز. ●

عن مقتل السفير الأمريكي، وقد ألقى ذلك بظلاله على حملتها الانتخابية. بدأ أعضاء الحزب الديمقراطي بحثهم عن بدائل. وصرّح الدكتور جيم الزغبي، المدير التنفيذي للمعهد العربي الأمريكي بأن العديد من الديمقراطيين يشعرون بعدم الارتياح إزاء ترشح كلينتون، فهم إما غاضبون على خلفية قضية البريد الإلكتروني، أو يتدمرون من تعب المرشحة أو أنهم يعتقدون بأنها ليست صادقة.»

في الواقع، واجهت كلينتون مسألة الصدق هذه خلال المناظرة عندما سُئلت عما إذا أرادت قول أي شيء حتى يتم انتخابها. وصفت كلنتون نفسها بأنها «تقدمية» تعرف «كيف تجد أرضية مشتركة وتقف على أرض صلبة».

كان البعض يتمنى في قرارة نفسه أن يتقدم نائب الرئيس جو بايدن لهذه الانتخابات. إلى حين كتابة هذا التقرير، لم يعلن السيد بايدن عن قراره بعد، والوقت على وشك الانتهاء لأن هناك آجال رسمية للانضمام للحملة. يأتي بايدن خلف كلينتون في الاستطلاعات ولكنه يحظى بالتقدير ويعتبر صادقا. في المناظرة الديمقراطية الأولى، كان شبح بايدن يحوم حول المسرح. وقد أبلت كلنتون بلاء حسنا مما جعل المحللين والأنصار يعلنون بأنها قد أنقذت ترشحها وقد تكون أقتعت السيد بايدن بعدم الالتحاق بالسباق. ولكن الدكتور الزغبي يعتقد بأن ترشح بايدن لا يزال ممكنا. إذ «لم ينته الأمر بعد» حسب تعبيره.

تختلف حملة الديمقراطيين في جوهرها عن حملة الجمهوريين. إذ يركز الديمقراطيون على القضايا المحلية حيث تشير الاستطلاعات إلى أن القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للناخبين الديمقراطيون في حملة عام ٢٠١٦ م، هي الاقتصاد (فرص العمل) والصحة. كانت القضية الرئيسية في المناظرة الأولى للديمقراطيين هي مراقبة السلاح وهذا ينبئ بجعلها من أمهات القضايا في الانتخابات العامة. وينظر إلى هذا على أنه «تغيير جذري» بالنسبة للديمقراطيين الذين لا يركزون عادة على مراقبة حمل الأسلحة، غير أن حوادث العنف المتكررة لا سيما في المدارس، أدت إلى حالة من الاستياء العام في البلاد وأحس الديمقراطيون بهذا التوجه وقاموا باستغلاله. صرحت السيدة كلينتون «نحن نخسر ٩٠ شخصا يوميا نتيجة للعنف المسلح. وقد تواصل هذا الوضع مدة طويلة، وقد أن الأوان ليقف الجميع وقفة واحدة ضد جمعية البنادق القومية NRA». وقد رأى البعض في هذا التصريح إعلانا للحرب من قبل كلينتون على هذه الجمعية التي يسندها لوبي قوي جدا في البلاد. سوف يستفيد الجمهوريون

٦٢٪ من

الجمهوريين

يشعرون بخيانة

حزبهم وحملة ٢٠١٦

عنوانها «تويتري»

فهم العلاقات الدولية



كتاب (فهم العلاقات الدولية) ترجمه إلى اللغة العربية وأصدره مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٤م، للمؤلف كريس براون، وهو أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للعلوم الاقتصادية، ورئيس رابطة الدراسات الدولية البريطانية، ويركز الكتاب على العلاقة بين تطور نظريات العلاقات الدولية وأحداث القرن العشرين من الحربين العالميتين والكساد الكبير، إلى حروب الخليج، والصراع في البوسنة والهرسك، والثورة في تكنولوجيا المعلومات، وانطلق من الجدل بين أنصار المدرسة الواقعية والطوباويين الذي كان يدور في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد تناول بشيء من العمق قضايا مثل المصلحة القومية وميزان القوى والحرب، إضافة إلى الاقتصاد السياسي الدولي وقضايا الحكم العالمي، وقضايا البيئة واللاجئين والمهاجرين.

آراء حول الخليج - جدة

. النظرية والعلاقات الدولية (تحديات التوليفة الواقعية .
التعددية والترابط المعقد . المجتمع الدولي والمدرسة الإنجليزية
. ما بعد الوضعية : فكر ما بعد الحداثة) . توليفة الواقعيين
(الدولة والسياسة الخارجية . السياسة الخارجية والداخلية :
القرار بوصفه نقطة تركيز . البنية والسياسة الخارجية) . القوة
والأمن (أبعاد القوة . القوة والخوف . إدارة حالة انعدام الأمن)
. ميزان القوى والحرب (ميزان القوى . التصور السياسي للحرب
. الحرب في القرن العشرين . نهاية العلاقات الدولية المتمحورة
حول الدولة) . الحكم العالمي (المذهب الوظيفي . نظرية الدمج
: الفيدرالية والمذهب الوظيفي الجديد . الحكم العالمي والأمن
الجماعي) . الاقتصاد السياسي الدولي (نشوء الاقتصاد العالمي
. المشاكل والمنطلقات . الاقتصاد العالمي ونشوء نظام بريتون وودز
وسقوطه) . وجهة نظر الجنوب (البنيوية . الجنوب والنظام
الاقتصادي الدولي الجديد . نهاية العالم الثالث . الحكم الجيد :
مستويات الحضارة وأشباه الدول) . أجنداث جديدة (ما بعد
الحرب الباردة . نهاية الحرب الباردة . العودة إلى المستقبل .
النظام العالمي الجديد . نهاية التاريخ . السلام الديمقراطي
. السياسة الجديدة للبيئة العالمية . المهاجرون واللاجئون :
سياسة مراقبة الحدود . التمييز بين الجنسين والهوية والعلاقات
الدولية) .

جاء الكتاب في ٤ أقسام تضمنت ١٢ فصلاً، قدم لها كريس براون بقوله: هذه الفصول تناولت طبيعة نظرية العلاقات الدولية ونشوء وتطور هذه العلاقات، ثم ظهور النزعة الدولية الليبرالية بعد عام ١٩١٤م، والصراع بين الليبرالية والواقعية في ثلاثينيات القرن العشرين، والتركيب الواقعي بعد عام ١٩٤٥م، والجدل في الستينيات من القرن العشرين حول التعددية والبنوية، وارثوكسيات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. ثم تناول الكتاب قضايا العلاقات الدولية الواقعية المتمحورة حول الدولة: نظريات الدولة، صنع القرار، مشاكل بنية الوكالة، السلطة، الأمن، الحرب، وتوازن القوى. وفي القسم الثالث يتناول الكتاب أوصاف العالم الأقل تمحوراً حول الدولة: فكرة الحكم العالمي، الاقتصاد العالمي ومؤسساته، والعلاقة بين الشمال والجنوب. ويختتم الكتاب بفصلين عن تأثير انتهاء الحرب الباردة على نظرية العلاقات الدولية، ويقول إن ما أرمي إليه هو إعطاء وصف نقدي لأحدث ما تم التوصل إليه عن الموضوع وليس توقع شكله المستقبلي في الأنفئة الثالثة مع وضع بعض العلامات التي تشير إلى المستقبل.

وتحمل فصول الكتاب العناوين التالية:

– تعريفات ووجهات نظر . النظرية والعلاقات الدولية .
(الواقعيون والطوباويون . التركيبة الواقعية لما بعد الحرب)

توسيع القاعدة الإنتاجية .. وتوازن الاقتصاد الخليجي

قطاع الصناعة الخليجية. مع أنه من المعلوم أن بعض هذه الدول استثمرت جزءاً من الفوائض في مشاريع البنية التحتية والخدمات كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي استخدمتها في تطوير شبكة الطرق والأنفاق والقطارات وشبكات المترو وغيرها، إلا أنه من المهم توظيف جزء منها في الصناعة.

ومن الضروري أيضاً توجيه استثمارات الصناديق السيادية الخليجية نحو الداخل، خاصة أن هذه الصناديق تمتلك رؤوس أموال ضخمة، فالصندوق السيادي السعودي مثلاً يمتلك ٢٣٠ مليار دولار، وتبلغ أصول الصندوق الكويتي نحو ٤١٠ مليار دولار (السادس عالمياً)، ودولة الإمارات تسيطر على حوالي ١٥٪ من ثروات الصناديق السيادية في العالم بأصول تبلغ ٦٦, ١ تريليون دولار، والصندوق القطري وصلت استثماراته إلى ٢٩ دولة في العالم وارتفعت أصوله بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠١٤م.

وكذلك دول مجلس التعاون مطالبة بتفعيل قرارات التكامل الاقتصادي، حيث مازالت بعد مرور قرابة ٢٥ عاماً من تأسيس مجلس التعاون تراوح في تنفيذ هذه القرارات التي اتخذها قادة دول المجلس من أجل وضع استراتيجية مشتركة للتنمية المستدامة تهدف إلى تسهيل حركة التجارة البينية، والتملك، والعمل، وظهور العملة الخليجية الموحدة، والسوق المشتركة، وغير ذلك، ما يؤدي إلى قاعدة إنتاجية خليجية واسعة ومتنوعة ذات عائد حقيقي يمثل قيمة مضافة للناتج الإجمالي المحلي، وأيضاً العمل من أجل زيادة حجم التجارة البينية لدول المجلس التي مازالت ضئيلة ولا تتجاوز ١, ٧٪ من حجم التجارة العالمية لدول الخليج، وهنا يأتي مجدداً أهمية دور الصناعة لزيادة نسبة هذه التجارة لدول ذات اقتصاديات متشابهة إن لم تكن متماثلة، كما أن الفرص الاستثمارية الأخرى تبدو ضعيفة وعديمة الجدوى خاصة الزراعة حيث أن أكثر من ٨٠٪ من مساحة دول المجلس صحراوية ولا تمثل المساحات الصالحة للزراعة سوى ما نسبته ٦٣, ١٪ من مساحة أراضي هذه الدول التي تعاني من ندرة المياه العذبة وطبقاً لصندوق النقد الدولي لا يتجاوز نصيب الفرد ٥٠٠ متر مكعب في العام.

الخلاصة، دول مجلس التعاون عليها أن تستجيب للتحديات الاقتصادية بالتحرك السريع نحو تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، خاصة التوجه نحو الصناعة وزيادة الاستثمارات المشتركة في هذا المجال من خلال تفعيل ما صدر من قرارات بشأن التكامل الاقتصادي على أن يكون ذلك مصحوباً بإرادة سياسية، وزيادة دور القطاع الخاص، وتقديم مزايا لهذا القطاع بما يجعله يضطلع بالدور المأمول، ويجعل دول المجلس جاذبة للاستثمارات، مع توفير قاعدة بيانات وتطوير البيئة التشريعية في المجال الاقتصادي، وزيادة حجم التجارة البينية، وتنسيق الاستثمارات الخارجية ما يحقق الحد المقبول من الأمن الغذائي لدول الخليج. ●



جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

من المؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت طفرة اقتصادية منذ منتصف سبعينيات القرن الميلادي الماضي مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، التي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول التي يتجاوز إنتاجها ١٧ مليون برميل يوميا من مخزونها المؤكد الذي يقدر بنحو ٤٩٦ مليار برميل، أي ٢٤٪ من الاحتياطي العالمي، وتمتلك هذه الدول مجتمعة ٢١٪ من احتياطي الغاز العالمي، وتبعاً لذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ١, ٦٢ تريليون دولار عام ٢٠١٣م، ما جعلها في المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث الناتج الإجمالي، كما أن الاقتصاد الخليجي الخامس عالمياً من حيث حجم التبادل التجاري بقيمة ٤٢, ١ تريليون دولار ٢٠١٣م، وتأتي دول المجلس في المرتبة الرابعة من حيث حجم الصادرات بقيمة ٩٢١ مليار دولار، الأمر الذي انعكس على رفاهية المواطن وبلغ متوسط دخله السنوي ٢٣ ألف دولار مقارنة بـ ١٠ آلاف دولار متوسط نصيب الفرد في العالم.

لكن، دول مجلس التعاون مطالبة باتخاذ حزمة إجراءات اقتصادية لتحقيق التوازن في مصادر الدخل الذي يعتمد على النفط والذي هبط سعره في حدود ٤٤ دولاراً للبرميل وسط مؤشرات على هبوط محتمل أكثر من ذلك وقد يستمر لفترة ليست قصيرة الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يبدو أكثر تشاؤماً، إذ أوضح في تقرير حديث أن بعض الدول الخليجية قد تستهلك كل احتياجاتها النقدية خلال ٥ سنوات في حال استمرار هبوط أسعار النفط واستمرار إنفاق دول الخليج بالوتيرة الحالية.

والخيارات المتاحة لدول مجلس التعاون هي: تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ولعل أكثر الفرص الممكنة لتحقيق ذلك هي الصناعة، خاصة الصناعات كثيفة العمالة والتحويلية، مع الاهتمام بالصناعة الصغيرة والمتوسطة، ومن المعلوم أن دول المجلس قطعت شوطاً في زيادة الاستثمارات الصناعية حيث تستثمر ٢٨٠ مليار دولار في هذا القطاع بنسبة نمو تراكمي بلغت ٤, ١٤٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أنه مقارنة بفوائض موازنات هذه الدول خلال السنوات الأخيرة التي سبقت هبوط أسعار النفط تبدو قليلة، حيث بلغت هذه الفوائض ١٤٦, ٧ مليار دولار في ميزانية العام ٢٠١٣م، لذلك يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:

جهة العمل:

القسم:

العنوان:

صندوق البريد:

المدينة والدول:

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

طريقة الدفع تحويف مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: ٦٤٠٧-٤٤٣-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٤٠٠٠-٤٩٧ SA
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية



دعوة إلى الكتاب والمفكرين للمساهمة في مجلة آراء حول الخليج

تدعو المجلة المفكرين والباحثين والكتاب لنشر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بدول ومجتمعات الخليج العربية وضمن الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون حجم المقال ٢٠٠٠ كلمة
- ألا يكون المقال منشوراً أو تم تسليمه للنشر في أي مطبوعة أخرى
- تمتلك المجلة حق نشر المقال وإعادة نشره على مواقع مركز الخليج للأبحاث الإلكترونية أو في أي صحيفة أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وفي هذه الحالة يعد كاتب المقال من كتاب "الخليج في الإعلام"
- المقالات التي لا يتم نشرها لا تعاد إلى أصحابها
- تدفع المجلة مكافأة مالية عن المقالات المنشورة
- المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المجلة
- يفضل إرسال المقالات بالبريد الإلكتروني، وفي حال تعذر ذلك يمكن إرسالها مطبوعة بالفاكس أو البريد العادي

ترسل المقالات إلى مجلة آراء حول الخليج:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa



شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية شاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

**WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER**

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية



KAB HOLDING
شركة كاب القابضة



رائحة الانشاءات في

الشرق

الاطلس



مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP

